وزارة التعلـــيم العالي والبـــحث العلـــمي

جـــامعة الشاذلي بن جديد – الطارف–

**UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL- Taref-**

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

**Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion**

الرقم التسلسلي: السنة الجامعية: 2023/2022

قسم: علوم التسيير

---

**مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر**

**تحت عنوان:**

# آليات تحقيق التنمية في إطار المشاريع المبتكرة Start up

**تخصص: إدارة إستراتيجية**

---

**تحت إشراف:**

د/ لونيسي مُحَمَّد

**من إعداد الطلـــبة:**

- ساسي حياة
- قداش أميرة

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمت المشاريع المبتكرة في التنمية دراسة حالة شركة بانو الجزائر للخشب بالطارف، حيث تم الوقوف على مختلف جوانب المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والتنمية على حد سواء الجانب النظري للبحث، كما شملت لدراسة استطلاع أراء عينة عشوائية مكونة من اثنان وثلاثون ( 32) موظفا ينتمون للشركة محل الدراسة، وهذا في إطار الدراسة القياسية من خلال الاستبيان الموجه لهذه العينة، وتحليل المعطيات المحصل عليها في البرنامج الإحصائي SPSSوصولا لتحديد صحة أو نفي فرضيات الدراسة.

وقد لخلصت الدراسة إلى وجود مساهمة للمشاريع المبتكرة في التنمية عموما في شركة محل الدراسة بصفة خاصة، وهذا من خلال ما تتمتع به هذه المشاريع من مرونة وحداثة في إطار المؤسسات الناشئة، مما يجعلها قادرة على المساهمة في التنمية.



**الكلمات المفتاحة:** المشاريع المبتكرة، المؤسسات الناشئة، التنمية.

## résumé

Cette étude visait à mettre en évidence l'apport de projets innovants à l'élaboration d'une étude de cas de la société Pano Algeria Wood à El Tarf, où les différents aspects liés aux institutions émergentes et au développement ont été examinés, tant du côté théorique de la recherche, que comportait également une enquête d'opinion auprès d'un échantillon aléatoire composé de trente-deux (32) salariés appartenant à l'entreprise étudiée, et ce dans le cadre de l'étude standard à travers le questionnaire adressé à cet échantillon, et l'analyse des données obtenues dans le programme statistique SPSS .afin de déterminer la validité ou la négation des hypothèses de l'étude.

L'étude a conclu qu'il existe une contribution des projets innovants au développement en général dans l'entreprise étudiée en particulier, et ce par la flexibilité et la modernité de ces projets dans le contexte des institutions émergentes, ce qui les rend aptes à contribuer au développement.



**Mots clés:** projets innovants, entreprises émergentes, développement

**الإهداء**

قال تعالى: " ربي اوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

فالحمد لله حتى ترضا والحمد لله بعد الرضا أن وفقتني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي اهدي ثمرته إلى

الغالية "**ادريسي خميسة**" أمي

إلى الذي افني حياته جدا وكدا في تربيتي وتعليمي إلى أبي الغالي "**ساسي مالك**" رحمه الله تعالى.

إلى من كان سند ليا زوجي الغالي " **ادريسي فريد**"

إلى من كانت بمثابة أم ثانية لي حماتي الغالية "**وناس دراهم**"

"**رتاج سلسبيل، أسيل، محمد ادم، عبد الله**" ومعهم إلى النجوم التي اهتدي بها واسعد،أبنائي الغوالي

طير الجنة ابنتي الغالية رحمها الله "**مريم جنى**"

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي الأعزاء"**وحيد، سمير، وتوفيق، انور**"، والى اختي الغالية "**نورهان**"

إلى عماتي وخالاتي وكل من تجمعني بيهم صلة الرحم والقرابة

إلى كل من ملأ قلبي ولم يسعه قلمي إلى كل قارئ لهذه اللحظات إلى كل من شاركت معهم أجمل الأسطر

ساسي حياة

**الإهداء**

إذا كان أول الطريق ألم فإن آخره تحقيق حلم ، وإذا كانت أول الإنطلاقة دمعة فإن نهايتها بسمة، وكل بداية لا بد لها من نهاية وهاهي السنوات قد مرت والحلم يتحقق فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لأنك وفقتني لإتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى :وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا".

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز، وجعلتني في بيت قلبها مكرمة، الحمد لله الذي جعلك من صفوة الأمهات أما لي.

إلى من أحمل إسمه بكل فخر وإعتزاز، الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق آماله، والدي الغالي على قلبي أطال الله في عمره و جزاه عني خير الجزاء في الدارين

إلى من شددت عضدي بهم ، أستوطنوا القلب وسكنوا سمات الروح إخوتي " **إيمان** ، **فتحي ونسرين**"

الى خالتي الكانت لي بنكهة اخت وصديقة "**سهام مشير**"

لأخت أنجبتها الأيام صديقتي الثابتة بقلبي دائما شريكة الدرب الطويل و الطموح البعيد، " **خليدة** "**شلوفي** ، **سارة شلوفي** ، **سارة لعبيدي**".

أميرة قداش

## شكر وعرفان

**قال الله تعالي:" الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وءاتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهو عن المنكر ولله عاقبة" الأمور".** **سورة الحج الاية 41**

قبل كل شيء الحمد لله حمدا كثيرا طيبا، فالشكر لله تعالى على توفيقه لنا المعين على الصعوبات والملين للعقبات نحمده ونشكره شكرا كثيرا على توفيقه لنا لإتمام هذه الدراسة.

فسبحانك ربي لا إله إلا أنت العليم الحليم

والصلاة والسلام على سيدنا حبيب الخلق **محمد**صلوات الله والسلام عليه

انه لا يسعنا بعد إتمام هذا العمل إلا وأن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف، الدكتور " **لونيسي محمد"** على ما أسداه لنا من نصائح وإرشادات ومتابعة كانت السبيل المنير في كل خطواتنا

جزاه الله عنا كل خير وجعلها في ميزان حسناته

ونتوجه بفائق الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل

كما نشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل رقم 1-1 | دورة حياة المؤسسة الناشئة | (04) |
| الشكل رقم 1-2 | مخطط يوضح مبدأ عمل شركات رأس مال المخاطر | (21) |
| الشكل رقم 2-3 | الحلقة المفرغة للفقر | (59) |
| الشكل رقم 3-3 | الهيكل التنظيمي لشركة بانو الجزائر للخشب بالطارف | (76) |
| الشكل رقم 3-4 | دائرة نسبية لتوزيع مفردات العينة حسب الجنس | (80) |
| الشكل رقم 3-5 | أعمدة نسبية لتوزيع مفردات العينة حسب السن | (81) |
| الشكل رقم 3-6 | دائرة نسبية لتوزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي | (82) |
| الشكل رقم 3-7 | أعمدة نسبية لتوزيع مفردات العينة حسب المستوى الوظيفي | (83) |
| الشكل رقم 3-8 | دائرة نسبية لتوزيع مفردات العينة حسب الخبرة | (84) |
| الشكل رقم 3-9 | يمثل الشكل الانتشاري لمدى مساهمة المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية الاقتصادية | (94) |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم 3-1 | يوضح مستويات معامل ألفا كرونباخ | (78) |
| جدول رقم 3-2 | صحة الاستبيان | (79) |
| جدول رقم 3-3 | توزيع مفردات العينة حسب الجنس | (80) |
| جدول رقم 3-4 | توزيع مفردات العينة حسب السن | (80) |
| جدول رقم 3-5 | توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي | (81) |
| جدول رقم 3-6 | توزيع مفردات العينة حسب المستوى الوظيفي | (82) |
| جدول رقم 3-7 | توزيع مفردات العينة حسب الخبرة | (83) |
| جدول رقم 3-8 | جدول ليكارت الخماسي | (84) |
| جدول رقم 3-9 | يوضح إجابات أسئلة الاستبيان ودلالتهم | (84) |
| جدول رقم 3-10 | معامل الثبات والصدق لأبعاد المشاريع المبتكرة والتنمية الاقتصادية | (85) |
| جدول رقم 3-11 | اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة | (85) |
| جدول رقم 3-12 | الوسيط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الكفاءات | (86) |
| جدول رقم 3-13 | الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التكنولوجيا | (87) |
| جدول رقم 3-14 | الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الأرباح | (88) |
| جدول رقم 3-15 | الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد المادي | (89) |
| جدول رقم 3-16 | الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الاجتماعي والحضاري | (90) |
| جدول رقم 3-17 | الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد السياسي | (91) |
| جدول رقم 3-18 | الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد الدولي | (92) |
| جدول رقم 3-19 | يبين الانحدار الخطي البسيط | (93) |
| جدول رقم 3-20 | يبين تحليل تباين الانحدارANOVA | (95) |
| جدول رقم 3-21 | يبين معاملات الارتباط | (96) |
| جدول رقم 3-22 | معامل الارتباط لاختبار الفرضية الرئيسية | (97) |
| جدول رقم 3-23 | معامل الارتباط لاختبار الفرضيات | (97) |

# فهرس المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| ملخص | I |
| **Résumé** | II |
| إهداء | III |
| شكر وعرفان | V |
| قائمة الأشكال | VI |
| قائمة الجداول | VII |
| فهرس المحتويات | VIII |
| مقدمة | أ- د |
| **الفصل الأول:الإطار النظري للمؤسسات الناشئة** | ( 1 -29 ) |
| تمهيد الفصل الأول | (2) |
| **المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة** | (03) |
| المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة ودورة حياتها | (03) |
| المطلب الثاني: مميزات وخصائص المؤسسات الناشئة | (05) |
| المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة | (08) |
| **المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر** | (10) |
| المطلب الأول: القانون التأسيسي للمؤسسات الناشئة في الجزائر | (10) |
| المطلب الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة | (14) |
| المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الناشئة | (16) |
| **المبحث الثالث: الآليات المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة** | (19) |
| المطلب الأول: واقع تمويل المؤسسات الناشئة | (19) |
| المطلب الثاني: الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة | (20) |
| المطلب الثالث: العوامل الدافعة للتحول نحو أساليب جديدة لتمويل المؤسسات الناشئة | (27) |
| خلاصة الفصل الأول | (29) |
| **الفصل الثاني: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية** | ( 30- 71) |
| تمهيد الفصل الثاني | (31) |
| **المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية** | (32) |
| المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقتها ببعض المفاهيم الأخرى | (32) |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني:أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية | (41) |
| المطلب الثالث: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية | (44) |
| **المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية** | (45) |
| المطلب الأول:مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وأبعادها | (45) |
| المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية | (52) |
| المطلب الثالث: متطلبات وعوائق التنمية الاقتصادية | (56) |
| **المبحث الثالث:التنمية الاقتصادية في المؤسسات الناشئة** | (64) |
| المطلب الأول: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية | (64) |
| المطلب الثاني: المؤسسات الناشئة قاطرة لنمو الاقتصاد ونحو خلق إقلاع اقتصادي حقيقي | (65) |
| المطلب الثالث: آليات دعم المؤسسات الناشئة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني | (66) |
| خلاصة الفصل الثاني | (71) |
| **الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لشركة بانو الجزائر للخشب بالطارف** | (72–99) |
| تمهيد الفصل الثالث | (73) |
| المبحث الأول: **الإطار التقديمي لشركة بانو الجزائر والأساليب الإحصائية المستخدمة** | (74) |
| المطلب الأول:تقديم عام لشركة بانو الجزائر | (74) |
| المطلب الثاني: التعريف بالشركة | (74) |
| المطلب الثالث:مصادر البيانات ومجتمع الدراسة | (77) |
| **المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة** | (80) |
| المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الخاصة بالبيانات الشخصية | (80) |
| المطلب الثاني:التنمية في اطار المشاريع المبتكرة | (84) |
| المطلب الثالث:تحليل فقرات محاور الدراسة | (86) |
| **المبحث الثالث: تقدير نموذج ما مدى مساهمة المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية باستخدام برنامج spss** | (93) |
| المطلب الأول: الدراسة القياسية | (93) |
| المطلب الثاني: الدراسة الاقتصادية | (94) |
| المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية | (95) |
| خلاصة الفصل الثالث | (99) |
| خاتمة. | (100-102) |

| | |
|---|---|
| قائمة المراجع. | (109-103) |
| الملاحق | (110) |

# المقدمة

**مقدمة**

شهدت منظمات الأعمال تغيرات عديدة في شتى المجالات خاصة في ظل المنافسات الداخلية والخارجية التي جعلتها تواجه صعوبات وتحديات متسارعة، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي واستخدام الآلة التي ساهمت في تقدم المؤسسة واستمرارها إلا أنها لم تلغي الدور الكبير الذي يلعبه المورد البشري، فالمؤسسات أضحت تدرك الأهمية البارزة التي يتخذها العنصر البشري بوصفه المورد الأساسي فيها، إذ من الضروري وجود تفاعل وتشارك بين كل من الموارد البشرية والموارد الأخرى للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

كما ظهرت مفاهيم إدارية معاصرة من شأنها مواكبة التطورات الحاصلة حيث اعتمدت على الاهتمام بالأفراد داخل التنظيمات وبتنمية قدراتهم ومهاراتهم وتطوير أدائهم في العمل لتقديم الأفضل، فنجاح المؤسسة يرتكز على العنصر البشري بدرجة أولى وما يقدمه من عطاء للوصول إلى الأهداف المحددة.

ومن بين تلك المفاهيم ظهر مفهوم المؤسسات الكبيرة وهي مؤسسات تختص بالمشاريع الكبيرة والإنتاجيات الكبرى تخص النشاطات الاستثمارية الواسعة، ولما تتطلبه من رأس مال وقله المرونة أصبح البحث عن مؤسسات أكثر مرونة تتكيف مع التغيرات أمرا مهما ومن هنا أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري في الاقتصاديات الحالية، سواء كانت متقدمة أو نامية، بفضل قدرتها على التكيف مع كافة الأزمات وهذا من خلال قدرتها على التوصل إلى طرق مبتكرة في الإنتاج والتسويق، حيث أصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا إستراتيجيا هاما في عملية التنمية على جميع الأصعدةوقد أبدت الجزائر في الآونة الأخيرة على دعم الشباب الباحث على إنشاء مؤسساته الصغيرة والمتوسطة من خلال صيغة " المؤسسات الناشئة" بهدف تحفيزهم لإنشاء المشاريع المبتكرة.

ولهذا أصبح موضوع المشاريع المبتكرة محط اهتمام من قبل الباحثين باعتباره من المفاهيم الحديثة التي تساعد على استغلال طاقات الأفراد بشكل أكثر فعالية لتحقيق النمو والتقدم، لذلك هناك توجه عام لاعتماد المشاريع المبتكرة مهما كان مجالها في التنمية ، ذلك لما لها من دور فعال في تنويع الاقتصاد الوطني، من هذا المنطلق برز التوجه الحثيث نحو هذا القطاع عن طريق دعم وتشجيع أنشطتها الاستثمارية وتنويعها، وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لإبراز مكانة المشاريع المبتكرة ممثلة في شركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف ومدى مساهمتها في التنمية.

**أولا: إشكالية الدراسة**

يعتبر موضوع المشاريع المبتكرة موضوع متجدد وتربة خصبة يستقطب الباحثين من كل المجالات ولا يزال يحتاج إلى الكثير من الدراسات لتأتي هذه الدراسة كأحد الجهود الرامية لمحاولة القيام بإضافة في هذا المجال، ومن خلال ما تقدم تتمحور إشكالية هذه الدراسة فيما يلي:

**إلى أي مدى تساهم المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية ؟**

للإلمام بجميع جوانب الموضوع ولتحقيق أهداف الدراسة، يتم إدراج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، كما يلي:

**ثانيا: التساؤلات الفرعية**

1- فيما تتمثل أهمية وأهداف المشاريع المبتكرة؟

2- ما هي محددات التنمية؟

3- كيف تساهم المشاريع المبتكرة في التنمية؟

4- كيف تسعى شركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف في تحقيق التنمية؟

**ثالثا: الفرضيات**

وللإجابة على التساؤلات المطروحة تم اقتراح الفرضيات التالية :

1. يوجد ارتباط للمشاريع المبتكرة والبعد المادي للتنمية عند درجة معنوية 0.05؛
2. هناك تأثير للمشاريع المبتكرة على البعد الاجتماعي-الحضاري للتنمية عند مستوى معنوية 0.05؛
3. ترتبط المشاريع المبتكرة مع البعد السياسي للتنمية عند درجة معنوية 0.05؛
4. يوجد تأثير للمؤسسات الناشئة على البعد الدولي للتنمية عند مستوى معنوية 0.05.

**رابعا: أهمية الموضوع**

يعتبر موضوع الدراسة "المشاريع المبتكرة" بالإشارة إلى شركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف موضوعا مهما، وتستمد أهميتها من خلال ما يلي:

1. ما ستضيفه هذه الدراسة من إثراء معرفي علمي وبناء قاعدة معرفية لمفهوم المشاريع المبتكرة والتنمية؛
2. محاولة لفت الانتباه لأهمية المشاريع المبتكرة والدور الذي يمكن أن تؤديه لتحقيق التنمية؛
3. إبراز دور المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية حالة شركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف.

**خامسا: أسباب اختيار الموضوع**

هناك عدة دوافع ومبررات لاختيار هذا الموضوع أهمها:

1. ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص "الإدارة الإستراتيجية"؛
2. أهمية الموضوع في ظل التطورات والتغيرات الحديثة؛
3. الميول والاقتناع الشخصي بأهمية المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية؛
4. محاولة معرفة مدى مساهمة المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية.

**سابعا: أهداف الدراسة**

تتمثل الأهداف الرئيسية المرجوة من هذه الدراسة في:

1. التعرف على مختلف الجوانب الخاصة بالمشاريع المبتكرة؛
2. إبراز العوامل التي تعتمد عليها المشاريع المبتكرة؛
3. التعرف على مدى مساهمة المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية؛
4. التعرف على مدى اهتمام شركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف بتحقيق التنمية؛
5. تحليل دور المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية.

**سابعا: حدود الدراسة**

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1. **الحدود الزمنية:** تتمثل في المدة الزمنية المستغرقة لانجاز الجانب التطبيقي وقد امتدت في الفترة ما بين شهر مارس2023 إلى ماي 2023؛
2. **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على شركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف؛
3. **الحدود البشرية:** يمثل المجال البشري مجتمع العينة التي أجريت عليها الدراسة، حيث يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي شركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف، حيث اخترنا عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تم عن طريق استمارة ورقية صالحة للدراسة والتحليل؛
4. **الحدود الموضوعية:** تمثلت الحدود الموضوعية في تحديد دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية في شركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف.

**ثامنا: هيكل الدراسة**

بهدف الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على خطة تنقسم إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

حيث تم في **المقدمة** طرح الإشكالية الدراسة والتصور العام للموضوع إضافة إلى تقديم أسباب اختيار الموضوع وإبراز أهمية وأهداف الدراسة، والتعريف بأهم مصطلحات الدراسة مع تحديد متغيرات ونموذج الدراسة وفي الأخير تم تحديد المنهج المستخدم في الدراسة وتقديم بعض الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في إعداد البحث.

تناول **الفصل الأول** دراسة كل ما له علاقة بالمشاريع المبتكرة، حيث احتوى المبحث الأول على ماهية المؤسسات الناشئة، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى الآلية المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة.

وتطرق **الفصل الثاني** إلى ثلاثة مباحث أيضا، حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث تحدثنا فيه عن مقومات التنمية الاقتصادية، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى التنمية الاقتصادية في المؤسسات الناشئة.

أما **الفصل الثالث** الذي خصص للدراسة التطبيقية فقد تطرقنا فيه إلى نشأة وتطور الشركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي، وفي المبحث الثاني تناولنا الأدوات الإحصائية وعينة الدراسة، وتطرقنا أيضا في المبحث الثالث إلى تحليلي النتائج من خلال برنامج spss.

وأخيرا في **الخاتمة** قمنا بتقديم ملخصا عاما عن الموضوع متبوعا بالإجابة على التساؤلات والفرضيات المقترحة من خلال النتائج المتوصل إليها، وقدمنا مجموعة من التوصيات والمقترحات.

**تاسعا: منهجية الدراسة**

نظرا لطبيعة الموضوع، وللإجابة على إشكالية البحث واثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لعرض مفاهيم المؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية الخاصة بمجال الدراسة في الجانب النظري وذلك بالاعتماد على وسائل جمع المعلومات المتمثلة في الكتب، الملتقيات، المجلات العلمية، المذكرات، الرسائل والأطروحات الجامعية، بالإضافة إلى وثائق المجمعة من شركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف.

أما فيما يخص الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا المنهج التحليلي في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع واستخلاص النتائج بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة على ارض الواقع وإسقاط نتائج البحث النظري عليها.

**عاشرا: الدراسات السابقة**

يلجأ كل باحث في إعداد بحثه إلى تصفح مجموعة من المراجع والمصادر (حسب ما وقع بين أيدي الباحثتين من مراجع) بهدف إخراج البحث في قالب منهجي مقبول ومضمون يشمل قيمة مضافة للموضوع وهي كما يلي:

1. **عبد الحق زياني، زهرا هوار، مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الناشئة الجزائرية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 02، جامعة ابن خلدون، الجزائر، الجزائر، 2022/12/31**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية في الجزائر باعتبار أن هذا القطاع من أهم القطاعات التي تشكل محورا أساسيا ومحركا فعالا في الاقتصاد الوطني والذي تسعى الدولة جاهدة من خلال عدة إجراءات وتدابري تساهم في دعم وترقية المؤسسات الناشئة كقطاع بديل عن قطاع المحروقات، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدارسة واستكمال الجانب النظري تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSSواستخدام الاختبارات والمعاجلة الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات نتيجة تدعم موضوع الدارسة، حيث تم توزيع الاستبانة على عدد من المدراء في المؤسسات الناشئة الجزائرية وبلغ عددهم 35 فردا، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، أن هناك أهمية اقتصادية واجتماعية للمؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية بالجزائر بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تواجه تحديات البقاء والجزائر تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد من أجل توفري مناخ ملائم لتطور هذه المؤسسات.
2. **دراسة بوشارية عبد الرزاق، جوادي يوسف، عاد رضا، شحتونه أحمد، المؤسسات الناشئة كمحفز لإنشاء مؤسسات ابتكاريه –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021–2022**،أبدت الجزائر في الآونة الأخيرة اهتماما كبير ا بدعم الشباب الباحث على إنشاء مؤسساته الصغيرة والمتوسطة من خلال صيغة " المؤسسات الناشئة " وإشراكهم في مسار التنمية والنهضة الاقتصادية في الجزائر، وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الناشئة Start upكمحفز

لإنشاء مؤسسات ابتكارية في الجزائر من خلال الكشف عن أهم مفاهيم المؤسسات الناشئة في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر لا يوفر الدعم الكافي والمرافقة اللازمة والتحفيز لإنشاء مؤسسات.

3. **دراسة أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015–2016**، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أن تحقيق التنمية الاقتصادية يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر مواردها المالية خاصة الذاتية منها، ونظرا لتقاعس هذه الموارد في مجاراة الإنفاق العام نتيجة ضعف الحصيلة الضريبية لما يعانيه نظامها الضريبي من ضعف وعدم كفاءة بالإضافة إلى نقص الوعي الضريبي وانتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي والفساد المالي والإداري كضريبة بحد ذاتها، كلها عوامل ساهمت في تراجع الموارد المالية التي تعتبر إحدى أدوات السياسة المالية الفعالة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات الكلية من استهلاك، ادخار وتوزيع للدخل زيادة على اعتبار الإيرادات السيادية ( الضرائب) أحد العوامل المحفزة للأعمال، وباعتبار الجزائر إحدى الدول النامية الطامحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية في تمويل خططها التنموية مما يجعل اقتصادي رهين قطاع المحروقات وتقلبات أسعاره العالمية، وفي ظل ضعف الإيرادات الجبائية التي لا تتعدى 40% من إيرادات الموازنة العامة، يستوجب على الجزائر تفعيل مصادر الدخل غير النفطية كضرورة حتمية من أجل تنمية وتفعيل إيرادات العامة بتوسيع تشكيلة الإيرادات غير النفطية تعزيزا القدرات التمويلية من خلال تنويع اقتصادها بالإضافة إلى إرساء مبادئ الحوكمة ضمن موازنتها العامة والإدارة الضريبية مع ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق العام من أجل ضمان الكفاءة الاقتصادية للإيرادات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

4. **دراسة الهام شيلي، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية – دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة–، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013–2014**، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، ولمعالجة هذا الموضوع تعرضنا في الجانب النظري لتحديد وتعريف مختلف المفاهيم المتعلقة بإستراتيجية الجودة الشاملة والتنمية المستدامة، كما تم التعرض إلى كيفية ترسيخ مبادئ ومفاهيم الجودة الشاملة في العمليات الإنتاجية، وكيفية اعتمادها كإستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة، إضافة إلى ذلك تم التطرق إلى مختلف النماذج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بالجودة الشاملة والتي تعمل على التكيف مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، لنختم الدراسة النظرية بتسليط الضوء على أهم الأساليب التسييرية المعنية بتحقيق التنمية المستدامة في

المؤسسة المستمدة من مواصفات الايزو 9000، 18000، 26000، 14000، وتبني علاقتها بالجودة الشاملة والفوائد الناتجة جراء تطبيقها من طرف المؤسسات، كما توصلت الدراسة إلى أن إستراتيجية الجودة الشاملة اعتمادها من طرف المؤسسة يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة،كما حاولنا في الدراسة الميدانية بالمؤسسة المينائية بسكيكدة إلى معرفة الدور الاستراتيجي للجودة الشاملة ومدى تبنيها ألبعاد التنمية المستدامة، من خلال الاستبيانات الموزعة على الإطارات الموجودة بالإدارة العليا للمؤسسة، حيث تم تحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعي"spss" ،حيث تم التوصل في الدراسة الميدانية أن المؤسسة المينائية بسكيكدة تعتمد على إستراتيجية الجودة الشاملة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

5. **دراسة العيد غربي، دراسة تحليلية لأثر التنمية وتفعيل القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009-رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2010-2011**، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع مهم وهو سبل تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر, والتي نرى أن من أهمها تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي, كما يهدف البحث مساهمة ودور , ومدى القطاع هذا القطاع الخاص في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، أيضا إلى الكشف عن مدى انعكاس الإجراءات والسياسات والآليات الداعمة والمتخذة في سبيل تطوير ولمعرفة أثر دعم وتفعيل القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية تناولنا في إطار نظري التنمية الاقتصادية, ثم قمنا بتشخيص مسار وتطور القطاع الخاص في الجزائر, ثم تطرقنا إلى السياسات والآليات والإجراءات المتخذة في سبيل تنمية وتطوير هذا القطاع, كما قمنا بتقييم أثر القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات المهمة, حيث كانت فترة الدراسة خلال (1999-2009) لقد أوضحت الدراسة أنه من خلال تنمية وتفعيل القطاع الخاص وتوفير المناخ المناسب له, يؤدي ذلك إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية, كما أن القطاع الخاص في الجزائر حظي باهتمام متزايد خلال المستوى المطلوب نظرا للمعوقات والتحديات الكثيرة التي تواجهه السنوات الأخيرة, وهذا ما جعله يساهم بشكل ملموس في التنمية الاقتصادية, إلا أنه ما زال دون الخوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مناخ الاستثمار القيمة المضافة.

6. **دراسة مُحَّد سبتي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة –دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة finalep-، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009**، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أن رأس المال المخاطر هو تقنية تمويلية استحدثت في الولايات المتحدة الأمريكية منتصف أربعينيات القرن الماضي، خصيصا لتمويل المشاريع الناشئة المبتكرة التي لا تؤهلها خصائصها وخصوصياتها للحصول على التمويلات التقليدية (البنوك والبورصة أساسا)، ويختلف رأس المال المخاطر عن هاته الأخيرة من حيث نظرته للمخاطرة، المعايير المعتمدة في اتخاذ القرار الاستثماري، طبيعة التمويل الذي يقدمه والعلاقة التي تجمعه بالمبادر،

فالمخاطر برأس المال بأخذ مساهمات في المنشآت الشابة ومشاريع الإنشاء لمدة زمنية محددة، تقوم خلالها علاقة شراكة بينه وبين المبادر (المسير عادة)، يخرج بعدها من رأسمال المنشأة الممولة ببيع حصته للمبادر الأصلي أو لمستأنفين آخرين صناعيين أو ماليين، لكن أحسن طريق للخروج هو الإدراج بالبورصة (الطريق الملكي)، إن ما يدفع المخاطر برأس المال لتحمل مخاطر معتبرة، ليس الحصول على الأرباح التي توزعها المنشأة الممولة دوريا، لكن الأهم بالنسبة إليه هو تحقيق قيم مضافة معتبرة عند الخروج. حيث أن الإمكانية في تحقيق هذه الأخيرة كبيرة، كون المشاريع المستهدفة تمتلك استعدادات ومكونات كبيرة للنمو، فضلا على كونها سريعة النمو، لذا فإنه ينتظر من هذا النمط التمويلي أن يلعب دورا محوريا في تذليل الصعوبات التمويلية التي تواجهها عملية إطلاق المشاريع الإستثمارية، لكن هذه التقنية تعتبر حديثة الظهور في الجزائر، ومازال الكثير مما يجب فعله حتى تتمكن هذه الصناعة من لعب الدور المنتظر منها في الإقتصاد الوطن، الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالتقنية المسماة "رأس المال المخاطر"، وتقييم فعاليتها في تمويل المشاريع الناشئة، مع التطرق إلى واقعها وآفاقها في الجزائر، وتم تناول الموضوع عبر ثلاثة فصول نظرية، وفصل تطبيقي، الفصل الأول: خصص للتعريف بالمفاهيم الأساسية لهذه التقنية التمويلية، مع تناول الجانب التاريخي لظهورها، وكذلك الإطار النظري الذي يهتم بها الفصل الثاني: تم خلاله عرض مختلف الأطراف المتدخلة في العملية التمويلية برأس المال المخاطر، وتجربتين لدولتين رائدتين في المجال (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا)، بالإضافة إلى الحديث عن خصائص هذه التقنية وعوامل نجاحها . الفصل الثالث: سخر للحديث عن مختلف الخطوات والمراحل التي تمر بها العملية التمويلية، الفصل الرابع: فصل تطبيقي خصص للحديث عن واقع وآفاق صناعة رأس المال المخاطر في الجزائر، وتم خلاله عرض دراسة حالة أنجزت لدى واحدة من أهم المؤسسات الجزائرية في هذا المجال (المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة.

**إحدى عشر: موقع البحث من الدراسات السابقة**

جاءت هذه الدراسة استكمالا للدراسات السابقة ذات الصلة التي تناولت المشاريع المبتكرة بشكل شامل بالإضافة إلى أنها تناولت كل أبعاد التنمية الاقتصادية ( المادي، الاجتماعي والحضاري، السياسي، الدولي) لذلك لم نجد من بحث في هذا الموضوع في حد ذاته وهو(آليات تحقيق التنمية في إطار المشاريع المبتكرة)، وبالتالي فان هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. على حد علم الطالبتين تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى في مجال المشاريع المبتكرة والتنمية الاقتصادية في شركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف؛
2. تتميز هذه الدراسة بالحداثة في تناولها للموضوع وشمولية الأبعاد كل من المشاريع المبتكرة والتنمية الاقتصادية.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري

# للمؤسسات الناشئة

**تمهيد**

تعتبر الشركات في الوقت الراهن من المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه للنهوض بإقتصاديات الدول لما لها من أهمية بالغة في التعريف بأصحاب الكفاءات والمهارات وتجسيد أفكارهم الجديدة على ارض الواقع وتوفير مناصب شغل لهم.

وتعد المؤسسات الناشئة من بين أهم المؤسسات التي لها دور فعال في التخفيف من الأزمة الاقتصادية، حيث يتطلب الأمر من أصحاب المشاريع الراغبين في إنشاء شركاتهم الخاصة التصميم الجيد للإستراتيجية ووضع خطة عمل وتحديد مصادر التمويل لضمان نجاح المؤسسة الناشئة.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى التعرف على المؤسسات الناشئة وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

**المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة**

**المبحث الثاني:واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر**

**المبحث الثالث: الآليات المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة**

**المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة**

تعتبر المؤسسات الناشئة startups مصدرا رئيسيا للإبداع والابتكار وخلق مناصب عمل، وأصبحت السبيل لدعم التنمية في معظم دول العالم، نظرا لأهميتها الاستثمارية والتنموية، إلا أنه رغما عن تبنيها لأفكار جديدة ومبتكرة وإبداعية فهي تواجه مجموعة من العقبات والتحديات التي تقف أمام استمراريتها واستدامتها.

**المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة ودورة حياتها**

**أولا: تعريف المؤسسات الناشئة**

تعرف المؤسسات الناشئة على أنها: " شركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، وأن تمول من طرف مخاطر أو مغامر، والأمر الوحيد الذي يهم هو النمو وأي شيء أخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو".

كما تعرف المؤسسات الناشئة أيضا بأنها: " منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بنمو مربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، وأنها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكشف بيئتها وتتكيف معها تدريجيا، أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري، أي أنها فكرة ورؤية يقوم بتجسيدها عامل المشروع، وتعمل في سوق غير مستقر في كثير من الأحيان لاقتراح منتوج أو خدمة جديدة"[1].

وأيضا تعرف المؤسسات الناشئة بأنها: " هي المؤسسات المساهمة في تطوير التكنولوجيا المتقدمة وتسويقها أو تصنيعها في أحد القطاعات الخمسة التالية: الأدوية، المعدات الطبية، تكنولوجيا الاتصالات، الالكترونيات و تكنولوجيا الطاقة/ البيئة".

كما تعرف أيضا بأنها: هي مؤسسة تتميز بالنمو المحتمل والقوي والاستخدام للتقنيات الجديدة، وغالبا ما تكون هذه المؤسسات مبتكرة رغم أن هذا النموذج يمكن أن يعين جميع القطاعات، وتعمل في سوق مستقرة في كثير من الأحيان لطرح منتج أو خدمة جديدة".

تعاملت هذه التعريفات مع المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسات تنشط في قطاع التكنولوجيا الحديثة وتستثمر فيه، ويتجلى ذلك في ابتكارات تكنولوجية تستهدف بها أسواق واعدة وتحقق نموا قويا وسريعا[2].

[1] نوي محمد الامين، دهان محمد، **نحو تنظيم أفق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائص دراسة منهجية منفصلة**، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 3، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر 2020، ص7

[2] نوي محمد الامين، دهان محمد، مرجع سابق، ص4.

وعلية يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها: "مؤسسة تسعى للابتكار وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبيرة، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع حالة عدم التأكد والمخاطرة مقابل تحقيقها نمو قوي وسريع وجنيها لأكبر عائد ممكن في حال نجاحها".

**ثانيا: دورة حياة المؤسسات الناشئة**

**الشكل 1-1: دورة حياة المؤسسة الناشئة**

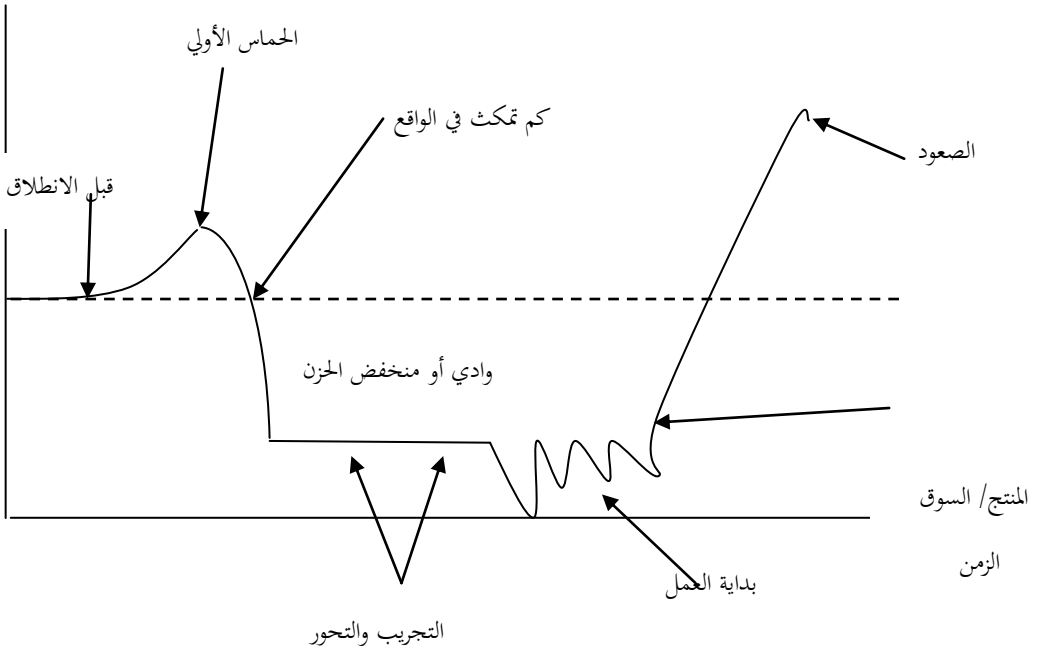


**المصدر**: كمال ام الخيوط، نجم الدين حملاوي، اليات تمويل الشركات الناشئة، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021/2020، ص 15.

من خلال ما يوضحه الشكل أعلاه، يمكن القول أن المؤسسات الناشئة تمر بستة مراحل هي كالأتي:

1. **المرحلة الأولى: تبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة:** حيث يقوم شخص ما ومجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة مبتكرة جديدة، خلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق وأذواق المستهلكين المستهدفين، للتأكد من إمكانية تجسيدها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل والبحث عن من يمولها، عادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات من الحكومة[1].

[1] زكية معزوز، زهوة مخلوط، دور تحليل البيئة التسويقية، في تطوير اداء المؤسسات الناشئة، مقال منشور في كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة اكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر، ص67.

2. **المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق:** حيث يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب ما يمكن للمقاول أن يواجهه في هذه المرحلة هو أن يجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجا في سبيل ذلك إلى العائلة والأصدقاء الممولين المستعدين للمخاطرة، في هذه المرحلة يكون المنتج مرتفع السعر وبحاجة إلى حملة ترويج وإعلان واسعة.
3. **المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو:** في هذه المرحلة يبلغ المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، يبدأ المنتج في الانتشار ويزيد العرض، ويمكن في هذه المرحلة أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد المعارضين للمنتج ويبدأ الفشل أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع بالمنحنى نحو التراجع.
4. **المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي:** بالرغم من استمرار الممولين في تمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حيث يصل إلى مرحلة يطلق عليها وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة التدارك خاصة وان معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.
5. **المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر:** يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره وتسويقه على نطاق واسع.
6. **المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع:** يتم في هذه المرحلة تقديم المنتج وطرحه في السوق المناسبة وتبدأ الشركة الناشئة في النم المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة[1].

**المطلب الثاني: مميزات وخصائص المؤسسات الناشئة**

تتصف المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعلها قادرة على التأقلم والتكيف مع مختلف المتغيرات والأوضاع الاقتصادية للدول.

**أولا: مميزات المؤسسات الناشئة**

إن ما يميز المؤسسات الناشئة هو أن أعمالها التجارية تقوم على أفكار رائدة وإتباع حاجات ومتطلبات السوق بطريقة عصرية وذكية، ومن أهم المميزات أيضا نذكر ما يلي:

1. **حديثة العهد:** أي أنها حديثة النشأة وتستمد تسميتها من حداثتها أمامها خياران إما التطور أو التحول إلى شركات ناجحة تلبي احتياجات السوق أو إغلاق أبوابها وإعلان خسارتها.

[1] زكية معزوز، زهوة مخلوط، مرجع سابق، ص68.

2. **مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد:** من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وخلق إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل.

أي أن المؤسسة الناشئة هي التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات دون زيادة التكاليف وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة بل هي شركات قادرة على توليد أرباح أكبر[1].

3. **مؤسسات تعتمد على التكنولوجيا:** حيث تتميز بكونها مؤسسة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة ومبتكرة وإشباع لحاجات ومتطلبات السوق بطريقة عصرية وذكية، كما يعتمد أصحاب المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل.

4. **مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة:** تعد مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة مقارنة مع العوائد التي تحصل عليها والتي عادة ما تأتي هذه الأرباح لشكل سريع وفجائي[2].

**ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة**

يؤكد **PatrikFridenson** على أنه لا يجب أن ترتبط المؤسسات الناشئة بعمر معين أو حجم محدد أو قطاع مخصص لتنشط فيه، بل يجب أن تشمل المعايير التالية: نمو محتمل قوي، اعتماد التكنولوجيا الحديثة، الحاجة إلى التمويل ووجود أسواق جديدة، وعليه يمكن أن تميز المؤسسات الناشئة بخصائص معينة هي كالأتي:

1. **الخصائص التمويلية:** بهدف دعم النمو المتسارع للمؤسسات الناشئة نظرا لإرتفاع تكاليف هذا النمو لاسيما فيما يتعلق بالإنفاق على البحث والتطوير وكذلك تكاليف تنفيذ الابتكار والأفكار الجديدة، تلجا عادة هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي من خلال فتح رأس مالها للممولين الخارجيين.

2. **الخصائص الهيكلية والتنظيمية:** عادة ما تتميز المؤسسات الناشئة الخاصة في مراحلها الأولى بهيكلية غير رسمية وأقل هرمية وهذا حتى يضمن المقاول المرونة والسرعة التي يحتاجها خاصة في بداية دورة حياة الشركة[3].

3. **الخصائص الإستراتيجية والتطويرية:** وهذا من خلال الإتمام على إستراتيجية التخصص والتطوير المستمر من ناحية العملاء والمنتجات والأسواق ولا يمكن ذلك إلا من خلال وجود سياسات ابتكارية مستمرة ومنفتحة، فالإبتكار في المؤسسات الناشئة يفسر على انه عملية ونتيجة، ذلك لأن فالفكرة والابتكار السريع في المؤسسات

[1] مصطفى بورنان، ، علي صولي، **الاستراتيجيات المستخدمة في دعم المؤسسات الناشئة، حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة**، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2020، ص133.

[2] بن طيبة مهدية، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في ترقية المؤسسات الناشئة، تجربة ماليزيا نموذجا** ، مجلة الإبداع جامعة لونيسي علي البليدة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص 195.

[3] نوري مُحَّد الأمين، دهان مُحَّد، مرجع سابق، ص.ص، 9-10.

الناشئة هما أساس كل شيء، حيث تقوم هذه الأخيرة بابتكار منتج أو خدمة جديدة تماما، ولا تستند لعروض مكررة لكيانات أخرى قائمة في السوق أو تقوم بتقليدها، وهذا ما يجعل العديد من الشركات الكبرى اليوم تتوقف عن الابتكار الداخلي، وبدلا من إنفاق الملايين فيه تلجأ هذه الأخيرة إلى شراء المؤسسات الناشئة المبتكرة أو ما يسمى بالاستحواذ وغالبا ما يتم إعداد المؤسسات الناشئة باستخدام إستراتيجية خروج مصممة، والتي تعني أن المؤسسة الناشئة في معظم الأحيان مستعدة ليتم بيعها للشركات الكبرى أو المدرجة في البورصة[1].

4. **خصائص المؤسسين:** نظرا لأهمية رأس المال البشري والفكري في المؤسسات الناشئة وهذا لإرتكازها على موارد تتعلق بالملكية الفكرية للعلامة التجارية، السمعة، وبراءة الاختراع وكفاءة الفريق المؤسس.

وحسب **ERIC RIES** الشركة الناشئة هي: " تنظيم بشري مصمم لاستحداث منتجات أو خدمات في ظل ظروف عدم اليقين القصوى".

وبالتالي على مؤسسي هذا النوع من المؤسسات التمتع بقدرات إبداعية عالية ومستوى تعليمي مرتفع مع روح المخاطرة وحدس رغم افتقارهم أحيانا إلى المهارات التسييرية اللازمة إضافة إلى قدراتهم على تكوين شبكة علاقات فعالة تساعدهم على الحصول على التمويل اللازم واقتحام أسواق جديدة.

ما يجب على المؤسسين العمل على تحقيق وحدة الفريق الذي يعتبر أكبر أصول المؤسسة الناشئة، حيث يمكن تقديم قيمة المؤسسة فقط من خلال أداء فريقها في حال لم يتم بعد إطلاق منتج أو الخدمة والوصول إلى مرحلة الإيرادات كما تنسب معظم حالات الفشل المؤسسات الناشئة إلى الفريق وليس المنتج لأنه يمثل قاعدة العمليات المستقبلية، وتعد مواقف وقدرات أعضائه عاملا وأهمية قصوى للنجاح المحتمل للمؤسسة.

5. **أسواق غير مستقرة أو مستحدثة:** تعمل المؤسسات الناشئة في ظروف عدم اليقين وعدم الاستقرار وفي أسواق يصعب تقديرها، لذلك قد لا تتوفر على مخطط أعمال دقيق كونها ستطرح منتجات جديدة غير معروفة وغير مرغوبة بعد، وهنا يمكن التحدي في إيجاد عملاء محتملين وتحديد كيفية الوصول إليهم وإمكانية إقناعهم باستهلاك المنتج، فكلما استطاعت الشركة إيجاد أسواق جديدة كلما ضمنت نموها وبالتالي عززت مكانتها كمؤسسة ناشئة[2].

---

[1] بن فاضل وسيلة، **آليات تطوير قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة تحليلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020-2021،ص 8.

[2] مزيان أمينة، عماروش خديجة، **الشركات الناشئة في الجزائر بين واقعها ومتطلبات نجاحها**، مقال منشور في الكتاب الجامعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصادي الجزائري، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ،ص.ص، 33-34.

6. **التنوع السوقي:** المؤسسات الناشئة ونظرا لتفوقها في مجال التقنية و التكنولوجيا فقد اتجهت نحو الأسواق الرقمية، وهي حاليا تسعى لاختراق الأسواق التقليدية مثل: الفلاحة والصناعة، والتعليم وغيرها[1].

**المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة**

تكتسب المؤسسات الناشئة في العقدين الأخيرين مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وذلك لتأثيرها على بعض المؤشرات الإقتصادية، وتبرز أهمية الشركات الناشئة في النقاط التالية:

1. **خلق وظائف وتخفيض مستوى البطالة:** تساهم المؤسسات الناشئة بشكل كبير في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن فرصة النمو السريع تميز هذا النوع من المؤسسات وتجعلها قادرة على توليد فرص الشغل، وأثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة لمؤسسة فوكمان حول أهمية المؤسسات الناشئة في خلق فرص العمل، تمكن الباحثون من إثبات أن المؤسسات الناشئة خلقت 5 ملايين فرصة عمل سنويا خلال الفترة 1962 -2005، وهو مستوى أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للشركات الأخرى.
2. **زيادة إنتاج السلع والخدمات:** وفقا للدراسات مركز IDEA (Intercommunale de développement économique et d'anénagment) فان المؤسسات الناشئة لديها تكنولوجيا أعلى بشكل غير متناسب مع حجمها هذا ما يؤدي إلى زيادة حجم إنتاج السلع والخدمات، وفي تقرير صدر عام 2017 عن مركز الدراسات الاقتصادية في مكتب لإحصاء الأمريكي وجد الباحثون أن المؤسسات التي تتمتع بإنتاجية عالية هي المؤسسات الحديثة النشأة، وتقدم مساهمات في نمو السلع والخدمات.
3. **إحداث تأثير ايجابي في المجتمع:** نظرا لأن المؤسسات الناشئة يمكن أن تثير الإبداع في المجتمع فيمكنها المساهمة في تغيير القيمة الموجودة في المجتمع وخلق عقلية جديدة تتماشى مع هذا بحيث يدرك الناس أن لديهم مسؤوليات جديدة لعملهم وتطويرهم الوظيفي.
4. **فتح أسواق جديدة:** تخلق المؤسسات الناشئة أسواقا جديدة أو تحول الأسواق القديمة تماما من خلال تقديم منتجات تغير الاقتصاد العالمي، وغالبا ما تخلق التقنيات الجديدة فرصا جد هائلة مقارنة بالمؤسسات الناضجة وهو ما يدعم المنافسة والاقتصاد نحو التطوير.

[1] حسين يوسف، صديقي إسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات، جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، المجلد8، العدد1، 2021، ص74.

5. **تعزيز البحث العلمي**: يمكن للمؤسسات الناشئة أن تساهم بشكل كبير في البحث العلمي والتطوير، لأنها غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا الحديثة والخدمات القائمة على المعرفة حيث يعمل فريق البحث والتطوير في المؤسسة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحفظ على نمو المؤسسة[1].
6. **استثمار المدخرات وتعزيز جذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي**: أي القدرة على توظيف مدخرات أصحاب المشروع بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجال لا تخلق فيه قيمة مضافة، مما يسمح بإحداث تراكم رأسمالي وكذا تنقل شريحة الأفراد من دخل اقل إلى دخل أعلى لإعادة توزيع الدخل وجذب المستثمرين المحليين والأجانب[2].

[1] بوزرب خير الدين، خوالد أبو بكر، **تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائريين الواقع والمأمول، دراسة تحليلية**، مقال منشور في الكتاب الجامعي الدولي بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2021، ص 362.

[2] حسين يوسف، صديقي إسماعيل، مرجع سابق، ص 72.

**المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر**

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر من أكثر المواضيع التي سلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، إلا أن الجزائر كانت تتأخر في إطلاق هذا النوع ممن المؤسسات خاصة في ظل تأخر التكنولوجي المسجل في عدة قطاعات، وغياب ثقافة الابتكار وخلق المؤسسات، ناهيك عن ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير.

**المطلب الأول: القانون التأسيسي للمؤسسات الناشئة في الجزائر**

ما يتعلق بتشجيع الاستثمار خارج المحروقات اقر مشروع قانون المالية لسنة 2020 تسهيلات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيا الجديدة وإعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمان تطويرها لاحقا.

وتمكن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي وتحديد طرق تقييم أدائها للمؤسسات الناشئة من خلال وضع خارطة طرق لدعم تمويل هذه المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات إعفاء ضريبي شبه كلي وتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني والمحروقات وتمكينها من لعب دور هام بالاقتصاد الوطني.

كما تم إنشاء صندوق رأس مال استثماري بمشاركة البنوك العمومية ووكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بهدف تشكيل شركة تمويل المؤسسات الناشئة، ونص قانون المالية التكميلي 2020 الذي يسمح للشركات الرأسمالية بحيازة أكثر من 49 بالمئة من حصص المؤسسة الناشئة بغية تمويل ودعم هذه المؤسسات الناشئة والذي يمثل التحدي الرئيسي لنمو هذه المؤسسات ذات القدرة العالية[1].

والمؤسسة الناشئة هي مجموع الموارد البشرية والمادية التي ترصد لأجل ترقية فكرة إبداعية قد تكون جيدة موجودة في أسواق خارج نطاقها الذي تستهدفه وعادة ما تكون تمويلها من متعاملين اقتصاديين كالبنوك والمؤسسات الرائدة والهيئات الداعمة.

والملاحظ في الجزائر أن أكثر من 500 ألف مؤسسة ناشئة أنشأت بتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة. وأهم القرارات لتجسيد هذه الإستراتيجية تتمثل في:

[1] بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، **واقع وأفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة بشائر في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد زبانة، غليزان، الجزائر، المجلد 7، العدد 3، 2020، ص.ص، 413-414.

- ✓ إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات[1]؛
- ✓ إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجيه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة؛
- ✓ وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات والمصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة من اجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات؛
- ✓ تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واقتصاد المعرفة؛
- ✓ تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي للمؤسسات الناشئة إلى وزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛
- ✓ تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاع الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني؛
- ✓ تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة وإعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة[2].

**أولا: متطلبات إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**

نذكر منها ما يلي:

1. حاجة المؤسسات الناشئة إلى نظام بيئي يجمع مكوناته المؤسساتية التمويلية يدعمها ويرافقها خلال جميع مراحل دورة حياتها إلى أن تكون ذاتيا، حيث يعد تمويل من أبرز العراقيل التي تواجه المؤسسات في الجزائر سواء في أول المشروع أو تمويل توسيع الأعمال، لذلك تبني الحكومة إتباع أسلوب جديد ومغاير للأساليب الكلاسيكية القديمة على القروض البنكية ويقوم هذا الأسلوب على مبدأ المرافقة والمشاركة الميدانية وذلك من خلال إطلاق صندوق خاص لتمويل المؤسسات الناشئة سنة 2020.

كما تعتمد قانون المالية لسنة 2020 تدابير وتحفيزات جبائية لفائدة أصحاب المؤسسات لاسيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيا وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح الرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها، مع إقرار تسهيل حصول هذه المؤسسات على العقار الصناعي لتوسيع مشاريعها الاستثمارية[3].

---

[1] قسوري انصاف، قشوط الياس، **شركات رأس مال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مقال منشور في الكتاب الجامعي الدولي بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر 2021، ص 258

[2] قسوري أنصاف، قشوط الياس ، مرجع سابق، ص 258.

[3] بوعكة كاملة، **المؤسسات الناشئة في الجزائر، واقع وتحديات–**، مجلة الجزائر لقانون الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2022 ص.ص 44-45

2. الحاجة إلى الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة فتأسيس هذا النوع من المؤسسات يحتاج لخبرات متنوعة إضافة إلى المستوى العلمي والتقني الموجود دراسة جدوى احترافية لمشروع المؤسسة تتعلق هذه الدراسة عادة بدراسة المالية المتعلقة بتقييم الاحتياجات التمويلية وكيفية الوصول إلى الزبائن والترويج للمنتج بمختلف الوسائل.
3. الحاجة إلى دراسة جدوى دقيقة للمشروعات إذا كانت دراسة جدوى المشروع وعوائده المتوقعة وتكاليفه ومخاطره مبنية على معلومات غير دقيقة وتتسم بالعمومية يجعلها مهددة بصرف الأموال والجهد والوقت دون رقابة أو مراعاة لمحدودية قدراتها.
4. ضرورة التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات والمؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى وكذلك بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات: يجب تحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية في صورة سلع وخدمات من خلال تفعيل الأطر القانونية والتشريعية، والتنظيمية الخاصة بعمل المؤسسات الناشئة لتشجيع بروز المشاريع المبتكرة مع ضمان الدعم والمرافقة[1].

**ثانيا: اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسات ناشئة" "مشروع مبتكر" و "حاضنات الأعمال"**

1. **مهام واختصاصات اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسات ناشئة" "مشروع مبتكر" و "حاضنات الأعمال"**

تنشأ هذه اللجنة لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة مقرها مدينة الجزائر تتولى المهام التالية حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020:

- ✓ منح علامة مؤسسة ناشئة؛
- ✓ منح علامة مشروع مبتكر؛
- ✓ منح علامة حاضنة الأعمال؛
- ✓ المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها؛
- ✓ المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

1. **شروط منح علامة مؤسسة ناشئة:**

تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري تحترم المعايير التالية:

- ✓ يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات؛
- ✓ يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة مبتكرة؛
- ✓ يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛

[1] بوعكة كاملة، مرجع سابق، ص 45.

- ✓ أن يكون رأس مال الشركة مملوكا بنسبة 50 بالمئة على الأقل من قبل طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى على علامة مؤسسة ناشئة[1].
- ✓ يجب أن يكون إمكانية نمو المؤسسة كبيرة كفاية؛
- ✓ يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل؛
- ✓ يتعين على كل مؤسسة راغبة في الحصول على علامة " مؤسسة ناشئة" تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة؛
- ✓ تمنح علامة " مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربعة سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة حسب الأشكال نفسها، وتنشر قرارات وعلامة مؤسسة "شركة ناشئة" في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

### 2. شروط منح علامة " مشروع مبتكر"

يمكن لكل شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين أن يطلبوا علامة مشروع مبتكر على أي مشروع له علاقة بالابتكار، ويتعين على كل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين راغبين في الحصول على علامة مشروع مبتكر إيداع طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

حيث تمنح علامة "مشروع مبتكر" للشخص الطبيعي أو مجموعة الأشخاص الطبيعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين حسب الأشكال نفسها، وتنشر قرارات منح علامة مشروع مبتكر في البوابة الوطنية للمؤسسات الناشئة.

### 3. شروط منح علامة حاضنات الأعمال

يكون مؤهلا للحصول على علامة "حاضنات الأعمال كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة التمويل، وتقديم طلبات الحصول على علامة حاضنة الأعمال لدى اللجنة الوطنية عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

وتلتزم حاضنات الأعمال المرشحة لحمل هذه العلامة بما يلي :

- ✓ توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيئة؛
- ✓ مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسات؛
- ✓ مساعدة المؤسسات الناشئة في انجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل؛
- ✓ توفير تكوين نوعي خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية؛

[1] شلوش بوعلام، **الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة قضايا معرفية،المجلد2، العدد2 جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،الجزائر، 2022،ص.ص، 70-71.

- ✓ وضع الوسائل اللوجستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل: عتاد الإعلام الآلي والمستلزمات المكتبية؛
- ✓ مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج؛
- ✓ مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصدر التمويل والانتشار في السوق[1]؛
- ✓ وتمنح اللجنة الوطنية علامة "حاضنة الأعمال" لصاحب الطلب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد حسب الأشكال نفسها حيث تحول علامة حاضنة أعمال الحق في تدابير مساعدة ودعم الدولة طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254المؤرخ في 15 سبتمبر 2020.

**المطلب الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة**

تواجه المؤسسات الناشئة العديد من المشاكل والتحديات نظرا لتطبيقها وخصوصياتها من جهة ومن جهة أخرى كونها حديثة للظهور ما يتطلب بعض الوقت لخلق وتهيئة البيئة الملائمة لتطورها ومرافقتها فالمؤسسات الناشئة التي تقوم على أساس فكرة ابتكارية من الصعب أن تتجسد هذه الفكرة في مشروع منتج لأنها تواجه العديد من التحديات والعوائق التي غالبا ما تحول دون نجاح استمرارية هذه المؤسسات الناشئة.

وعلى الرغم من أن قائمة القيود ومعوقات المؤسسات الناشئة طويلة ويصعب حصرها وتبويبها بطريقة واحدة، فيمكن الافتراض التحليل وبناء على الأدبيات ذات العلاقة بتبويب هذه المعوقات في ثلاثة أقسام كما يلي:

- ✓ المعوقات المؤسسية والتنظيمية؛
- ✓ المعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسة؛
- ✓ المعوقات التمويلية.

1. **المعوقات المؤسسية التنظيمية:** تتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، حيث تتمثل المعوقات التنظيمية والمؤسسية في التعقيد في إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة صعوبة الحصول عل تراخيص رسمية لها، كما تعاني المؤسسات الناشئة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية والاقتصادية الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، ودوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك، إضافة إلى غياب التنسيق بين الجهات الأولية الجهات الناظمة للمؤسسات الناشئة في حال وجدت غير أن المؤسسات الناشئة في القطاع الرسمي تتأثر أكثر من غيرها بالمعوقات المؤسسة

[1] شلوش بوعلام، مرجع سابق، ص.ص، 71-72.

نظرا إلى أن تلك المؤسسات لا تملك الإمكانيات التي تملكها المؤسسات الكبيرة لتجاوز تلك العقبات أو التعامل معها في حين أن المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي لا تلتزم بالقوانين والقواعد الرسمية السائدة[1].

2. **المعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسة:** تتمثل في ضعف القدرات الداخلية للمؤسسات الناشئة بشكل رئيسي وتتمثل فيما يلي:

- ✓ الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع، تأسيس مؤسسة ناشئة يحتاج لخبرات متنوعة لنفس الشخص، فلو كنت مبرمجا متقنا لعملك ولعدة لغات برمجية ولديك بالفعل عدة مواقع، عليك أيضا الإلمام بها والتعرف على بعض أساسيات الإدارة مثل: الهيكل التنظيمي، فرق العمل، التسويق والإستراتيجية، وهذه الخبرة أن لم تكن متاحة ستضطر للحصول عليها من خلال قبول التمويل من مستثمر لديه الخبرة اللازمة وشبكة العلاقات العامة إضافة لان تعطيه حصة من أرباح المؤسسة؛
- ✓ عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية؛
- ✓ استهداف السوق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التقدير والتعامل مع الأسواق الخارجية؛
- ✓ انحصار قطاع نشاطها في مجموعة صغيرة من العملاء والموردين؛
- ✓ ضعف قدراتها على الترويج للابتكارات الجديدة؛
- ✓ ضعف قدراتها على التعامل مع المحيط الخارجة خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالف والشراكة مع المؤسسات الكبرى[2].

3. **المعوقات التمويلية:** تعتبر المعوقات التمويلية من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة، وتتفق جميع هذه المؤسسات بان ابرز تحدي أمامها هو الحصول على التمويل بمختلف أشكاله، سواء كان تمويل للبدء بإطلاق المؤسسة، أو تمويل لتوسيع أعمالها أو تمويل سريع لزيادة النمو بمعدل أسرع.

ذلك فان التحدي التمويلي الذي تواجهه هذه المؤسسات تفترضه وظائف هذه المؤسسات ومتطلباته الاحتياجات التمويلية الخاصة من جهة ومدى اصطدامها بمؤسسات التمويل من جهة أخرى.

أ. **مشكل التمويل من وجهة نظر مؤسسات التمويل:** يرى أصحاب المؤسسات التمويل انه من بين أسباب مشكلة تمويل المؤسسات الناشئة تعد أساسا إلى دعم توافر الضمانات الكافية لمنح تمويل هذه المؤسسات خاصة

[1] مولود قنوش، عمرو هاني، محمد هاني، **عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة**، مقال منشور في الكتاب الجماعي بعنوان المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص.ص، 52-53.

[2] بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، مرجع سابق، ص.ص، 418-419.

أن هذا النوع عادة ما يتميز بانخفاض قيم الأصول الرأسمالية التي عادة ما تأخذها مؤسسات التمويل بعين الاعتبار عند منح الائتمان إضافة إلى الأسباب التالية:

- ✓ نقص الميزة أي الخبرة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر أحد سمات المؤسسات الكبيرة، إضافة إلى عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية.
- ✓ الافتقار لعنصر الثقة وذلك في القائمين علة هذا المؤسسات وهو العنصر الأساسي لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للزبون والسمعة الائتمانية للزبون[1].
- ✓ عدم ملائمة القروض المطلوبة حيث عادة تفضل البنوك منح تمويل قصير الأجل وغالبا ما تطلب المؤسسات الناشئة قروضا طويلة الأجل لغرض الإنشاء؛
- ✓ محدودية التسويق ما يؤثر على سرعة دوران الأموال المستثمرة في المؤسسة وبالتالي عدم تسديد القرض.

ب. **مشكل تمويل حسب وجهة نظر أصحاب المؤسسات:** يرى رواد المؤسسات الناشئة أن أسباب مشكل التمويل التي تواجهه مؤسساتهم منها ما هو مرتبط بالمؤسسة التي تقدم التمويل ومنها ما يرتبط بخصائص المؤسسة في حد ذاتها.

ومن جملة هذه المشاكل ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المؤسسة الناشئة للحصول على تمويل أثناء الاستغلال أو التوسع حين لا توفر أصول المؤسسة الضمان الكافي للحصول عل تمويل جديد لاستمرار العملية الإنتاجية، وخاصة أن البنوك تلتزم بنسبة محددة للمديونية مقارنة برأس المال إضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل المستعمل لتغطية احتياجات المؤسسة نظرا لاهتمام برامج دعم هذه المؤسسات عادة بتمويل الأصول الناشئة كما انه في بعض الأحيان تتدخل مؤسسات التمويل بفرض الوصاية على هذه المؤسسات في ظل غياب عنصر الثقة تلجا مؤسسات التمويل إلى متابعة التنفيذ والتدخل بالمشورة المالية والتقنية في بعض الأحيان وعادة لا يتقبل صاحب المؤسسة ويعد احد الأسباب التي تجعل العديد من أصحاب هذه المؤسسات يعزفن عن التعامل مع مؤسسات التمويل[2].

**المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الناشئة**

يحتاج نجاح المؤسسة الناجحة عوامل كثيرة أهمها الإبداع والابتكار الذي يعتبر عامل رئيسي في قيام المؤسسة والذي تنافس به المؤسسات الأخرى، ومن أجل ضمان بقائها واستمرارها في السوق تمر المؤسسة الناشئة بمراحل مختلفة في

[1] عمار أبو رضوان، **التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة**، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006، ص.ص، 630-631.

[2] عمار أبو رضوان، مرجع سابق، ص631.

عمرها التشغيلي وتنال المرحلة الأولى من التأسيس النصيب الأكبر من الاهتمام حيث يسعى رواد الأعمال تحقيق التميز والجودة الفريدة من نوعها في المنتجات والخدمات التي يقدمونها.

في هذا الصدد قدمت مجلة فوربس 10 نصائح يمكنها مساعدة أصحاب الأعمال على تخطي المرحلة الأولى من بداية النشاط والمحافظة وازدهارهم، فضلا عن أنها تمكنهم من الانتقال إلى مستوى جديد من الأداء تتمثل في:

1. **الحصول على حجم تمويل كبير من أهم عوامل نجاح المؤسسة:** نادرا ما تمتلك المؤسسات الناشئة سيولة نقدية كافية لتمويل مراحل عملها يساعدها على تعزيز نموها، لهذا فهي تحتاج مصادر تمويل متنوعة وهو ينطوي على مخاطر جديدة، ولهذا يتعين عليها إيجاد خطة عمل تناسب مع حجم المخاطر المحتملة.
2. **إنشاء مجلس إدارة ناجح من عوامل نجاح أي مؤسسة:** يتميز رواد الأعمال بأن لديهم دافعا، فضلا عن تمتعهم بالشغف والطموح وهو ما يحفزهم على إنشاء مؤسساتهم وتحقيق الأرباح، إلا أنهم بحاجة أيضا إلى الخبرة كبيرة وتكوين علاقات مع رواد القطاع الذي يعملون فيه، لهذا عليهم إنشاء مجلس إدارة يضم رجال أعمال وخبراء ومتمدرسين وإشراكهم في عملية صنع القرار[1].
3. **التركيز على الإبداع بدلا من المنافسة:** يتعين على أصحاب المؤسسات الناشئة المحافظة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإبداع في مجال عملهم بدلا من التركيز على محاولة التغلب على المنافسين، ذلك من خلال إضافة مزايا جديدة والحرص على تقديم أشياء جديدة ومبتكرة للعملاء،
4. **الاهتمام بتعيين موظفين أكفاء:** ستوجب على أصحاب المؤسسات الناشئة تعيين واختيار نخبة من المواطنين وذوي الخبرة والكفاءة من أجل تنمية مؤسسات ما يضمن الاستمرار في تحقيق النجاح.
5. **التركيز على تنمية المبيعات:** يتطلب تحقيق النمو في مراحل حياة المؤسسة الاهتمام بتحقيق زيادة المبيعات، من خلال تشغيل فريق محترف يتولى مهمة إدارة المبيعات، يعمل على تحقيق الأهداف والمتطلبات الخاصة بالمؤسسة، وهو ما يتطلب الحرص على تدريب أفراد الفريق بتوفير كل الوسائل والظروف التي يحتاجونها فضلا عن تحسين علاقات المؤسسة مع عملائها.
6. **توفير فريق من القادة المحترفين:** تحتاج المؤسسة الناشئة إلى قادة محترفين من أجل تدريب الموظفين والإشراف عليهم والحفاظ على روح الفريق ومحاولة تعزيز النمو وبلوغ أهداف المؤسسة المنشودة، لأن تعيين أفضل الموظفين وإنتاج سلع وخدمات عالية الجودة لا يعد كافيا لتحقيق أفضل المبيعات من دون وجود مدربين محترفين ومبدعين.

[1] موقع مجلة الرجل، https //www.arrajol.comاطلع عليه بتاريخ 13 اكتوبر 2022.

7. **التمييز بين التسويق والمبيعات:** يختلف الدور الذي يلعبه كل من التسويق والمبيعات في نمو المؤسسة، فالتسويق يجسد العلامة التجارية ويعرف مواصفات المنتج ومزاياه وأسعاره وأشكاله، أما المبيعات فيكمن دورها في بناء العلاقات وتلبية الاحتياجات وتقديم العروض وعقد الصفقات، ويتطلب هذان الجانبان مهارات مختلفة إلا أنهما يكملان بعضهما البعض.
8. **بناء علاقات وطيدة مع العملاء:** تحرص المؤسسات الناجحة في مراحل نموها على بناء علاقات شخصية وثيقة مع عملائها إلى جانب تقديم خدمات ومنتجات تفوق توقعاتهم وأمالهم في الطريقة الوحيدة لتوسيع قاعدة العملاء وكسب ولائهم.
9. **إنشاء ثقافة مؤسسية ايجابية:** إن أصحاب المؤسسات الناشئة في حاجة ماسة إلى غرس ثقافة مؤسسية ايجابية تحدد طريقة عمل الموظفين ونمو المؤسسة والمديرين وتنسجم مع رؤيتهم وقيمهم وطموحاتهم من خلال تعزيز هذه الثقافة والحرص على إتباع قيمها وأعرافها الايجابية ما يساعد على الصمود في عالم الأعمال المتقلب[1].
10. **التمييز بين القيادة والإدارة:** على الرغم من التكامل بين هاتين المهارتين إلا أنهما تنطويان على مضمون مختلف، حيث تهتم القيادة بالهام الموظفين وتشجيعهم على بذل مجهود اكبر في العمل، بينما تنطوي الإدارة على إرشاد الموظفين لواجباتهم ومهامهم وتسعى لإيجاد بيئة عمل مناسبة.

[1] https//www.arrajol.com مرجع سابق

**المبحث الثالث: الآليات المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة**

يرى علماء الاقتصاد والإدارة المالية أن عملية التمويل عملية مستمرة، حيث يعتبر تمويل احتياجات المؤسسات من بين أساسيات إنشائها وتوسيعها وذلك من خلال التغطية الكافية لاحتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة وضمان استمرارها.

**المطلب الأول: واقع تمويل المؤسسات الناشئة**

تعتبر عملية تمويل المؤسسات الناشئة عنصرا أساسيا وفعالا لتحقيق كل ماهو مخطط له من طرف هذه الأخيرة.

**أولا: تعريف التمويل**

تعددت تعاريف التمويل التي تناولت مفهوم التمويل منها:

- ✓ التمويل هو تدبير الأموال في المشروع؛
- ✓ التمويل هو مجموعة من الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها[1]؛
- ✓ كما يعرف التمويل على أنه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة، الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة[2]؛
- ✓ كما يمكن تعريفه على أنه توفير الأموال السيولة النقدية من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[3].

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن القول أن التمويل هو توفير حجم الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة.

وتعتمد المؤسسات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها فإذا لم تقم بذلك تتجه إلى غيرها من المؤسسات التي تملك فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينطوي المعنى الخاص للتمويل على انه " نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز"[4].

**ثانيا: أهداف تمويل المؤسسات الناشئة**

---

[1] مُحَمَّد الفاتح، مُحَمَّد البشير المغربي، **إدارة التمويل المصرفي**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 2020، ص 7.

[2] حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1988، ص20.

[3] هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية للفترة 2004، 2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 67.

[4] زواوي فضيلة، **تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر –دراسة حالة مؤسسة سونلغاز–**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، علوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص.ص، 20-21.

تمتاز عملية تمويل المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الخاصة بعدة أهداف تتجلى فيما يلي:

- ✓ توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري للإمداد بالتجهيزات اللازمة؛
- ✓ تسهيل مختلف التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين؛
- ✓ تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري؛
- ✓ رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها؛
- ✓ يساعد التمويل على توسيع وفتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها وزيادة العمالة؛
- ✓ العمل على التكفل وتمويل الأنشطة الخاصة بالتكوين والتدريب من أجل رفع الكفاءة والفعالية لتأهيل هذا النوع من المؤسسات؛
- ✓ مساعدة المؤسسات الناشئة بعيدا على ضغوط المحيط في مرحلة الانطلاق[1].

**المطلب الثاني: الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة**

يقصد بالطرق المستحدثة بالنسبة للدول النامية، لأن هذه الطرق أو الأساليب معتمدة منذ فترة طويلة في العديد من الدول المتقدمة وأنها محدودة أو منعدمة الاستعمال في كثير من الدول النامية.

**أولا: التمويل عن طريق رأس مال المخاطر**

تعتبر شركات رأس المال المخاطر شركات تمويلية كونها توفر السيولة للمؤسسات، وتعد نوعا من المشاركة بها مخاطر عديدة، حيث أن رأس المال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال قوي لكنها لا تنطوي على التيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرجاع رأس المال في التاريخ المحدد أملا في الحصول على فائض قيمة مالي في المستقبل البعيد نسبيا عند بيع حصة المؤسسة بعد سنوات[2].

[1] مصطفى بورنان، علي صولي، مرجع سابق، ص 134.

[2] قسوري انصاف، قشوط الياس، مرجع سابق،ص 260.

**الشكل رقم 1-2: مخطط يوضح مبدأ عمل شركات رأس مال المخاطر**

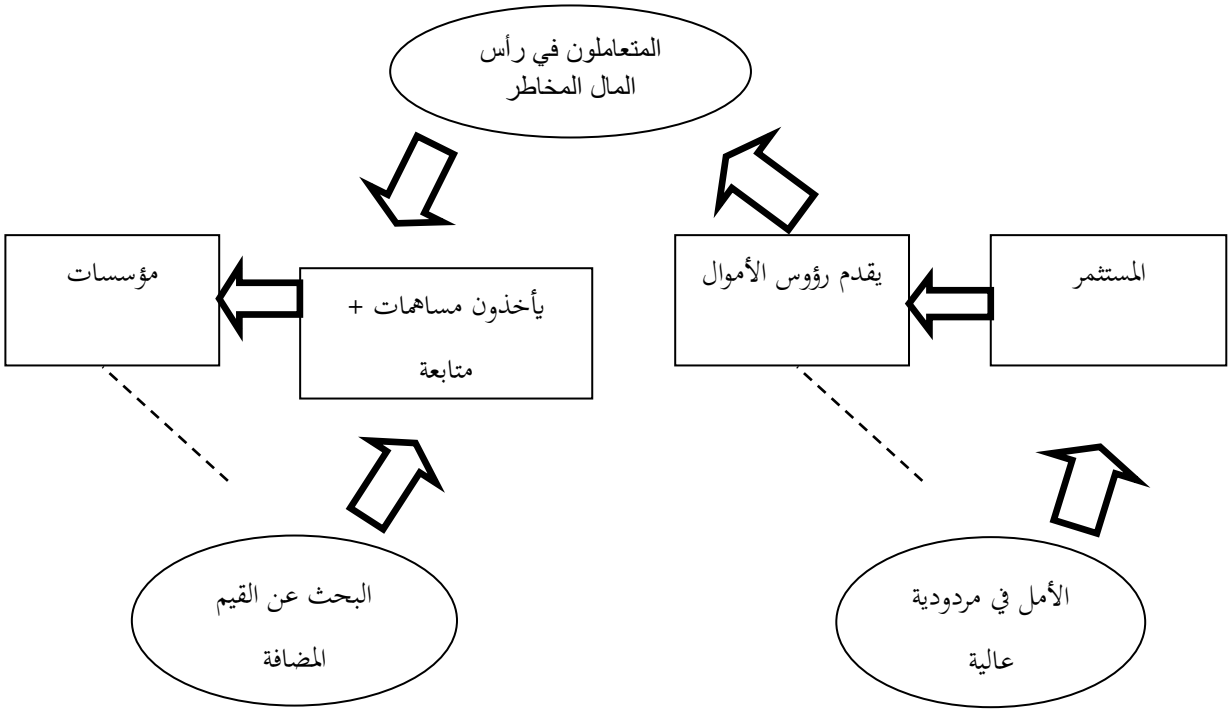


**المصدر:** قسوري انصاف، قشوط الياس، شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مقال منشور في الكتاب الجامعة بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة أحمد صديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2021، ص 260.

من خلال الشكل يمكن تلخيص إجراءات تمويل عن طريق شركات رأس مال المخاطر في مرحلة أولى من نشاط هذا النوع من الشركات تقوم هذه الأخيرة بتجميع الموارد المالية ومن هنا تظهر قدرة المساهمين في هذه الشركة ومهاراتهم في تجميع الأموال وجذب المستثمرين، وبعدها تأتي مرحلة البحث التي يتمثل هدفها في إدارة ملفات الترشح التي تقدم من طرف المشروعات الطالبة لهذا النوع من التمويل، وتحديد مرحلة وكيفية تدخلها في المشروعات المستفيدة وفي مرحلة أخرى في إطار ممارسة هذا النشاط التمويلي تقوم الشركات رأس المال المخاطر بإعادة بيع الاشتراكات للخروج من المشروعات الممولة لتعيد طرح اشتراكاتها في السوق التمويل، يهدف استخدام هذا الأسلوب التمويلي إلى:

- ✓ توفير التمويل للمشروعات الحديثة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لها إمكانيات نمو وعائد مرتفع وبذلك فان رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها[1].
- ✓ مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.

[1] قسوري انصاف، قشوط الياس، مرجع سابق، ص 260.

من بين المؤسسات الناشطة في هذا الأسلوب نذكر ما يلي:

**شركة SOFINANCE**

وهي مؤسسة مالية ذات أسهم انشأت في 4 افريل 2000 وتم اعتمادها من طرف بنك الجزائر في 9 جانفي 2001، حيث بلغ رأسمالها 5 مليار دينار، هدفها الاستثمار والمشاركة والتوظيف إضافة إلى تدعيم وإنعاش الاقتصاد بالنظر إلى درجة الاهتمام بشركة رأس المال المخاطر في الجزائر إلا إن نسبة مساهمتها في التمويل تتراوح بين 10 بالمئة و 35 بالمئة وهذه النسبة تبدو ضعيفة جدا مقارنة بنظيراتها في الدول النامية، وينحصر مجال عملها في الصناعات التحويلية كالمنتجات الغذائية، تخزين المنتجات الفلاحية، مواد التغليف وصناعة الألبسة وغيرها.

تهدف شركة sofinance إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة؛
- ✓ المشاركة في رأس مال شركات محلية وأجنبية باختلاف توزيعها الجغرافي؛
- ✓ قبول كل أشكال القروض والسلف دون اشتراط ضمانات الغير.

**شركة FINALEP**

تأسست هذه المؤسسة سنة 1991 برأسمال قدره 37750 مليون دينار بأربعة مساهمين هم: بنك التنمية المحلية ب 40 بالمئة، الصندوق الفرنسي للتنمية ب 28.74 بالمئة، القرض الشعبي الجزائري ب 20 بالمئة، والبنك الأوروبي للاستثمار ب 11.26 بالمئة، كان الهدف من إنشائها تمويل المشاريع المنجزة من طرف أصحاب المشاريع الشباب بالمساهمة في رأسمال شركاتهم الصغيرة والمتوسطة والعمل على تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات رأس مال الضئيل إلى الائتمان البنكي من خلال تحسين هيكلها التمويلي وتعمل هذه الشركة على ترقية الاستثمار في الجزائر على مسار الشركة الجزائرية الأوروبية، وهي كباقي مؤسسات رأس مال المخاطر تشارك في عملية تاطير فهي وكيل ما بين 10 بالمئة و 20 بالمئة من رأسمال الاجتماعي حسب الحجم وحاجة المؤسسة، وهي شركة ذات أسهم تعد أول مؤسسة ذات راس مال استثماري وخاطر في الجزائر[1].

**ثانيا: صندوق دعم المؤسسات الناشئة:**

لغرض دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة ومن أجل المساهمة في ترقية بيئة المؤسسات الناشئة، تم إنشاء صندوق دعم بموجب المادة 131 من القانون المالية لسنة 2020 وحسب تصريحات المسئولين هذا الصندوق

[1] بوريحان فاروق، لواح منير، بلحاج طارق، **دور رأس مال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر –حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية بالمساهمة–**، مقال منشور في الكتاب الجماعي، بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، ص.ص، 335-336.

يتولى تمويل المشاريع الناشئة وتحمل الأعباء بما فيها تغطية الخسائر الممكنة للمشروع وهذا بوضع تحت تصرفهم خدمات الحصول على التمويل لنشاطها والذي يدخل ضمن منظور شامل وهو دعم المقاولاتية في الجزائر.

من الناحية العملية فقد تم الإطلاق الرسمي لعمل الصندوق في 4 أكتوبر 2020 بدأ بالفعل الصندوق في تمويل المؤسسات الناشئة بموجب تصريح للمدير العام للصندوق وهذا بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تحصلت التصنيف بموجب منح عالمة "مؤسسة ناشئة" التي تعتبر ضرورية للاستفادة من التمويل الذي يقوم على مبدأ المخاطر وحسب تصريحات المسئولين تم تحديد ثلاث مستويات من التمويل( 02 مليون- 05 ملايين- 20مليون دينار)

وفي انتظار صدور النص التنظيمي الذي سينظم عمل الصندوق، فقد تم التأكيد على أن الصندوق سيعلب دور المساعد على التمويل الذي يقوم على آليات التمويل القائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال بالابتعاد عن الطرق التقليدية المتمثلة في القروض وتوجه إلى كطريقة جديدة معروفة في البلدان المتقدمة وهذا بالرغم من المخاطر التي تصحب هذه العملية.

من الناحية العملية تم تنصيب صندوق الدعم وشرع في التمويل المؤسسات الناشئة هو ما يثير تناقضيين الواقع العملي والجانب القانوني[1].

**أهمية إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة**

إن أهم عائق أمام المؤسسات الناشئة هي التمويل فأن تجد شخصا أو جهة تؤمن بفكرتك وتخاطر بتمويل مشروع يجسد تلك الفكرة مع احتمالات فشل كبيرة أمر صعب، ومن هنا تظهر أهمية إنشاء هذا الصندوق:

- ✓ أن هذه الآلية التمويلية الجديدة ستمكن الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة.
- ✓ يعتبر الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الحلقة المفقودة في سلسلة الاستثمار، حيث كان من الضروري إيجاد جهة تقبل المغامرة وتحمل مخاطر الفشل أكثر مما تتحملها البنوك.
- ✓ تمكين الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس ميكانيزمات التمويل التي تتيحها البلدان المتطورة والسماح لهم بهذا بتحقيق مشاريعهم المبتكرة في الجزائر[2].

**ثالثا: حاضنات الأعمال**

[1] فتيحة نعار، **تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، المجلد 16، العدد3، 2021، ص.ص، 23-24.

[2] عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضراء، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر الجديدة –دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة–**، مجلة حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة الطاهر مُحَّد، بشار، الجزائر، المجلد 8، العدد1، 2021، ص44.

مع استحداث المؤسسات الناشئة ظهرت الحاجة لاحتضان هذه المؤسسات وتوجيه رواد الأعمال عن طريق الحاضنات الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشد الموارد المالية ورأس المال المغامر عادة منخلا لشبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين. استقبلت الجزائر مفهوم حاضنات الأعمال تحث تسمية مشاتل بمناسبة صدور المرسوم التنفيذي رقم -78 الخاص بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات في إطار تطبيق المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الملغى بموجب القانون رقم 17-02 إلا أن مفهوم حاضنات الأعمال تغير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 حيث استعمل لفظ الحاضنات والتي أصبحت توصف بأنها كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتم استحداث لجنة تتكفل بمنح عالمة لكل هيكل قانوني يطلبها بصفته مختص في احتضان المؤسسات الناشئة[1].

**رابعا: الهيئات الحكومية**

استلزمت محاولات النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء هياكل تهتم بصورة رئيسة بتمويل هذا النوع من المؤسسات التي غالبا ما تواجه عوائق مالية و تمويلية تؤثر على إنتاجيتها وتهدد استمرارها ، أهم هذه الآليات نذكر:

1. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ** : أنشئت هده الوكالة في سنة 1996 وانطلقت في العمل فعليا ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1997 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مشروع، يستفيد الشاب صاحب المشروع الممول في إطار هذه الوكالة خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من مساعدات هامة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وكذا في مرحلة الاستغلال[2].

2. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

تم استحداث هذا الجهاز الخاص بالقرض المصغر، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 هو عبارة عن هيئة ذات طابع خاصا موضوعة تحت سلطة الوزير الأول (رئيس الحكومة سابقا)، يتولى الوزير المكل بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة، كما تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مقرها مدينة الجزائر، و يمكنها اتخاذ فروع على المستوى المحلي بناء على قرار من المجلس التوجيهي.

**مهام الوكالة:**

تتجسد المهام الأساسية للوكالة في النقاط التالية :

[1] فتيحة نعار، مرجع سابق، ص25

[2] عراب فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 40.

– تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما، من خلال قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و/أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، إذ يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، عموما فإن عملية التسيير تكون وفق المرسوم الرئاسي رقم 04-13)2 )المؤرخ في 22 يناير 2004 ،المتعلق بجهاز القرض المصغر؛

– تدعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛

– تمنح قروض بدون مكافأة؛

– تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛

– تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛

– تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛

– تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛

– تقيم عالقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛

– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم و ذلك لحساب الوكالة[1].

### 3. الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير المقاولاتية

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، بهدف إلى مرافقة حاملي أفكار مشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، وتسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة، تتواجد هذه الوكالة على مستوى كل الولايات بالإضافة إلى فرع في الدوائر الكبرى، تتمثل مهامها في:

- ✓ تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية[2]؛

[1] بوستة زهر الدين، **ميكانيزمات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2019-2020، ص.ص، 143-144.

[2] فتيحة زايدي، **دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغير المنشاء في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ورقلة–**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة، ورقلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 3، 2022، ص.ص، 221-222

- ✓ تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع؛
- ✓ مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم.

### 4. الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC

هو مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشئ سنة 1994، يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، من بين أهداف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ما يلي:

- ✓ يتكفل الصندوق الوطني للتامين على البطالة بدء إنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من 30 إلى 50 سنة والذم فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية وبصفة لا إرادية؛
- ✓ مرافقة أصحاب المشاريع المعنيين أثناء جميع مراحل المشروع كوضع مخطط العمل؛
- ✓ تقديم المساعدات المالية على شكل هبة من 28% إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- ✓ المساعدة على الحصول على التمويل البنكي المقدر ب 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

كما يعمل الصندوق دورا هاما على إحداث ودعم النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع الذين يمتلكون المؤهلات المهنية أو المعرفية ذات الصلة بالنشاط المراد القيام به[1].

### خامسا: صندوق ضمان القروض في الجزائر FGAR

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم ( 02-373) المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، المتعلق بتطبيق القانون رقم ( 01-18) الصادر في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمعدل بنص القانون رقم (17-02) التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر بالجريدة الرسمية رقم (02) بتاريخ 11 جانفي 2017، ويهدف نص القانون رقم 02/17 الذي يعدل القانون الصادر في 2001 إلى تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع آليات مرافقتها خلال مختلف مراحل التي تمر بها هذه المؤسسات، بداية من تسجيل حصولها على العقار الذي يساهم فيه الجماعة المحلية طبقا للمادة الرابعة من النص ويتضمن النص الذي يضع تعريفا قانونيا

[1] بوروبة كاتية، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2017-2018، ص 206.

لمختلف أصناف المؤسسات المعنية، عدة إجراءات لدعم هذه المؤسسات بداية من مرحلة إنشائها ومرافقتها في مجال البحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة[1].

**المطلب الثالث: العوامل الدافعة للتحول نحو أساليب جديدة لتمويل المؤسسات الناشئة**

يمكن تقسيم العوامل الدافعة إلى التحول نحو أساليب جديدة لتمويل المؤسسات الناشئة وظهور أطراف جديدة في هذا المجال إلى عوامل متعلقة بجانب العرض وأخرى متعلقة بجانب الطلب ويمكن تلخيص ابرز هذه العوامل فيما يلي:

1. **العوامل المتعلقة بالأزمة الاقتصادية والمالية:** كرد فعل للأزمة المالية، تم تكثيف تنظيم المؤسسات المالية مع التركيز القوي على البنوك، ومن أمثلة ذلك مقررات بازل 2 وبازل3 والتي تزيد من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التي يتعين على البنوك الاحتفاظ به اعتمادا على خطورة القروض التي قدمتها للامتثال لهذه اللوائح المكلفة، كان على البنوك إدخال تدابير مختلفة تجعل تمويل المؤسسات الصغيرة أكثر تعقيدا وتكلفة، ونتيجة لذلك فان الشركات الناشئة والصغيرة التي لديها نماذج أعمال غير مؤكدة ومحفوفة بالمخاطر لديها فرص قليلة للحصول على تمويل مصرفي[2].
2. **التنظيم:** من الثابت أن البلدان التي لديها لوائح تنظيمية اقوى تتمكن من تمويل ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع، حيث يمكن للتنظيم أن يخفض تكلفة الدخول ويضمن اليقين التعاقدي ومع ذلك، في بعض الحالات يمكن أن تؤثر الندرة النسبية في الانفاد التنظيمي أيضا بشكل ايجابي على وجود شركات الناشئة.
3. **التكنولوجيا:** مكنت التكنولوجيا من ظهور الأطراف الجديدة في التمويل، ففي حالة منصات التمويل الجماعي والإقراض من الند إلى الند على سبيل المثال، لم يتم توفيرها إلى من خلال تقنيات مثل الانترنيت وطرق الاتصال الجديدة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما تقوم الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المالية حاليا بجمع مبالغ كبيرة من المال، والتي يكون لها اثر هائل على تمويل المشاريع، ويمكن للعملات الافتراضية مثل البتكوين والتقنيات المرتبطة بها كالبلوكشين تغيير نماذج الأعمال للاعبين الحاليين في تمويل المشاريع ودفع اللاعبين الجدد إلى ابعد حد من ذلك.
4. **اللاوساطة:** يهدف الوسطاء الماليون إلى تقليل مشاكل المعلومات والمساعدة على تلبية الطلب والعرض من رأس المال، من ناحية أخرى من الواضح إن نشاطهم مكلف وقد يؤدي إلى تضارب بين الوكالات وقد يكون

[1] بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، **دور صندوق ضمان القروض FGAR كآلية مشجعة لانشاء وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)**، مجلة المالية والأسواق، المجلد5، العدد9، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018، ص.ص، 98-99.

[2] بوزرب خير الدين، خوالد بوبكر، مرجع سابق، ص 365-366

للابتكار المالي واللاوساطة القدرة على مواجهة بعض مشاكل الوساطة المالية التقليدية، حيث تسمح الابتكارات بتجاوز الوسطاء بحيث يلتقي المشاركون في نهاية سلسلة العرض والطلب مباشرة[1].

[1] بوزرب خير الدين، خوالد بوبكر، مرجع سابق، ص 365-366

**خلاصة:**

تعد المؤسسات الناشئة من أهم المؤسسات الحديثة التي تقوم على أفكار رائدة وعصرية، ولقد اهتمت الجزائر في الآونة الأخيرة بهذا النوع من المؤسسات حيث أصبح مصطلح المؤسسات الناشئة من ابرز المصطلحات تداولا في الجزائر نظرا إلى الأهداف التي انشأت من اجلها

حيث تم الاهتمام بها لما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي على عكس النظرة السابقة التي تعتبر المؤسسات العملاقة بوابة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة، لذلك أصبح الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الناشئة، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني:

# دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية

**تمهيد**

إن التنمية الاقتصادية مسؤولية المجتمع كله من صناع القرار إلى المواطنين كل في موقعه، وان دفع عملية التنمية في بلدان العالم الثالث تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية ضمن إستراتيجية تنموية شاملة توسع خيارات الناس وقدراتهم، وترتكز على مبدأ المشاركة.

ولذلك هناك توجه عام لاعتماد المؤسسات الناشئة مهما كان مجالها في التنمية الاقتصادية، ذلك لأنها تعد رهانا لتنويع الاقتصاد الوطني خاصة في ظل التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية**

**المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية**

**المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في المؤسسات الناشئة**

## المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

إن التنمية ليست مجرد تحقيق لأهداف إنتاجية واقتصادية، بل هي عملية مجتمعية داعمة وموجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من اجل إيجاد حلول هيكلية تسمح بتحقيق تصاعد مستمر لنوعية حياة المجتمع.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقتها ببعض المفاهيم الأخرى

تنعوت وتطورت مفاهيم التنمية الاقتصادية وارتبط مفهومها بالعديد من المصطلحات والمفاهيم الأخرى.

#### أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف ومفاهيم التنمية الاقتصادية، فمن جهة نجد أن كل باحث أو اقتصادي قد عرف التنمية الاقتصادية تبعا للفكر أو الايدولوجيا التي ينتمي إليها، ومن جهة أخرى فان مفهوم التنمية الاقتصادية تطور بتطور الفكر الاقتصادي عبر الزمن، ولكن رغم تعدد مفاهيمها بتعدد أساليبها ووسائلها إلا انه كان القاسم المشترك الأكبر هو الإنسان كونه الهدف الرئيسي للتنمية.

فيما يلي جملة من التعاريف والمفاهيم للتنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "تنطوي على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل، وتغير في هيكل الإنتاج، وتغيير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغيير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي وإنما تمتد لتشمل تغيير نوعي وهيكلي"[1].

في حين تعرف أيضا أنها: "التغييرات الهيكلية في الاقتصاد القومي ومن ثم فإنها تتضمن التغييرات في تركيب الإنتاج وتوزيع الموارد الإنتاجية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة مما يترتب على هذه التغيرات زيادة في الإنتاج".

وهناك من يرى أن التنمية الاقتصادية هي: "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"[2].

كما يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي: "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النهب"[3].

---

[1] نصيرة بحياوي، مراد مهدي، **الجباية البيئية شكل من أشكال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد02، المجلد 11، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018، ص 272.

[2] عبد القادر احمد، حفيظ برهان عمر، إبراهيم مفتوح، **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان –دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة–**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 03، المجلد 03، جامعة ظفار، سلطنة عمان، 2019، ص 347.

[3] سعاد إبراهيم السلموني، **إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 18.

في حين يرى التنمية الاقتصادية هي: " عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جبنا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، وبذلك توصف بأنها تحقق التطور الشامل والمتكامل للمجتمع، بهدف الوصول إلى الرفاهية بكفاءة وفعالية، فتكون بذلك تحقق مطلبين هامين هما:

- ✓ تطوير المجتمعات باتجاه تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء مختلف أنشطتها وفي إدارة حياتها؛
- ✓ تحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية باتجاه تحقيق النمو المتوازن في مختلف القطاعات[1].

من خلال ما سبق طرحه يمكن إن نستخلص أن التنمية الاقتصادية هي: " عملية تحويل شامل لكافة مكونات اقتصاد ما للأفضل، وتطوير للسياسات والقوانين والآليات وإحداث تغييرات جذرية وجوهرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي من حيث الكم والنوع، والتي من خلالها تحقق تطوير حقيقي للمجتمع على مدار الزمن وتحدث بذلك تغيرات في كل من هيكل الإنتاج، ونوعية السلع والخدمات المقدمة".

**ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية**

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي العمليات التي تحدث داخل الاقتصاد في أي دولة، وذلك راجع إلى طبيعتها وأهميتها التي تحظى بها ضمن الخطط التنموية في هذه الدولة، وفيما يلي سنبين أهم الخصائص التي تنفرد بها التنمية الاقتصادية:

- ✓ الشمولية: فالتنمية تغيير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق فان التنمية تتضمن التحديث والذي يشير إلى أضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات، وزيادة دور المعرفة العلمية ولكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضا الالتزام بالجانب الأخلاقي؛
- ✓ لا يقترن معدل التنمية في بلد معين فقط بمقدار ونوعية ما استخدام من موارد اقتصادية بل بطريقة تخصيص ما هو متاح بما يتلاءم مع الكفاءة الاقتصادية؛
- ✓ عملية تتميز بالاستمرارية والاستقرار، ويمكن التحكم فيها عن طريق توجيه النمو الاقتصادي نحو الزيادة بمعدلات محددة لفترة طويلة من الزمن[2]؛

[1] محيي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2009، ص 14.

[2] عبد القادر احمد حفيظ برهام عمر، إبراهيم مفتوح، مرجع سابق، ص 348.

✓ تتميز بوجود استراتيجيات عمل مناسبة تهتم بتحقيق الأهداف التنموية، وإنها تتوجه نحو تحسين البيئة الداخلية لمجتمع وتطوريهما كما تحرص على استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة لدور الزراعة والصناعة والتجارة.

**ثالثا: التنمية الاقتصادية وعلاقتها ببعض المفاهيم الأخرى**

عند الحديث عن موضوع التنمية الاقتصادية تتناثر قضايا مهمة، هي عبارة عن النقاط المشتركة أو الحدود الفاصلة بين التنمية الاقتصادية من جهة وباقي التنمويات ( النمو الاقتصادي، التنمية الاجتماعية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة ) من جهة أخرى.

**1. علاقة التنمية بالنمو الاقتصادي:**

إن لفظتي النمو والتنمية وعلى الرغم من تشاركهما بالمصدر أو الجذر في اللغة العربية، إلا أنهما مختلفان المصدر ففي اغلب اللغات الأخرى.

حيث يعني النمو مجموع الحالات المتتالية التي يمر بها كائن حي من حيث التطور في العمر والحجم وباقي الخصائص الطبيعية، أما الاستعمال الاجتماعي والاقتصادي للفظتي التنمية والنمو فمتعدد الأبعاد، وتتجمع في معاني مختلفة مثل: التقدم، التطور الايجابي والحداثة والتحسين...الخ، أن مفهوم التنمية هو مفهوم قديم تناولته مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة، لكن من دون اتفاق الاصطلاح عليه بكلمة التنمية، استعملت المدرسة الطبيعية لفظة التحسين بينما استعملت المدرسة الكلاسيكية كلمة التقدم، ودابت هذه المدارس على اختلاف توجهاتها على اعتبارات التنمية الاقتصادية هي إحدى وظائف الإنتاجية في أي اقتصاد لأكثر ولا اقل من ذلك ولتجاوز التشابه الحاصل في أصل المصطلحين في اللغة العربية، وبعد تحديد مجموعة المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في ما سبق وجب الاشارة إلى مصطلح التنمية ولقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي لكنها ترمي إلى نفس الفكرة[1]، ونذكر منها ما يلي:

يعتبر البعض أن النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد"[2].

كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه: "الزيادة في القدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية للسكان، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات

[1] سعد مقص، **تطور القطاع الخاص في ظل الاصلاحات الاقتصادية ودوره في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر ( 1995–2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات في التنمية الإقليمية والمحلية، جامعة ثلجي عمار، الاغواط، الجزائر، 2020، ص.ص، 19-20.

[2] فضيلة ملواح، على مكيد، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1990–2018**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 02، المجلد 17، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2020، ص 128.

المؤسساتية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[1].

ويعرف مصطلح النمو الاقتصادي بأنه عملية توسيع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة أما التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فان التنمية اشمل واعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائد التغيير، وان التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعي.

وبالتمعن في التعريفات نجد أن التنمية الاقتصادية مفهوم اعم واشمل من مصطلح النمو الاقتصادي حيث تتمثل التنمية الاقتصادي في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منها وهذا فضلا عن إجراء عديد من التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة وإضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[2].

وعليه فان عملية التنمية تنطوي على العناصر التالية:

**أ. جميع ما انطوى عليه عملية النمو الاقتصادي والتي تتمثل في:**

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- ✓ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية؛
- ✓ أن تقسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة استمرارية.

**ب. عوامل أخرى تتفرد بها عملية التنمية وتتمثل فيما يلي:**

إجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: لقد كان قطاع الإنتاج الأولي الذي يعتمد على أسس على الطبيعة سيتأثر بالعملية الإنتاجية وتوليد الدخل في كل دول العالم في الماضي، فكانت معظم دول العالم ومازال عديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعية، وتصدرها بحالاتها أو بعد إجراء إضافات قليلة إليها ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر.

ويربط الاقتصاديون في الوقت الحالي بين حالة التخلف بين التخصص في الإنتاج الأولي ولذا فان عملية التنمية تهدف من بين أهدافها إلى تصحيح هذه الاختلافات الهيكلية أو القضاء عليها، ولذلك بالاهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات إنتاجها من عمل منتجات أولية وزراعية ومعدنية وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من عديد المنتجات.

---

[1] طويل أمال، علاوي صفية، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة، 1990-2018**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 06، المجلد 03، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، الجزائر، 2020، ص 39.

[2] سعد مقص، مرجع سابق، ص20.

فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة بتعين الاهتمام بالصناعة، وبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في المجتمع، وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة تدريجيا من تبعيتها للعالم الخارجي.

ولا شك أن التقدم في المجال الصناعي يساعد على زيادة طاقته الإنتاجية ومستلزمات إنتاج تؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية، ليست فقط في الصناعة وإنما كذلك في الزراعة لان هنالك تبادلا للمنافع مشتركا بينهما.

- ✓ **تحقيق عدالة في توزيع الدخل:** تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيرا ما يتم في ظل النمو الاقتصادي، حيث بالرغم من أن عديدا من الدول قد ينجح في تحقيق معدلات نمو عالية، وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة ما تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة.

أما في حالة التنمية الاقتصادية فان من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.

- ✓ **الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة:** تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات اكبر للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس والمساكن الاقتصادية، فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية، كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحلية، فإذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الإنتاج بالاستهلاك بفعل قوى السوق لحصلت سلع للأغنياء على النصيب الأكبر وقل الإقبال على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفقراء، إضافة إلى ذلك فان أفراد الطبقات الفقيرة ليس لديهم المعرفة الكافية بأسلوب الرشد الاقتصادي في التصرف في دخولهم، فالزيادة في الدخول لديهم كثيرا مت تتجه إلى الإنفاق المظهري والبذخ في عديد من المناسبات كالأعياد والمواسم والأفراح وغيرها[1].

### 2. علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

مع تطور الدراسات التاريخية والحضارية المقارنة، أدرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فمما لاشك فيه أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية حيث أنها في المدن البعيدة تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته والتنمية الاجتماعية تؤدي إلى

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية: مفاهيم، والخصائص، النظريات الإستراتيجية، المشكلات**، مطبعة البصيرة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008، ص.ص، 82- 83.

جانب وظيفتها الأساسية وظيفة أخرى اقتصادية، حيث أنها في المدن البعيدة تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع.

وعلى هذا الأساس فقد تطور مفهوم التنمية عالميا منذ أوساط القرن العشرين الميلادي، وانتقل من اقتصاره على التنمية الاقتصادية إلى شمولية التنمية الاجتماعية والبيئية بشتى أبعادها، وأصبح من المطلوب محليا وعالميا أن تشمل أية خطة تنموية على استفادة الشعوب منها على أوسع نطاق ممكن، واستعدادهم لها و مشاركتهم فيها[1].

تسعى التنمية الاجتماعية للاهتمام بالعنصر البشري بمكوناته المتعددة: القيم والسلوكات والاتجاهات، وكذلك تهتم بإعداد الفرد ككائن بشري من حيث تعليمه وتدريبه وإكسابه خبرات ومهارات تجعله عنصرا ايجابيا في عملية التنمية وليس معيقا لها، كما تعمل على خلق القيادات التي تحمل مسؤولية النهوض بمجتمعاتها وإدارة شؤونها معتمدة على إمكانياتها ومواردها المادية والبشرية لتلبية حاجات أفرادها.

ويمكن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية طبقا لهذا المفهوم من خلال:

- ✓ إحداث تغيير مقصود لتطوير وتنظيم المجتمع المحلي باستخدام موارد متاحة والعمل على تنميتها إلى أقصى الحدود بالاعتماد على الجهود الذاتية للمواطنين والتعاون في جهود الدولة؛
- ✓ معالجة التخلف وتحسين البيئة وتوفير الخدمات وتلبية احتياجات أفراد المجتمع؛
- ✓ تنمية الموارد البشرية وإكساب الأفراد قيما اجتماعية ترفع مستواهم، وخلق قيادات قادرة على تحمل مسؤولية تنمية المجتمعات المحلية والنهوض بها، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لان التنمية الاجتماعية تعتمد أساسا على المشاركة الشعبية[2].

### 3. علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية المستدامة:

لقد بدأت الكتابات التنموية الجديدة تؤكد أن البيئة ليست وسيلة لتحقيق التنمية بل هي غاية في حد ذاتها، ولربما كانت التنمية الاقتصادية في النهاية السعي من اجل تطوير وإعداد البيئة، إن التنمية الاقتصادية لكي تكون تنمية ناجحة، لا بد أن تكون منسجمة مع البيئة، هذه التنمية المنسجة مع شروط وضوابط البيئة هي التنمية المستدامة.

أن التنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي والمأزق التنموي العميق في العالم المعاصر، إذ أن مستقبل العالم أصبح مرتبطا بالتخطيط لتنمية متواصلة ومتجددة تلبي احتياجات الحاضر دون أن تضحي بمتطلبات

---

[1] احمد محمد عبد العظيم الجمل، **دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة**، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة 1، الإسكندرية، القاهرة، 2007، ص 71.

[2] ليلى العجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص.ص، 21-22.

المستقبل، وهي تلك التنمية التي تنطلق من هذه المبادئ وتحقيق التوازن بين التنمية والبيئة وبين الإنتاج والاستهلاك وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل[1].

ولقد تعددت التعريف للتنمية المستدامة بين المفكرين في كل المجالات ولكل منهم رؤيته الخاصة، فيما يلي مجموعة من التعاريف:

تعرف التنمية المستدامة بأنها: " ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء والرفاهية الاجتماعية لأكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويتضح أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيها هو اقتصادي واجتماعي وبيئي"[2].

كما تعرف أيضا بأنها: " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[3].

ويمكن إبراز أهم السمات المميزة للتنمية المستدامة على النحو التالي:

- ✓ التنمية المستدامة تختلف عن أشكال التنمية الأخرى، في كونها اشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- ✓ التنمية المستدامة تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات الشرائح فقرا في المجتمع، وتسعى إلى الحد من تفاقم ظاهرة الفقر في العالم؛
- ✓ للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على خصوصية الحضارية للمجتمعات[4]؛
- ✓ لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية.

أما حول أهدافها، فهي تسعى عبر آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف المحورية من برزها[5]:

---

[1] زيد بن محمد الرماني، **دراسات اقتصادية: الإنسان –البيئة–التنمية–الإسراف والتبذير–الفقر والفقراء**، دار طويق للنشر والتوزيع، الطبعة1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص35.

[2] عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامة للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، ص 4.

[3] سالمي رشيدة، عزي هاجر، **واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر مداخلة في الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، –دراسة تجارب بعض الدول–**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة ، الجزائر، 2018، ص4.

[4] زيد بن محمد الرماني، مرجع سابق، ص.ص، 37-38.

[5] مصطفى عطية جمعة، **الإسلام والتنمية المستدامة –تاصيل في ضوء الفقه وأصوله–**، شمس للنشر والتوزيع، طبعة1، القاهرة، مصر، 2017، ص.ص، 179-180.

- ✓ تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام؛
- ✓ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالشمولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛
- ✓ احترام البيئة الطبيعية، وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبئية المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح هذه العلاقة علاقة تكامل وانسجام؛
- ✓ تحقيق استخدام واستغلال عقلاني للموارد وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على انها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزاف أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛
- ✓ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي؛
- ✓ تحقيق نمو اقتصادي تقني حيث يحافظ على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب مؤسسات وبنى تحتية وادراة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة في الجيل نفسه[1].

وإدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد وادي إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الأساسية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المستدامة، كما أدى إلى ظهور الاهتمام بالدراسات الجدوى البيئية للمشروعات الخدمية والإنتاجية فبعد أن كان الاهتمام بدور فقط حول الجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات ويركز على مبدأ حسابات الأرباح والخسائر، أصبح للاعتبارات وللآثار البيئية للمشروعات الكلمة العليا من اجل ضمان استمرارا الحياة وبناء الأجيال القادمة[2].

[1] مصطفى عطية جمعة، مرجع سابق، ص 180.

[2] سعد مقص، مرجع سابق، ص 25.

**علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية البشرية:**

حاولت البلدان النامية الخروج من دائرة التخلف معتمدة الكثير من المناهج المرسومة أصلا في مدارس الفكر الغربي، وعلى الرغم من اختلاف مناحي هذه المناهج فانه يمكن وصفها باعتمادها الجانب المادي أساسا لتحقيق النمو الاقتصادي وخصوصا عنصر رأس المال، وتعتبر نظرية الدفعة القوية لروزنشتين عام 1957 التنمية عملية مقننة تدعوا إلى إجراء تغييرات شاملة في المجتمع المتخلف وتنقله من مستوى معيشي منخفض إلى مستوى أعلى، إضافة إلى عدد من الإجراءات أهمها إحداث تغيير قوي وجاري في عقلية الإنسان نفسه وتفكيره وثقافته ووضعه الحضاري وبذلك تم التأكيد على العنصر البشري[1].

وفيما يلي عرض لمجموعة من التعاريف للتنمية البشرية:

التنمية البشرية هي: " عملية توسيع خيارات الناس، واهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة مديدة وصحية وان يحصلوا على قدر من التعليم والتمتع بمستوى معيشي لائق، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته.

وللتنمية البشرية جنبان هما:

**الجانب الأول:** "الإنسان الصانع للتنمية" وهو ما تعكسه أساسا مسالة تشكيل القدرات والاستثمار في البشر.

**الجانب الثاني:** هو أن "الإنسان هدف للتنمية" وهذا ما تعكسه أساسا مسالة انتفاع البشر بقدراتهم المكتسبة[2].

ويمكن القول أن التنمية البشرية عبارة عن: "عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والغذائي، بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي وتوزيع عوائده على الأفراد المجتمع بشكل عادل، يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة[3].

إلا أن العلاقة الجدلية بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية تنبع من واقع أن احدهما يعتمد على الأخر بشكل لا يقبل الشك، فقد أظهرت التجارب في العديد من البلدان بان التنمية الاقتصادية المجردة من خطط الاستثمار لرأس المال البشري كانت فاشلة، فالفرد في المجتمع هو الأحوج أولا للتنمية وذلك من واقع التخطيط له بان يكون المهيأ لإدارة

---

[1] سعد مقص، مرجع سابق، ص 25.

[2] جواد علي، طهراوي فريدة، **نحو قياس أفضل للتنمية البشرية: مؤشر التنمية البشرية المقترح**، مجلة إضافات اقتصادية، العدد 02، المجلد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2017، ص 164.

[3] مربيعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر–الواقع والأفاق–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير موارد بشرية، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2013، ص 27.

وقيادة عمليات التنمية في بلده هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فان التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون وجود مورد بشري علمي ومثقف ومؤهل بكل ما تحتاجه مراحل التنمية الاقتصادية في كل نواحي، فقد أثبتت التجارب لبعض الدول النامية ومنها الجزائر كيف أن الاعتماد على الرأس المال البشري المستورد قد كلفها أولا خسارة من مواردها وخسارة أخرى من فوات الفرص من عدم استغلال وتأهيل المورد البشري الوطني، وهذه العلاقة أدركها المخططون في الدول المتقدمة فهيئوا لها قواعد نظرية وتطبيقية ليقوموا بنهضة تنموية مدروسة ومستندة إلى عوامل النجاح وحسن التطبيق، وأسسوا على أثرها قاعدة اقتصادية متينة، كونها اعتمدت على تنمية الإنسان، ومنه لتحقيق التنمية الاجتماعية ليصلوا في النهاية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة فعمدوا منذ البداية إلى تطبيق أسس جوهرية في تأسيس التنمية وكانت منها مثلا:

- ✓ أن الثروة لوحدها لا تعني التنمية بل يجب تعبئة الطاقات البشرية للنهوض بالمجتمع والإنسان؛
- ✓ الاهتمام بتوجيه الرعاية التعليمية والتقنية للسكان وتطوير مهاراتهم ليكونوا قادرين على مسايرة التنمية؛
- ✓ التنمية الاقتصادية الحقيقية تتجلى في تأسيس واقع بشري وتنموي يتناسب وحاجة البلد؛
- ✓ التنمية للطاقات البشرية أولا قبل إنشاء المصانع والمؤسسات[1].

**المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية**

**أولا: أهمية التنمية الاقتصادية**

- ✓ تكمن أهمية الكبرى للتنمية الاقتصادية لأي دولة في العالم كونها من أهم الأدوات التي تساعد الدول في الحصول على الاستقلال الاقتصادي ولابتعاد عن التبعية الاقتصادية أولا، ثم التبعية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها.
- ✓ كما أن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد، وتوفير فرص العمل لمن لا يعمل منهم، وسينعكس ذلك بلا شك على المستوى الصحي والتعليمي لهم كما تهدف التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة، وكذا تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا أما على مستوى الاقتصادي الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود؛

[1] رحالي حجلة، بوخالفة رفيقة، مرجع سابق، **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**، مجلة دراسات التنمية والمجتمع، العدد 02، المجلد 02، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، بتيبازة، الجزائر، 2015، ص.ص، 8- 9.

- ومما لا شك في أن للتنمية الاقتصادية في الدول النامية أو التي في طور النمو فائدة كبرى فيما يتعلق بتقليل الفجوة الاقتصادية بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة، هذه الفجوة التي ما كانت لتوجد لولا وجود مجموعة من العوامل التي سادت في فترات معينة وما يزال بعضها سائد ليقف أمام التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم منها دول العالم العربي[1].

**ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية**

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من بلد لأخر، ومن فترة لأخرى في البلد الواحد نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول المختلفة، ومع ذلك فان هناك أهدافا أساسية مشتركة تسعى إليها معظم الدول والتي نوجزها فيما يلي:

- **زيادة الدخل الوطني**: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إتاحة فرصة للحصول على الاحتياجات الأساسية من مأكل وملبس وحماية، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في: الفقر، انخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الاقتصادي.
- **رفع مستوى المعيشة**: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة، من بين الأهداف الهامة التي تسعى للتنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المختلفة اقتصاديا، ذلك انه يتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة، ونجد أن هذا الهدف من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصاد على تحقيقه في كافة البلدان المختلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر[2].
- **إشباع الحاجات الأساسية**: يقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية والحد الأدنى من الحاجات الأساسية يعني كل ما يلزم الفرد من مأكل ومشرب ومسكن وعمل يضمن له قوت يومه حتى يتمكن من التأقلم مع كل المتغيرات وبالتالي القدرة على التفكير والتمييز[3].
- **تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي**: الاستقلالية بالتنمية بالاعتماد الذاتي قطريا وجماعيا، فعلى النطاق القطري يجب الاعتماد على القدرات المادية والبشرية إلى أقصى حد، ولا يعني الاعتماد القطري على الذات انه

---

[1] موقع، http://www.starshams.com ,10/02/2023 , 20.23h.

[2] موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تخطيط اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص.ص، 4-5.

[3] مربيعي سوسن، مرجع سابق، ص 13.

مرادف للإنفاق وهو .. للاكتفاء الذاتي وإنما يعني توفير اكبر قدر من حرية النقل للإدارة الوطنية المستندة إلى تأييد المجتمع، في مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والجارية للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما بين مصالح البلد[1].

- ✓ **تقليل التعاون في الدخول والثروات:** يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك وجود طبقتين في المجتمع، طبقة غنية لديها ضعف في ميلها الحدي للاستهلاك، وطبقة فقيرة لديها ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك، وبالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية اقل مما تدخره، هذا يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي بعدة مدة معينة وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق استثمار هذه الأموال بدل اكتنازها[2].
- ✓ **التوسيع في الهيكل الإنتاجي:** يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع الهيكل الإنتاجي، لان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والغنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من اجل أن تمد هذه الصناعات للاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية الاقتصادية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، وارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي، وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط[3].

وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسة التنمية الاقتصادية، إلا انه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية التالية وهي:

- ✓ توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار؛
- ✓ تحقيق قدرة من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول؛
- ✓ تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة البرامج؛

[1] سعد مثص، مرجع سابق، ص 52.

[2] مربيعي سوسن، مرجع سابق، ص 13.

[3] سعد مقص، مرجع سابق، ص.ص، 51-52.

- ✓ السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

**المطلب الثالث: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية**

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور هذا المفهوم هي:

**العامل الأول**: سيطرت الدول على مجريات الأمور بالمجتمع وطهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة؛

**العامل الثاني**: ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي ( 1929-1934 ) الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في ارو ربا الغربية والولايات المتحدة وما ترتب على ذلك من موجات البطالة والمشكلات الاجتماعية والسياسية التي أثرت على كافة الوحدات في المجتمع.

العامل الثالث: الحرب العالمية الأولى والثانية ( 1939- 1945 ) وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وادي إلى تدخل الدول في مجال النشاط الاقتصادي.

**العامل الرابع**: حصول كثير من الدول النامية عل استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية تتناسب مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بقضايا التنمية لمواجهة تحديات بالغة الصعوبة كانت تمر بها هذه الدول تشمل قضايا البنية السياسية والبعض الأخر برتبط بسلوكيات أفراد المجتمع التي ورثها عن الماضي.

**العامل الخامس**: التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى، مما دفع العلماء في كثير من التخصصات الاقتصادية والاجتماعية إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبين لتنميتها.

**العامل السادس**: ونشاءت المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الأساسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادي التي كانت لها تأثيراها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية[2].

[1] بوضياف ياسين، **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين المتطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 02، المجلد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص 188.

[2] رشاد احمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الطبعة 1، الإسكندرية، مصر، 2011، ص.ص، 15-16.

**المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية**

تهدف فكرة التنمية الاقتصادية إلى تحديد الشروط الاقتصادية والاجتماعية لبلوغ التقدم والرفاهية في حياة الناس ومعيشتهم ومحيطهم ودولهم، من خلال مجموعة من المتطلبات اللازمة والأبعاد لبلوغها.

**المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وأبعادها**

يعد التمويل حجر الزاوية في عملية التنمية والانجاز وتحقيق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية من خلال تطبيق مجموعة من الأبعاد.

**أولا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية**

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة نواحي الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية.

ويؤدي تمويل دورا هاما وأساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث يعتبر أهم العناصر التي يرتكز عليها في الانطلاق بالتنمية أو حتى في سيرورتها، وبتوافر مصادر التمويل يمكن توسيع عملية التنمية وبعث مشاريعها الجديدة، ومن جهة أخرى يعتبر نقصها احد أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديا البلدان النامية لذلك غالبا ما تلجا الدول إلى مصادر التمويل الخارجية عند استنفاذ المصادر الداخلية أو قلتها.

1. **مصادر التمويل الداخلية:** يعتبر التمويل الداخلي بجميع أنواعه، حتى في بعض الاحيان رغم قلته أفضل مصدر لتمويل التنمية في البلدان خصوصا النامية، لأنه يضمن حريتها في اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحتها دون مراعاة لمصالح الآخرين، لذلك وجب على تلك الدول إيجاد طرق مبتكرة لتحصيله والاستفادة منه[1].

**مدخرات القطاع العائلي:** تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الدخل الكلي للإنفاق العائلي وبين حجم الاستهلاك العائلي، والدخل الكلي المتاح عبارة عن الفرق بين حجم الدخل الكلي والضرائب المباشرة، ويعتبر الادخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي ادخارا اختياريا، ذلك لأنه يتم بمحض إرادتهم واختياراتهم ومن تلقاء أنفسهم، ويتم ذلك بالامتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الاستهلاك دون ضغط أو إلزام في تكوين هذه المدخرات.

وان السبب الرئيسي خلف دوافع الادخار لدى الفرد تكمن في معرفته انه يولد مستهلكا ويموت مستهلكا، بينما سنوات الإنتاج والحصول على مقابل تكون دائما أقل من سنوات الاستهلاك والإنفاق[2].

وتقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما:

---

[1] سعد مقص، مرجع سابق، ص 43.

[2] احمد سلامي، مدخرات **القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح –دراسة تحليلية للفترة 1970–2013–**، المجلة الجزائرية للتنمية والاقتصاد، العدد 02، المجلد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص.ص، 44-45.

**القدرة الادخارية:** وهي قدرة الفرد على تخصيصه جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تحد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وتصرفاته وسلوكه، والقدرة على الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسالة نسبية تختلف من فرد لأخر وتتغير بتغير الظروف.

الرغبة الادخارية: هي مسألة نفسية تربوية، تقوي وتضعف تبعا للدوافع التي تدعو للادخار، ومقدار تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع[1].

**ادخار قطاع الأعمال:** تتمثل مدخرات قطاع الأعمال في الأرباح المتحجرة لدى الشركات، والتي تمثل مصدرا للتمويل الاستثمار مضافا إليها الاحتياجات في الوحدات العاملة في هذا القطاع وبالتالي فهو يتوقف على الأرباح المحققة، كما يقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخار.

كما أن مدخرات هذا القطاع تتوقف على طبيعة السياسة الضريبية التي تنتهجها الدولة عند فرضها للضرائب، حيث أن سياسة خفض الضرائب على هذا القطاع يؤدي إلى زيادة الادخار، كما أن إعفاء بعض الأرباح غير الموزعة بهدف إعادة استثمارها يساهم في رفع معدل المدخرات في هذا القطاع، وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما:

**قطاع الأعمال الخاص:** وينقسم بدوره إلى قسمين هما:

- ✓ **قطاع الأعمال الخاص المنظم:** يشمل المؤسسات والشركات والوحدات التي لها حسابات منتظمة ودقيقة، وتشمل مدخرات هذا القطاع الأرباح غير الموزعة في صورة احتياطات أو مخصصات أو غيرها.
- ✓ **قطاع الأعمال الخاص الغير منظم:** يشمل الوحدات الصغيرة التي لا تحوز على حسابات منتظمة كالمحلات التجارية الصغيرة والصناعات الصغيرة والوحدات الخدماتية الصغيرة، واغلب مدخرات هذا القطاع يعاد استثمارها في نفس الوحدات.

**قطاع الأعمال العام:** تتمثل في المؤسسات والشركات المملوكة للدولة وتتكون مدخرات هذا القطاع مما يؤول للحكومة من أرباح الوحدات التابعة لها. لعب هذا القطاع دورا هاما في معظم الدول النامية لتبنيها النظام الاشتراكي، ولعدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على توفير الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة لهذه الدول، خاصة مشروعات البنية التحتية، إلا أن فشل القطاع العام على تحقيق الأهداف المنوطة به أدى إلى تراجعه خاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، هذا القطاع بدوره تعرض للعديد من الصعوبات في ظل الدول النامية، كعدم كفاية البنايات المتاحة وعدم[2]

[1] احمد سلامي، مرجع سابق، ص 45.

[2] حبيب فاطمة، **الجباية العقارية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2020، ص.ص، 51-52.

وجود الحدود الفاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي، ويرجع السبب في ذلك إلى تخلف النظم والقوانين في هذه الدول إضافة إلى أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية[1].

**الادخار الحكومي**: يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب وغيرها من مصادر الإيرادات العامة والإنفاق الجاري الحكومي في الدول النامية باستثناء الدول البترولية يساهم بنصيب ضئيل في الادخار الوطني بل غالبا ما يكون هذا القطاع في معظم الدول سالبا عجز في الميزانية، والسبب في ذلك هو قصور معدل الزيادة في الإيرادات عن ملاحقة معدل الزيادة في النفقات، مما يضطر الحكومة إلى اللجوء للمدخرات المتولدة في قطاع الأعمال العام لسد هذا العجز من الإيرادات الجارية، ينقسم الادخار الحكومي إلى:

**الضرائب**: وهي أداة مالية يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول والثروات جبرا من الأفراد والهيئات إلى الحكومة، لذلك يجب العمل على خلق جهاز ضريبي على درجة عالية من الكفاءة.

ومن الممكن أن تحدد المبادئ العامة التي يجب أن تحكم أي سياسة ضريبية في الجدول النامية على النحو التالي:

- ✓ يجب أن تهدف السياسة إلى تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية؛
- ✓ أن يكون لها اثر مزدوج في زيادة الإيرادات الحكومية والحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب عملية الإنماء الاقتصادي؛
- ✓ أن تهدف إلى لحد من الاستهلاك غير الضروري؛
- ✓ أن يتسم الهيكل الضريبي بالمرونة بحيث يستجيب لحاجات التغير الاقتصادي؛
- ✓ أن تهدف إلى تغيير نمط الاستثمار؛
- ✓ أن تهدف إلى الحد من التفاوت بين مستويات الدخول ومستويات الاستهلاك[2].

**التمويل التضخمي**: يعتبر التمويل التضخمي التمويل بالعجز عملية إصدار كمية إضافية من النقود الورقية من طرف السلطة النقدية غالبا ما تكون البنك المركزي تؤول إلى الدولة لاستخدامها في تمويل النفقات العاملة ومواجهة بعض الأزمات في السيولة النقدية بصفة مؤقتة.

[1] حبيب فاطمة، مرجع سابق، ص 52.

[2] العيد غربي، **دراسة تحليلية لاثر التنمية وتفعيل القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2011، ص.ص، 21-22.

تؤدي هذه الوسيلة إلى زيادة عرض النقود زيادة لا تتناسب مع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع[1].

غالبا ما تلجا الدول إلى استعمال هذا الأسلوب للحصول على تمويل إضافي وهذا عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة، فتتجه الدولة في هذه الحالة إلى التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي، حيث يولد هذا التضخم انعكاس مزدوج على الادخار من جهة وعلى الاستثمار من جهة أخرى، ما يؤدي إلى ضعف الادخار بالنسبة لفئة ذوي الدخول الثابتة والمحددة الذين تنخفض دخولهم الحقيقية جراء التضخم، أما الذين أعيد توزيع الدخل لمصلحتهم فيزيد استهلاكهم حيث يقومون بتوجيه مدخراتهم نحو الاستثمارات المربحة[2].

**التمويل المصرفي:** يمكن تعريف التمويل المصرفي بأنه:" الثقة التي يوليها البنك لشخص ما ( طبيعي أو معنوي ) حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود أ ويكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

ويأخذ التمويل المصرفي عدة أشكال مختلفة يمكن تصنيفها كماي لي:

- ✓ حسب المدة إلى التمويل قصير الأجل تمويل متوسط الأجل تمويل طويل الأجل؛
- ✓ حسب طبيعة التمويل، تمويل نشاط الاستغلال، تمويل نشاط الاستثمار[3].
- ✓ وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان خاصا أو عاما إلى تمويل في رأس المال الثابت والى تمويل في رأس المال العامل، وفي جميع المجالات الصناعية والتجارية وحتى الخدمات الأخرى، وتختلف احتياجاتها حسب المدة من القروض قصيرة الأجل إلى القروض طويلة الأجل، وتختلف معها البنوك الممولة، حيث عندما يتعلق الأمر بالتمويل للأصول الثابتة يتعلق ذلك بالبنوك المتخصصة ( صناعية أو زراعية ... الخ ) وإذا تعلق الأمر بالتمويل لرأس المال العامل ( احتياجات توريد السلع، المرتبات، الأجور...الخ ) عادة ما تتكفل بها البنوك التجارية[4].

### 2. مصادر التمويل الخارجية:

يقصد بالتمويل الخارجي الاستعانة بالأموال والمدخرات الأجنبية، وهذا النوع من التمويل هام لعملية التنمية الاقتصادية لاعتباريين أساسيين:

---

[1] العرباوي منال، قادري علاء الدين، **اثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية –اقتصاد السودان نموذجا–**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 01، المجلد 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالي الياس، بلعباس، الجزائر، 2019، ص13.

[2] حبيب فاطمة، مرجع سابق، ص 54.

[3] يوسفي رسيد، بن حراث حياة، **صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم–**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 02، المجلد 02، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم، الجزائر، 2012، ص 46.

[4] سعد مقص، مرجع سابق، ص 47.

- ✓ تعزيز المدخرات الوطنية وبالتالي إتاحة الفرصة لتحقيق معدل أعلى للتنمية حيث أن الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية تخفف عبء تمويل التنمية على الاقتصاد القومي، وأيضا تسيير أسباب تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبذلك تفادي الضغط التضخمي.
- ✓ توفير موارد النقد الأجنبي للحصول على الآلات والمعدات والسلع الاستثمارية اللازمة لتحقيق برامج الاستثمار.

لذلك يجب على الدول الاستفادة من الدور الايجابي برؤوس الأموال الأجنبية وان تحتاط جيدا للمخاطر التي قد تنجم عنها[1].

وتنقسم مصادر تمويل الخارجية إلى مصادر التمويل خاصة ومصادر التمويل الرسمية.

1. **مصادر التمويل الخاصة:** وتنقسم بدورها إلى قسمين هما:

أ. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** اتفق صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تعريفة بأنه: " نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما ( المستثمر المباشر ) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر مؤسسة الاستثمار المباشر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المؤسسة والمستثمر المباشر بالإضافة إلى تمتع هذه الأخيرة بدرجة كبيرة من النقود في إدارة المؤسسة[2].

ويمكن تقسيم هذا النوع من الاستثمارات إلى ثلاثة أنواع:

**الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة:** يقصد بها تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة دون أي مشاركة، قد تميز هذا النوع بالتوسع في جميع الأنشطة في الآونة الأخيرة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية: تتوزع فيها ملكية المشرع بين المستثمر الأجنبي والاقتصاد المضيف سواء كان مشروع القطاع الخاص أو الحكومي، وهذا النوع يضمن انفراد المستثمر الأجنبي بقرارات الإدارة والتشغيل.

**الشركات متعددة الجنسيات:** هي تلك الشركات التي يمتد نشاطها الاقتصادي في أكثر من دولة، وتبني بعض الدول سياسات تتسم بالبساطة وتقديم التسهيلات اللازمة لهذه الشركات من اجل الاستفادة منها[3].

[1] العيد غربي، مرجع سابق، ص 23.
[2] سعد مقص، مرجع سابق، ص 48.
[3] العيد غربي، مرجع سابق، ص 24.

ب. **القروض التجارية:** تعتبر من اكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع وهي تلك المقادير التي تقدمها منظمة أو حكومة معينة تابعة لبلد معين للبلد الأخر وضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفين[1].

وتتكون من عدة مصادر هي:

**قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين:** يقصد بها القروض الائتمانية التي تقدمها الشركات الأجنبية الخاصة وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات التي تطلبها الدولة المقترضة، ويشترط أن يكون مضمونها من جانب الحكومة.

قروض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة ( التسهيلات المصرفية ): هي التي تحصل عليها الدولة النامية لسد الفجوة الناتجة عن عجز المصادر الدولية الرسمية التي تتطلبها الدولة المقترضة ويشترط أن تكون مضمونا من جانب الحكومة.

**قروض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة التسهيلات المصرفية:** هي التي تحصل عليها الدول النامية لسد الفجوة الناتجة عن عجز المصادر الدولية الرسمية[2].

2. **مصادر التمويل الرسمية:** إن مصادر التمويل الرسمية تشمل نوعين من التدفقات تتمثل في:

**التدفقات الثنائية ( الحكومية):** تمنح معظم التدفقات الرسمية على أسس تفضيلية أي أنها تتضمن عنصر المنحة ولهذا تسمى مساعدات إنمائية رسمية، وتتكون من العناصر التالية:

- ✓ **المساعدات أو المنح:** تتمثل في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من البلدان المانحة إلى البلدان النامية دون التزامات تقع على عاتق الدولة المستلمة، وفي مثل هذه الحالة البلد المستلم للمنحة ليس ملزما بدفع أي شيء لا أقساط ولا أسعار فائدة.
- ✓ **القروض:** وتنقسم إلى نوعين: قروض طويلة الأجل وقروض قصيرة الأجل.
- ✓ **الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر:** هو استثمار الموارد الأجنبية الخاصة في اقتصاديات الدول النامية مع امتلاك هذه النشاطات بشكل تام أو جزئي وغالبا ما يكون من طرف الشركات متعددة الجنسيات.

**التدفقات متعددة الأطراف:** والتي تتم من خلال المنظمات والوكالات الدولية، وتتمثل في المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات المتعددة الأطراف في البنك الدولي للاعمار والتنمية وكالة التمويل الدولية وكذلك الأمم المتحدة، والبنوك التنموية الإقليمية.

[1] سعد مقص، مرجع سابق، ص 48.

[2] العيد غربي، مرجع سابق، ص 24.

من المقارنة بين المساعدات التي تقدمها الحكومات الثنائية وتلك التي تقدمها المنظمات المتعددة الأطراف يتبين لنا أن المساعدات المقدمة من طرف المنظمات تكون مبنية على أسس اقتصادية عقلانية عكس ما هو الحال في المساعدات الثنائية[1].

**ثانيا: أبعاد التنمية الاقتصادية:**

1. **البعد المادي ( الاقتصادي)**: يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة.

إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي تحويل من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكون السوق الداخلية، وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا ذلك لان عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي.

2. **البعد الاجتماعي**: إن جوانب البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية تتمثل في تغيرات الهياكل الاجتماعية واتجاهات سكان والمؤسسات الوطنية وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر المطلق.
3. **البعد السياسي**: إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجيا وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال بشرط التنمية التحرر والاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.
4. **البعد الدولي**: إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وشهد عقد الستينيات نشأة منظمة الغات GATT أي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمروكية، وكذلك نشأة منظمة الاونكتاد UNCTAD أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا.
5. **البعد الحضاري**: مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضى إلى مولد حضاري جديد ويعتبر البعض أن التنمية بمثابة مشروع حضاري وليس مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية[2].

[1] حبيب فاطمة، مرجع سابق، ص.ص، 65-66.

[2] قنادرة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص.ص، 49-50.

**المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية**

يعتبر قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات التنمية، والحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، وكذلك الحكم على مدى تقدم أو تأخر اقتصاديات الدول بعضها عن بعض.

1. **مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي GDP**: (Gross Domestic Product)

وهو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة ومنية محددة[1].

وهناك مبررات لصالح استعمال GDP بوصفه مؤشر للتنمية:

- ✓ إن الناتج المحلي الإجمالي GDP هو مؤشر لمجموعة من النشاطات الأساسية، لتوفير السلع والخدمات وهو يعبر عن زيادة تعد شرطا ضروريا للتنمية تقريبا.
- ✓ إن قواعد قياسه معقدة وقد تطورت عبر الزمن وهي معروفة جيدا ومفهومة؛
- ✓ إن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنتج تقديرات للناتج المحلي الإجمالي حتى تكون ضمن الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة[2].

ومن الانتقادات التي وجهت إلى الناتج المحلي الإجمالي والمقاييس المستخرجة منه، انه يقيس الزيادة في الناتج بغض النظر عما إذا كانت راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة في مقدرة المجتمع على الإنتاج والى التوسع فعلي ودائم في الفرص المتاحة أمام إفراده لتحسين مستويات حياتهم أو كانت راجعة إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب قدرية كالاكتشافات البترولية أو المنجمية، أو التغيرات في حالة الطقس، لذا فان معدل GDP يمكن أن يكون مقياسا مضللا لأداء التنموي، والاحتمالات النمو في المستقبل إذا قصرنا النظر عليه دون اعتبار للمعلومات الإضافية عن طبيعة للنمو ومصدره[3].

2. **نصيب الفرد من الناتج المحلي**: هذا المؤشر يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDPوهو تعبير لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، ويساوي مجمل الناتج

---

[1] ضروري الطيب، **اثر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية على الناتج المحلي الإجمالي والبطالة دولة الإمارات العربية نموذجا**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، المجلد 10، المركز الجامعي احمد زبانة، غليزان الجزائر، 2019، ص 510.

[2] مُحَمَّد صالح التركي القريشي، **علو اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة1، جامعة مؤتة، الأردن، ص.ص، 45-46.

[3] ابراهيم العيسوي، التنمية في علم متغير –دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها–، دار الشروق للنشر، الطبعة 2، القاهرة، مصر، 2001، ص 102.

المحلي مقسوما على عدد السكان، فكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.

**نصيب الفرد من الناتج المحلي = الناتج المحلي الإجمالي GDP / عدد السكان**

**مستوى التضخم**: يعرف بأنه المعدل السنوي للتغيير في أسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بأسعار المستهلك في السنة السابقة هو مؤشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح، مما يؤثر على الظروف المعيشية، وكلما انخفض مستوى التضخم كان ذلك دليلا على تقدم الاقتصاد.

**مستوى الفقر**: الفقر هو ادني مستوى معيشية، ويعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة ( خط الفقر ) وهو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية فكلما ارتفع مستوى خط الفقر كانت الدولة بعيدة عن التنمية الاقتصادية[1].

**مستوى البطالة**: كما هو الحال في مستوى الفقر، فان ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل دلالة على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية[2].

**مؤشرات هيكلية**: كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة من الزمن على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج المنتجات الأولية الزراعة والمعدنية حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة، وكذلك حتى تبقي على الأسواق تلك الدول لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية.

ومن هنا اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بياناتها الاقتصادية عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.

وبناءا على ذلك فان من أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة تتمثل في:

أ. **مؤشرات التصنيع**: أهمها

- ✓ الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛
- ✓ نسبية العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة[3].

---

[1] خالد عياد نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الأردن–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر ، الجزائر، 2015، ص.ص 61-62.

[2] خالد عياد نزال عليمات، مرجع سابق، ص 62.

[3] مُحَمَّد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص.ص، 127-128.

ب. **مؤشرات الإنتاجية:** تعرف الإنتاجية بأنها مقدار ما تتجه الوحدة من عوامل الإنتاج فهي تتعلق بفاعلية استخدام المدخلات والتكنولوجيا المرتبطة بالعلاقة الإنتاجية وعادة ما نميز بين نوعين من مفاهيم الإنتاجية:

- ✓ **الإنتاجية الجزئية:** مؤشر بين مخرج واحد ومدخل واحد، تعني مقدار ما ينتجه احد عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال، فهي نسبة بين المخرجات وعنصر واحد من العناصر اللازمة للحصول على المخرجات ومن هنا يمكن الحديث عن الإنتاجية الجزئية لرأس المال أو للعمالة أو للموارد أو للمعدات والآلات.
- ✓ **الإنتاجية الكلية:** تعني مقدار ما تنجه جملة من عوامل الإنتاج، فهي إذن العلاقة بين الناتج ( المخرجات) وجميع عناصر الإنتاج التي استخدمت في الحصول عليه ( المدخلات)[1].

**مؤشرات التنمية البشرية IDH**: (Indice de Développement Humain)

يعد مقياس موجزا ومركبا للتنمية البشرية يقيس متوسط الانجازات الكلية التي حققها المجتمع من حيث ثلاثة إبعاد رئيسية وهي أهم الخيارات المتاحة للناس والمذكورة في تعريف التنمية البشرية ( تقرير 1990) وهي:

- ✓ الحياة المديدة والخالية من الأمراض وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة؛
- ✓ اكتساب المعرفة وتقاس بنسبة القراءة والكتابة عند البالغين؛
- ✓ مستوى المعيشة اللائق ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[2].

ولقد تعرض مؤشر التنمية البشرية منذ نشره لأول مرة إلى عدة انتقادات ومن جهات مختلفة، بعض الانتقادات كانت موجهة إلى المتغيرات المستعملة التي لا تعبر عن التنمية البشرية بدقة أما Sagar and Najam 1998 فاعتبر أن مؤشر التنمية البشرية هو صورة مشوهة للعالم، فيما يرى البعض الأخر انه مبالغ في التبسيط عن التنمية البشرية بالاعتماد على مؤشرات قليلة مشتقات من بيانات في كثير من الأحيان منخفضة الجودة.

وردا على هذا النوع من الانتقادات، فان البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أضاف عدة مؤشرات تكميلية على غرار مؤشر الحرية البشرية HFI (Humain Freedom Index)، مؤشر الحرية السياسية PFI (Political Freedom Index) مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس GDI (Gender Development Index)مقياس التمكين

[1] فيصل شياد، **قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مالمكوسيت –دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة 2003–2009**، مجلة دراسات اقتصاديات إسلامية، العدد 02، المجلد 18، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، ص.ص، 154-155.

[2] طهراوي فريد، **تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1990–2014**، مجلة معرف، العدد 22، المجلد 12، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2017، ص.ص، 190-191.

المرتبط بنوع الجنس GEI ( Gender Empowerment Index)، لكن رغم ذلك فان هذه المؤشرات لم تستخدم على نطاق واسع[1].

**المؤشر العام للتنمية:** حاول فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية صياغة مقياس عام كبديل للمقياس التقليدي للناتج القومي، والمقياس المقترح مركب من 18 مؤشرا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تم اختيارها من بين 73 مؤشرا مكونة من 85 دولة من الدول النامية والمتقدمة، وتم انتقائها حسب القيمة المتوسطة لمعامل الارتباط بين كل مؤشر وباقي المؤشرات في المجموعة الأصلية.

فقد اعتبر ان المؤشرات ذات الارتباط المرتفع في المتوسط مع بقية المؤشرات تصلح اكثر من غيرها كمؤشرات لعملية التنمية في مجموعها وفيما يلي بيان المؤشرات التي وقع عليها الاختيار كما يلي:

- ✓ العمر المتوقع عند الولادة؛
- ✓ نسبة السكان في مواقع السكان اكبر من 20000؛
- ✓ استهلاك البروتين الحيواني لكل فرد في اليوم الواحد؛
- ✓ نسبة تسجيل الطلبة في مرحلتي الابتدائي والثانوي مع يعضهما؛
- ✓ معدل عدد الأشخاص لكل غرفة؛
- ✓ توزيع أو تداول الصحف لكل 100 من السكان؛
- ✓ عدد الهواتف لكل 100000 من السكان؛
- ✓ عدد مستقبلات التلفزيون لكل 1000 من السكان؛
- ✓ نسبة السكان النشيطين اقتصاديا الذين لديهم الكهرباء والغاز والماء؛
- ✓ نسبة الإنتاج الزراعي لعدد العمال الذكور الزراعيين؛
- ✓ نسبة العمال الذكور البالغين في الزراعة؛
- ✓ استهلاك الكهرباء بالكيلو واط لكل فرد؛
- ✓ استهلاك الحديد كلغ فحم لكل فرد؛
- ✓ نسبة الناتج المحلي الإجمالي المشتق من الصناعة التحويلية[2]؛

[1] جوادي علي، طهراوي فريد، **نحو قياس أفضل للتنمية البشرية مؤشر التنمية البشرية المقترح**، مجلة إضافات اقتصادية، العدد 02، المجلد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2017، ص 165.

[2] سعد مقص، مرجع سابق، ص.ص 55-56.

- ✓ التجارة الخارجية لكل فرد بالدولار الأمريكي؛
- ✓ نسبة الحاصلين على رواتب وأجور المجموع الكلي للسكان الناشطين اقتصاديا[1].

**المطلب الثالث: متطلبات وعوائق التنمية الاقتصادية**

تحتاج التنمية الاقتصادية للقيام بمهامها الضرورية العديد من المستلزمات والمتطلبات الضرورية والتي تتمثل في عوامل الإنتاج، إلا أنها رغم هذا تعترضها العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها وتعيق عملية التنمية.

**أولا: متطلبات التنمية الاقتصادية**

إن أي مشروع صغير كان أم كبيرا يحتاج متطلبات لتحقيقه، ولان عملية التنمية الاقتصادية عملية واسعة وشاملة تهدف لإحداث تغير هيكلي في جميع مناحي الحياة، فترصد لها متطلبات تساعد على تحقيقها، تتمثل في:

1. **الموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية أهم الموارد الاقتصادية، ويرجع ذلك لكون الإنسان هو المنتج وهو المستهلك والإنسان بذكائه وقدراته الخاصة يستطيع أن يكتشف المزيد من الموارد الطبيعية ويكتشف أيضا استخدامات جديدة لها، ويبتدع فنونا إنتاجية تطيل من عمر هذه الموارد وترفع من إنتاجها، وكلما ارتفع مستوى المهارات للموارد البشرية في بلد من البلدان كلما عوضها ذلك عن بعض الموارد الطبيعية وزاد حجم إنتاجها القومي، حيث أن رأس المال البشري هو عصب التنمية، وهو قادر على دعم تنمية الاقتصاد، ومن خلاله زيادة الإنتاجية وتحقيق القيمة المضافة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، وحتى يكون المورد البشري قادرا على القيام بهذه المهام، فلا بد أن يعتمد في تنميته على تكامل عناصر رئيسية في مقدمتها: التنمية الروحية[2] والأخلاقية التعليم والتدريب، الرعاية الصحية، حقوق الإنسان الأخرى وذلك في إطار مؤسسي ينظر للتنمية على أنها عملية اجتماعية يحتل الإنسان مركزها ويشكل الجهل والبطالة والفقر والانحراف أسباب فشلها وتفككها.

في حين أن البلدان النامية تناست على تنمية العنصر البشري، واتخذت عديد من الذرائع والأسباب مثل:

التكلفة المالية الكبيرة التي تتطلبها تنمية الموارد البشرية، فتنمية المورد البشري هي عمليه متكاملة من تعليم وصحة وتكوين وتدريب ...الخ، كما أنها موجهة لأفراد المجتمع الكبير وليس لمؤسسة بحد ذاتها، لذلك تتطلب توفير رؤوس أموال كبيرة، وهو ما لا تبادر إليه هذه الدول وتفضل استثمار تلك الأموال في المشاريع الربحية.

طول المدة التي تتطلبها تنمية الموارد البشرية وعدم ظهور بواديرها في الوقت القريب؛

[1] سعد مقص، مرجع سابق، ص.ص 55-56.

[2] مرجع نفسه، ص.ص، 39-40.

عدم توفر برامج ودراسات متكاملة تواكب عملية التنمية، وتواكب متطلباتها الأساسية وتجعل العنصر البشري أهم عنصر من عناصر التنمية.

2. **الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية أنها الأشياء المفيدة ذات القيمة في الحالة التي نجدها عليها، وهي بذلك مادة خام لم يتم تعديلها وبذلك قد تكون مدخلا في عملية إنتاجية لمنتج ذي قيمة أو قد تستهلك بشكل مباشر وبذلك فان الموارد التي لم تعرف بعد أو التي لم يوجد أو يعرف لها استخدام اقتصادي لا تعد موردا، كما أن الموارد المفيدة في استخدامها ولكنها موجودة بكميات كبيرة جدا مقارنة بالطلب القائم عليها مما يجعل قيمتها مجانية لا تعد موردا[1].

وهناك اختلاف حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية فهناك من يرى أنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر، أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من شحة الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص راس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية إذ يتطلب ل توفر شرطين في الموارد هما:

- ✓ أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستحداثه؛
- ✓ أن يوجد طلب على الموارد أو على الخدمات التي تنتجها.
- ✓ أما إذا غاب احد الشرطين فان الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد[2].

3. **رأس المال:** يعتبر رأس المال المطلب الأساسي في التنمية الاقتصادية، فهو يعد من أكثر العوامل الإستراتيجية أهمية في عملية التنمية، فهو المفتاح الرئيسي لها، في هذا الصدد يؤكد غالبية الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، وهذا من خلال الاستثمار الذي يتطلب قدرا مناسبا من المدخرات الحقيقية والتي يتم خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهه نحو الاستهلاك.

وعليه فان رأس المال يعتبر الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة ومن ثم يعتبر محددا أساسيا لنمو الإنتاجية، إلا أن ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان النامية وافتقارها إلى الموارد الحقيقية يشكل عثرة أمامها في قدرتها على تكوين

[1] سعد مقص، مرجع سابق، ص.ص، 40-41.

[2] قنادرة جميلة، مرجع سابق، ص 72.

رأس المال الذي تبقى نسبته ضعيفة وهو الأمر الذي يتطلب منها العمل على تراكم رأس المال المادي والبشري إذا أرادت تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني الحقيقي بشكل كبير، فكلمت ارتبطت عملية التنمية الاقتصادية بتراكم رأس المال، كذلك ارتبطت تنمية الموارد البشرية بتراكم رأس المال البشري[1].

4. **التقدم التكنولوجي**: يمثل التقدم التكنولوجي قضية مصيرية لجميع المجتمعات، المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن ثم فان تطوير أي مجتمع يعتمد إلى حد كبير على نجاح هذا المجتمع في تعبئة جهوده وتنظيمها للاستفادة من القدرات العلمية والتكنولوجية المتاحة له، ونظرا لاهتمام جميع المجتمعات خاصة المتقدمة منها للاخذ بأساليب العلم والتكنولوجيا فقد أصبح العالم الآن يمر بمرحلة تحولات علمية وتكنولوجية سريعة ينتظر أن تحث تقدما هائلا في جميع مناحي الحياة.

وتعرف التكنولوجيا على انها الجهد المنظم الذي يهدف إلى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بشكلها الواسع ومن أهم عناصرها براءات الاختراع والمعرفة التكنولوجية في المجالات المختلفة[2].

**ثانيا: عوائق التنمية الاقتصادية**

تواجه التنمية الاقتصادية معوقات كثيرة تحد من كفاءتها وفعاليتها وتحد من قدرتها على الوصول إلى أهدافها، وتختلف من مجتمع لأخر، وتصنف اعتمادا على معايير مختلفة كما يلي:

1. **العوائق الاقتصادية**: وهي تفاعل مجموعة من القوى بشكل يبقي الدول المتخلفة على حالتها من التخلف، وقد حاول راغنارنيركسة من خلال نظريته تفسير عوامل التخلف إلى عنصر الفقر وما ينتج عنه قلة الميل إلى الادخار وضالة الاستثمار المتاحة، حيث تواجه الدول النامية حلقة مفرغة رئيسية يطلق عليها الحلقة المفرغة للفقر يؤدي[3] انخفاض الدخول في الدول النامية إلى تدني معدل الادخار ومنه انخفاض الاستثمار، ومنه تخلف الموارد الطبيعية والبشرية ونقص رأس المال، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] حبيب فاطمة، مرجع سابق، ص 34.

[2] سعد مقص، مرجع سابق، ص 42.

[3] العيد غربي، مرجع سابق، ص 13.

**شكل رقم 2-3: الحلقة المفرغة للفقر**

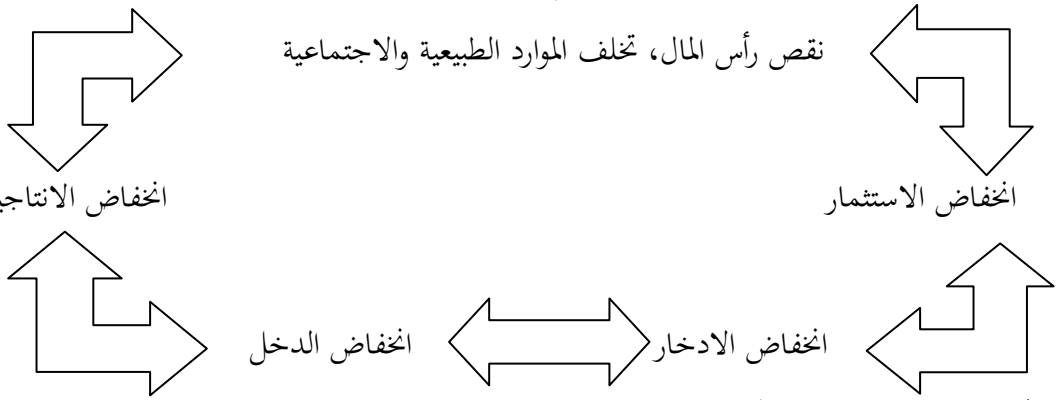


**المصدر**: العبيد غربي، دراسة تحليلية لاثر تنمية وتفعيل قطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1999-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وادارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2011، ص 14.

أ. **محدودية مصادر الدخل**: يتمثل المشكل الذي تعاني منه الدول النامية في اعتمادها المطلق على مصدر واحد أو اثنين في تحقيق معظم الدخل القومي فهي لا تجتهد في تفعيل كافة المصادر التي تزخر بها رغم تنوعها وأهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كحالة الجزائر التي تتوفر على موارد مختلفة تتنوع بين السياحة، الفلاحة، الصيد البحري، وغيرها...الخ.

فإذا كانت دولة نفطية مثلا نجدها تعتمد أساسا على حصيلة بيع خامات النفط للدول الأجنبية، أما إذا كانت الزراعة أو السياحة أو التجارة أو ميدان الخدمات هي المصدر الرئيسي لها، فإنها تعتمد عليه كأساس لتحقيق الدخول فيها بينما بقية الموارد الأخرى يتم تهميشها واستبعادها من دائرة مختلفة للدخل ألا أن المشكل والعائق فيها يكمن في أن النصيب الأكبر من الدخل القومي يعتمد ويستند علة مصدر واحد، بينما بقية المصادر الأخرى تبقى مساهمتها ثانوية أو تكميلية في تحقيق الدخل القومي[1].

ب. **الفساد الإداري**: يعد الفساد الإداري أهم عوائق التقدم والتنمية عبر العصور، حيث كانت أساليبه تتطور طرديا مع التقدم الحضاري للأمم، ومن اجل هذا استأثرت ظاهرته الاهتمام بإيجاد حل له لما يشكل من خطر عظيم على أي كيان يحل فيه، فهو وباء حقيقي لذلك عمد المتخصصون في النظام الإداري على بيان حقيقته وتصويره، وبيان خصائصه وأسبابه وأثاره ليتمكنوا من وضع الوسائل المناسبة لعلاجه[2].

[1] حبيب فاطمة، مرجع سابق، ص 38.

[2] محمود محمّد معايرة، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية –دراسة مقارنة بالقانون الإداري–**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2011، ص 71.

والاتجاه الغالب في تعريف الفساد الإداري والأكثر رواجا من الناحية العملية ولا سيما بالنسبة للعاملين في حقول التنمية هو الذي ينظر إليه على انه: إساءة استخدام السلطة من قبل شخص في وظيفة عامة، بهدف تحقيق نفع شخصي آو فئوي وما إليهما.

حيث عرف مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الفساد بأنه: " القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أعمال الاعتقال توقعا لمزية أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها، أو تعرض عليه أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو اثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص أخر"[1].

ت. **أزمة المديونية الخارجية:** لقد كان لازمة المديونية الخارجية انعكاسات خطيرة على البلدان النامية، فبعد أن كانت الاستدانة في نظر هذه البلدان السبيل الوحيد لتحصل على كل ما يلزم في تمويل، اتضح لاحقا أنها فشلت في اختيارها، ومن بين الآثار المترتبة عنها ما يلي:

- ✓ تناقص الاحتياطي وإضعاف الثقة الدولية في البلد المدين؛
- ✓ إضعاف القدرة على الاستيراد والعجز في ميزان المدفوعات؛
- ✓ تقليص الإنفاق الاجتماعي وانخفاض الادخار المحلي؛
- ✓ تعزيز التبعية الخارجية؛
- ✓ الاستدانة لسد الدين[2].

ث. **التبعية الاقتصادية:** وتتمثل أهم مظاهر التبعية الاقتصادية في كل من المجال التجاري، المالي، الغذائي:

- ✓ **التبعية التجارية:** يقصد بالتبعة التجارية تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصاديات الدول النامية، ويرجع السبب إلى عدم تنوع صادرات الدول النامية حيث تتركز في مادة أولية واحدة او مجموعة محدودة منها، ما يعرض عمليات التنمية في البلدان المعنية للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الاقتصادية العالمية[3].
- ✓ **التبعية الغذائية:** أدى استيراد الغذاء وبشكله المفرط في الدول النامية إلى إيجاد عثرات حقيقية أمام جهود التنمية الاقتصادية في تلك الدول لان ذلك الاستيراد من شانه ان يؤدي إلى استنزاف ما لديها من عملات أجنبية مما

[1] حبيب فاطمة، مرجع سابق، ص 73.

[2] سعد مقص، مرجع سابق، ص 60.

[3] اوعيل نعيمة، **دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية –حالة البنك الإسلامي للتنمية–**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، المجلد 1، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص 50.

يجعل المتبقي لديها غير كاف لتمويل السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام اللازمة للإنتاج الأمر الذي يترتب عليه ضعف معدلات الاستثمار وبالتالي تعثر التنمية الاقتصادية فيها[1].

- ✓ **التبعية المالية:** ترجع هذه التبعية إلى حاجة الدول النامية إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية، فالحاجة إلى رؤوس أموال دفعت الدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة[2].

**2. العوائق السياسية:** من أهم العوائق في المجال السياسي ما يلي:

- ✓ التبعية السياسية نجد أن الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح مواليه لها، قد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث توازن واضطرابات داخل البلدان النامية؛
- ✓ الوضع الاستعماري الذي عاشته معظم البلدان النامية بقيت أثاره السلبية إلى حد الآن، مما يصبح متغيرا جوهريا في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها؛
- ✓ المجتمعات النامية تشتهر بعدم الاستقرار السياسي، وهذا من حيث انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية التي تعد عاملا يؤثر سلبا في تنمية المجتمع؛
- ✓ عموما نجد القوة الاقتصادية والسياسية بالمجتمعات النامية متمركزة في طبقة اجتماعية واحدة هذا إن لم تقل في يد أسرة أو جماعة واحدة حاكمة وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى احتكار السلطة وبالتالي اللاعدالة في توزيعها؛
- ✓ ضعف الوعي السياسي لدي الفرد بالمجتمعات النامية ويظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية وتدني الثقافة السياسية بالمجتمع؛
- ✓ تأثير العلاقات غير الرسمية من عادات وتقاليد وأعراف وروابط تقليدية على النظم السياسية، ومنه على عملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع[3].

**3. العوائق الاجتماعية:** ونذكر من بينها:

أ. **انتشار الأمية وتقلص في مستويات التعليم:** تعرف بان تقدم المجتمعات يقاس بمستويات التعليم فكلما كانت نسبة الأمية بالمجتمع ضعيفة كلما كانت هناك إمكانية أكثر في تحقيق أهداف العملية التنموية وذلك لما لعملية التعليم من أهمية باعتبارها بالأساس عملية اجتماعية فان ارتفاع نسبة التعليم لكل المستويات يسمح بالزيادة في

---

[1] عمر بن فيجان، **المرزوقي التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 163.

[2] اوعيل نعيمة، مرجع سابق، ص 51.

[3] فكرون السعيد، **إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر دراسة نظرية–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علو الاجتماع والديمغرافيا، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 146-147.

المشاركة الأفراد في مشروعات التنمية بالمجتمع، وبالتالي ارتفاع مستوى النمو وان الأمية وضعف مستويات التعليم يعد إحدى التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في تحقيق نمو متكامل وشامل، وذلك للأسباب التالية:

- ✓ أن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المتعددة والمتباينة وبالتالي دورها في مقاومة التخلف؛
- ✓ إن عدم الإقبال على التعلم الفني والمهني يؤدي إلى نقص طاقات المتخصصة في المجال التصنيعي وهو احد الأعمدة الأساسية في تنمية المجتمع؛
- ✓ يرتبط التعليم بالمستوى الصحي، فكلما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي، مما لا شك فيه أن الفرد الأمي لا يعي المبادئ الصحية مما يسهل انتشار المرض، ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات وهو ما يفرض على الدول توجيه جزئ من ميزانيتها لمحاربة الأوبئة والأمراض المتنقلة وعلاج المواطنين، وهذه الموارد كان من الضروري توجيهها لعملية التنمية.

ب. **ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي ونقص الموارد الإنتاجية:** حيث تعاني معظم المجتمعات النامية من ارتفاع في مستوى نموها السكاني وبالمقابل نجد هناك انكماشا أو ركودا في مستوى النمو الاقتصادي وهو أمر تكون له أثاره السلبية على التنمية.

ومشكلة الانفجار السكاني تعتبر من أهم ما يجابه المجتمعات التي هي في طور التنمية في الوقت الحاضر، إلا أن الأساليب والأدوات المتاحة لحل هذه المشكلة ما زالت ضعيفة لأنها تجابه تحديا ضخما من القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية، إضافة إلى ذلك فان النمو السكاني يعتبر بمثابة عائق محلي في وجه التنمية ولو انه أول خطوة من الانفجار السكاني[1].

**ت. التقاليد والقيم:** تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقيم في المجتمعات القروية عن المجتمعات الحضرية، ولذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتجديد اتجاها سلبيا، توجد معوقات شخصية لمقاومة تغيرات جديدة تطرأ علي بناء الشخصية وتحدث تلك المقاومة للحفاظ على ثبات الشخصية واتزانها ورفض أي تغيير في عملها للخوف من المجهول الذي يسير إليه التغيير[2].

**4. العوائق الدولية:** أن العقبة الرئيسية للتنمية تكمن في الأسباب الخارجية أكثر منها الأسباب الداخلية، والتي تعود أساس إلى الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية على الدول النامية بهدف إعاقة مساعي التنمية والنمو

[1] فكرون السعيد، مرجع سابق، ص- ص، 135-138

[2] سعد مقص، مرجع سابق، ص.ص، 61-62.

لديها، حيث تشكل العوامل الخارجية المفروضة على الدول النامية والقائمة على علاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافئة التي تعمل ضد مصالحها العائق الرئيسي في طرق التنمية.

وعليه فالعقبات الخارجية المرتبطة بالظروف الدولية، وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها التي تقوم على شروط التبادل التجاري بالنسبة للدول النامية فيما يخص الأسعار وشروط التجارة العامة، إلى جانب ذلك سيطرة للشركات المتعددة الجنسيات على السوق الدولية، هو السبب الذي أدى إلى اختلال التوازن في اقتصاديات الدول النامية وضعف المنافسة التجارية، وبالتالي يصبح حاجزا أمام هدف التنمية الاقتصادية[1].

5. **العوائق التكنولوجية والتنظيمية:** هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لوحده، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وبين القطاع العام في ذلك، من اجل دفع عجلة التنمية إلى الإمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بمسايرة التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكيف والتركيز على الدورات التدريبية، بالإضافة إلى سوء إدارة المنشات وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية.

وللقضاء على هذه العقبات وخاصة العقبات التكنولوجية والتنظيمية يجب التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات المختلفة من اجل الاستفادة من خبراته في التسيير الإداري، وضمان لنقل التكنولوجيا، وبالتالي التحكم بالجودة والتكلفة[2].

[1] حبيب فاطمة، مرجع سابق، ص.ص، 42-43.

[2] قنادرة جميلة، مرجع، سابق، ص 78.

## المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في المؤسسات الناشئة

لقد أثبتت العديد من التجارب الدولية مدى نجاعة المؤسسات الناشئة ومساهمتها في خلق قيمة مضافة، كما أن العديد من الدول التي نجحت في تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الناشئة لدوره البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية.

### المطلب الأول: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية

أكد خبراء في الاقتصاد على الدعم والاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للمؤسسات الناشئة ونوه في هذا السياق بالتوجه الجديد لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة واعتبروا أن التنمية الاقتصادية هي الحل الأمثل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل.

واعتبر الخبير الاقتصادي البروفيسور "عبد اللطيف بلغرسة" في تصريح للنصر أن المؤسسات الناشئة لها دور كبير في تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الجديد، خاصة في ظل الإمكانيات التي سخرتها الدولة الجزائرية لإنجاح هذا المسعى، وأوضح أن المؤسسة الناشئة قائمة على فكرة مشروع مبتكر ومبدع، حيث تعتبر حلقات مرتبطة في سلسلة الاقتصاد الوطني لافتا إلى الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة لملف المؤسسات الناشئة.

وفي نفس السياق نوه الخبير الاقتصادي بالرؤية الجديدة وبالتوجه الجديد لتنويع الاقتصاد الوطني والإستراتيجية التي تقوم على تدعيم المؤسسات الناشئة، لافتا إلى التركيز على المؤسسات الناشئة، من خلال المرافقة في التمويل النقدي والإعفاء الجبائي والتدريب والتكوين من طرف الجامعة، موضحا في هذا الصدد، أنها تعتبر كلها استراتيجيات تصب في خانة واحدة هي إنجاح اقتصاد المعرفة والذي يبنى على المؤسسات الناشئة بهدف الوصول إلى مجتمع المعرفة، أين يكون كل شيء مرتبط بالحواسيب.

واعتبر البروفيسور "عبد اللطيف بلغرسة"، أن التنمية المستدامة مبنية على التنمية الاقتصادية، وتحقق التوازن بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والسياسي والبيئي ومن هذا المنطلق تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن جانبه أوضح الخبير الاقتصادي البروفيسور "مراد كواشي" في تصريح للنصر، أن المؤسسات الناشئة تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية، لأنها تعتمد على الابتكار مضيفا أن ذلك يعتبر الحل الأمثل من اجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي وكذا توفير مناصب الشغل، وأشار في هذا السياق إلى أن خريجي الجامعات يمكنهم من خلال المؤسسات الناشئة خلق المشاريع ومناصب الشغل[1].

[1] النصر يوميات كل: القراء، جريدة جزائرية، 06 ديسمبر 2022. https//www.annasronline.com

واعتبر الخبير الاقتصادي أن اقتصاديات الدول المتطورة تعتمد على المؤسسات الناشئة لأنها تزيد من خلق القيمة داخل الاقتصاد وتوفير مناصب الشغل، ويمكنها أن تتحول إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة في مرحلة أولى والى مؤسسات كبيرة في مرحلة ثانية.

ويرى الخبير الاقتصادي انه في الظرف الحالي للاقتصاد العالمي فان المؤسسات الناشئة تعتبر النموذج المفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

وللمؤسسات الناشئة دور حاسم في التنمية الاقتصادية، بحيث تأتي هذه الأخيرة بالقيمة المضافة للبلاد وتعمل على تغيير حياة المستهلكين، حيثما كانوا فتمنحهم حلولا دائم، ومع ذلك بقيت الجزائر ولسنوات طويلة بعيدة كل البعد عن هذا القطاع الحيوي، ولم تبدأ الأمور بالتحرك إلاّ بعد انتخاب رئيس الجمهورية، السيد "عبد المجيد تبون"، الذي كان له الحزم في تغيير الوضع فأصبح بذلك للمؤسسات الناشئة وزارتها الخاصة رئيس الجمهورية، الذي كان على دراية بأهمية التكنولوجيا والمؤسسات الناشئة في تغيير البلاد لفائدة كل الجزائريين، لم يقبل بأي عائق أمام ازدهارها .فيجب أن تتحرك الآلة في كل الجزائر لأن المستقبل مرهون بالمؤسسات الناشئة سواء كان ذلك من أجل الابتكار أو بهدف استحداث مناصب شغل أو تحقيق التنمية الاقتصادية .فبفضل المؤسسات الناشئة، تمكنت الجزائر من تصدير عدة منتجات خاصة بالوقاية من كوفيد 19 بعدما كانت في البداية تستوردها، وهذا في أقل من سنة.

الجزائر الجديدة ستولد المؤسسات الناشئة التي ستكون بدورها في طليعة الشركات سواء محليا أو على المستوى الدولي وستجعل الجزائر في ريادة البلدان المبتكرة في إفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط[2].

**المطلب الثاني: المؤسسات الناشئة قاطرة لنمو الاقتصاد ونحو خلق إقلاع اقتصادي حقيقي**

**1. المؤسسات الناشئة قاطرة لنمو الاقتصاد**

أوضح مدير حاضنة أعمال جامعة المسيلة مسؤول مركز الدعم التكنولوجي والابتكار البروفيسور "مير احمد" في حديثه للحوار، تعتمد المؤسسات الناشئة بالشكل الكبير على استخدام التكنولوجيا وتستعمل الابتكار في نشاطها الأساسي، ويميزها سرعة النمو إذا ما قارناها مع المؤسسات المصغرة.

وتعبر هذا النوع المؤسسات يضيف ذات المتحدث في دول العالم المتقدم قاطرة للنمو الاقتصادي خاصة لدى اقتصاديات كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية والصين، وقال الدكتور "مير احمد" في السياق ذاته أن مثل هذه

[1] النصر يوميات كل القراء، مرجع سابق.

[2] المؤسسات الناشئة، **دور حاسم في التنمية الاقتصادية للجزائر**، 12 مارس 2022، اطلع عليه يوم 6 فيفري 2023،

الشركات عرفت انتشارا كبيرا في ال 20 سنة الماضية في العديد من الدول العربية، منها العالم العربي[1]، وقد تبنت الجزائر هذا النموذج من الشركات منذ تقريبا أربعة سنوات حيث انتهجت إستراتيجية واضحة في مجال تشجيع المؤسسات الناشئة وذلك من خلال نظام بيئي ريادي متلائم ومتألق مع هذه المؤسسات.

### 2. المؤسسات الناشئة نحو خلق إقلاع اقتصادي حقيقي

وينتظر من هذه الإستراتيجية العامة للدول نحو إنشاء المؤسسات الناشئة لخلق إقلاعا حقيقيا للاقتصاد الوطني من خلال التركيز على هذه المؤسسات التي تعتبر قاطرة حقيقية تقود التنمية الصناعية، والعمل من اجل تحويل المؤسسة الجزائرية التقليدية نحو مؤسسة رقمية والى مؤسسات تساير الثورات الصناعية.

إذ أردنا أن نقيم هذه الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر منذ أربعة سنوات نقول بان بعض المحاور نجحت فيها الجزائر وبعض المحاور الأخرى في انتظار تحسينها وإعادة النظر فيها، لبلوغ مليون مؤسسة ناشئة بحلول 2030، وهذا الرقم سيحول الجزائر تحولا حقيقيا وصريح من الاقتصاد الكلاسيكي إلى الاقتصاد الثورة الصناعية الرابعة[2].

## المطلب الثالث: آليات دعم المؤسسات الناشئة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني

تتضمن آليات الدعم والمساندة، إلى جانب النصوص التشريعية والقواعد المتضمنة في السياسة الاقتصادية مجموعة من المؤسسات المقامة لهذا الغرض التي أثبتت نجاعتها في مساندة وتطوير المشروعات الريادية والمبادرات بما يضمن لها النجاح والاستمرار في التوسع والتطوير، فنجاح المؤسسة الناشئة يشكل رهانا حقيقيا، لذا البد على المؤسسة الناشئة أن تعتمد على حاضنات الأعمال لما تحظى من أهمية في اقتصاديات الدول المتقدمة بعد ثبوت قدرتها وكفاءتها مساعدة المؤسسات الناشئة.

### أولا: حاضنات الأعمال كأداة لدعم المؤسسة الناشئة:

نظرا إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة عمدت الحكومات إلى توفري عدد من آليات الدعم، ولعل من أبرز هذه الآليات حاضنات الأعمال التكنولوجية.

---

[1] روبورتاج نصيرة سيد علي، مصطفى ق، **بات لها دور أساسي لتحقيق الإقلاع ...المؤسسات الناشئة محرك أساسي للاقتصاد الوطني**، مجمع الحوار، 11 سبتمبر 2022، اطلع عليه يوم 6 فيفري 2023

[2] نصيرة سيد علي، مصطفى ق، مرجع سابق.

حاضنات الأعمال أو مسرع بدء التشغيل هي بنية دعم لمشاريع إنشاء الأعمال، وتقوم هذه الأخيرة بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لنشاء المؤسسات خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية إلى أن تصبح قادرة على الاستمرار والمنافسة ف المحيط الخارجي[1].

وللتقليل من معدلات الفشل التي تصيب المؤسسات الجديدة ظهرت فكرة حاضنات الأعمال والتي تهدف أساسا إلى احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الجديدة والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد صغير نسبيا، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع، وذلك على أسس ومعايير متطورة ومن خلال توفري الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها.

تعتبر حاضنة الأعمال منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز بكل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، وشبكة من الارتباطات والاتصالات بجميع الأعمال، وهي تدار عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

إن الهدف الأساسي لحاضنة الأعمال هو احتضان المؤسسات الصغيرة والمتميزة وتقييم كافة الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو، فضلا عن هذا الهدف الأساسي نجد أيضا أن حاضنات الأعمال تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية وتنمية روح المغامرة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد، وعليه تتلخص المهام الرئيسية لحاضنة الأعمال على النحو التالي:

- ✓ إعادة تأهيل جيل جديد من أصحاب الأعمال من خلال مساعدتهم على بدء أعمالهم الجديدة
- ✓ دعم المشاريع الناشئة في جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة خلال مراحلها الحرجة المبكرة؛
- ✓ توفير جميع الوسائل اللازمة لخلق بيئة ناجحة للأعمال الناشئة.
- ✓ تنمية الموارد البشرية لتمكين الأعمال الجديدة من تلبية الاحتياجات الإدارية والمالية والمحاسبية والتقنية والتسويقية خلال مرحل النشاء؛

[1] بن عياد جليلة، **دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية**، مجلة الدراسات القانونية صنف ج، العدد 01، المجلد 08، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2022، ص 167.

وعليه فإن هدف حاضنات الأعمال هو تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى النتاج والاستثمار من خلال توفري الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في السوق.

وتصنف حاضنات الأعمال حسب الملكية إلى ثالثة أنواع:

- ✓ **حاضنات أعمال خاصة:** تسعى إلى تحقيق أرباح وتصنف ضمن القطاع الخاص.
- ✓ **حاضنات أعمال عامة:** لا تسعى إلى تحقيق الأرباح بصفة مباشرة لكن تحظى بدعم ورعاية من قبل الجهات الحكومية، وهدفها تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ **حاضنات أعمال مختلطة:** وهي تدخل ضمن النوعين

**ثانيا: تأثري المؤسسة الناشئة على لاقتصاد الوطني**

نموذج اقتصادي جديد بغية تشجيع قامت الحكومة الجزائرية بالتفكر في الاستثمار وخلق مناصب شغل وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات من اجل الدفع من جهة ومن جهة ثانية مد اليد والاهتمام بالشباب أصحاب المشاريع لتوفير فرص عمل واسترجاع الأدمغة الموجودة بالخارج، ذلك أنه ينتظر من المؤسسات الناشئة في الجزائر أن تكون منبعا للحلول الذكية والمبتكرة لفائدة التنمية الوطنية، ذلك أن المؤسسة الناشئة تحتل مكانة مهمة في التنمية الشاملة وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

إن الجزائر من الدول الداعمة للمؤسسات الناشئة لإدراكها بأهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني خاصة بعد ثبوت فشل التجارب السابقة وانعكاسها على المجتمع، لذا كان لابد من إيجاد حلول كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن المؤسسة الناشئة تعد قوة السياسية في حركة الاقتصاد الوطني في الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي تستند إلى مفتاح مهم قائم على الإبداع، فهي من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة إنشائها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بري إن أهم ما توفره المؤسسات الناشئة للاقتصاد الوطني هو:

1. **خلق الثروة:** إن المؤسسة الناشئة في الجزائر قادرة على خلق الثروة على غرار ما وصلت إليه اليوم العديد من بلدان العالم، إذ تمكنت من توفري عائدات كبيرة[1].

إذ تساعد المؤسسات الناشئة على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لسهولة إنشائها، ففترة الإنشاء قصيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبذلك يكون دخولها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية.

[1] بن عياد جليلة، مرجع سابق، ص.ص، 168-169.

### 2. خلق مواطن شغل جديدة:

إن المؤسسة الناشئة تساهم في تطوير التشغيل الذاتي وتشجيع الاستثمار وهذا بسبب اعتمادها على رأس مال محدود لبداية النشاط إذ بإمكانها خلق مواطن شغل جديدة وتخفيض نسبة البطالة، إضافة إلى الحد من موجة هجرة الأدمغة، كما تساهم القضاء على نظرية التواكل وتدفع نحو خلق ثقافة مبادرة، فهي تساعد على خلق وتنمية روح المبادرة الفردية والإبداعية لدى الشباب.

فالمؤسسة الناشئة تعمل على تنمية المبدعين والرياديين، فقد لوحظ أنه من خلال هذه المشاريع قد ظهرت العديد من الاختراعات وذلك لوجود بيئة تساعد في ذلك الآمر الذي يفتقده في المشاريع الكبيرة.

لذلك تعد المؤسسات الناشئة إستراتيجية للبناء والمحافظة على الرأسمال الفكري، والحد قدر المكان من هجرته من جهة، وحل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الشباب من جهة أخرى ويظهر ذلك على المستويات التالية:

- ✓ القضاء على الفقر؛
- ✓ توفري الفرص والمكافآت العادلة؛
- ✓ إنشاء وظائف؛
- ✓ توفير فرص للموظفين المباشرين وأولئك الذين في سلسلة التوريد.

### 3. تحقيق التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة شائع الاستعمال في أوساط التنمية الاقتصادية على أساس انه لا يمكن تجاوز مشاكل الفقر والتخلف دون اعتبار تصور جديد للنمو، كما يجب الإبقاء على التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي الذي يسمح للموارد الطبيعية بتدعيم النمو عل المدى الطويل وهو الوعي الذي تبلور وانتشر بسرعة في العالم.

إن مصطلح التنمية المستدامة يشري إلى التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تلبي احتياجات خاصة، والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام وإنما هي عملية تغيير وتلك التغيرات المؤسسة تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلا عن الاحتياجات الحالية.

بما أن نموذج التنمية المستدامة يستوجب أبعاد اقتصادية اجتماعية، تتميز المؤسسات الناشئة بخصوصية حجمها والدور الملحوظ لمسؤولياتها فهي تحكم في تأثيرها على المجتمع، فتبني المؤسسات الناشئة لمفهوم التنمية المستدامة يشكل إشهارا لها حيث يعمل على تقويتها والسماح لها بالبقاء والتطور[1].

[1] بن عياد جليلة، مرجع سابق، ص.ص، 169-170.

لأجل ذلك تقتضي التنمية المستدامة إعادة التشكيل الجذري لأنماط الإنتاج والاستهلاك، وإحداث تغيرات في العلاقة بين المجتمعات والبيئة الطبيعية، وتتطلب من ثم التحويل الهياكل للاقتصاديات، ومن ثم الانتقال إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المبنية على المعرفة من أجل معالجة التحديات التقليدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة جديد الاعتبارات البيئية.

تعتبر المشاريع الناشئة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وأهم دعائم ضمان التنمية المستدامة، وقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها، يأخذ حيزا أكثر أهمية مع مرور الوقت، حيث رسخت القناعة إلى ضرورة تشجيع المنشآت الصغيرة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في أي بلد بعد أن كان الاهتمام ينصب على الشركات الكبيرة والمركبات الضخمة والأقطاب الصناعية.

فالجزائر بحاجة إلى تحول اقتصادي جذري، وتعد المؤسسات الناشئة الأداة التي تفضي إلى إحداث تحول اقتصادي جذري، فالمؤسسات الناشئة تخلق منتجات ونماذج أعمال جديدة مبنية على الابتكار فيؤدي نجاحها إلى تحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية المستدامة[1].

[1] ين عياد جليلة، مرجع سابق، ص.ص، 172-173.

**الخلاصة**

لقد ازداد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة وذلك بهدف تنويع مصادر الاقتصاد الوطني والتحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة فالتغيرات التي شهدها العالم زادت من أهمية المؤسسات الناشئة حيث أصبحت الخيار الاستراتيجي الذي يمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية.

فالمؤسسة الناشئة تعتبر البديل لتحقيق التنمية في زمن يشهد فيه العالم تغيرات وتطورات مستمرة أدت إلى تغير في بيئة عمل المؤسسات والاستراتيجيات التنظيمية.

# الفصل الثالث:

# الاطار التطبيقي

# لشركة بانو الجزائر

# للخشب بالطارف

**تمهيد**

بعدما تناولنا الجانب النظري من موضوع الدراسة، كان من اللازم علينا تجسيد ذلك في أرض الواقع، إذ أنهلا يكفي أن نتكلم على أثر المشاريع المبتكرة على التنمية دون أن نستفيد من ذلك على الواقع، تحقيقا لأهداف الدراسة في التعرف على أثر وطبيعة العلاقة بين أبعاد المشاريع المبتكرة وأثرها على التنمية في شركة بانو الجزائر للخشب بالطارف، ومن خلال تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة من الموظفين في الشركة يتناول هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أدوات الدراسة المستخدمة ومن ثم عرض البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة وتحليلها وتفسيرها، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:الإطار التقديمي لشركة بانو الجزائر والأساليب الإحصائية المستخدمة**

**المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة**

**المبحث الثالث: تقدير نموذج ما مدى مساهمة المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية باستخدام برنامج spss**

## المبحث الأول: الإطار التقديمي لشركة بانو الجزائر والأساليب الإحصائية المستخدمة

### المطلب الأول: تقديم عام لشركة بانو الجزائر

**أولا: تعريف الخشب**

تعريف خشب MDF: هو عبارة عن منتجات ليفية مكونة من رقائق الخشب التي يتم الحصول عليها عن طريق تقطيع وسحق لب الخشب اللين والصلب وتخضع لخطوة الفرز والغسيل ثم يتم لصق ألياف الخشب ثم بعد التجفيف والوزن والتبريد والتثبيت تكون ألواح MDF معدلة على الشكل المطلوب.

**ثانيا: مراحل إنتاج وتصنيع الخشب:**

1. في البداية يتم تجميع مختلف أنواع الخشب ثم يتم إدخالها للمرحلة الأولى من خط الإنتاج وهي تقطيع الخشب وفصل اللب عن القشرة؛
2. يتم تصفية الأخشاب وإزالة الشوائب وفرزها وغسلها من الغبار ويتم اختيار الأخشاب ذات الجودة العالية وإرسالها إلى حجرة التبخير حيث يتم تعريضها للضغط بخار عالي من أجل تليين نسيجها ؛
3. ثم تنقل إلى المرحلة الأخرى وهي الضغط وإزالة الماء منها أو المواد الأقل جودة يتم إحراقها من أجل إنتاج الطاقة؛
4. عند تجهيز المواد الخشبية الأولية للتصنيع يتم إضافة الصمغ ومواد كيميائية محفزة على التفاعل ثم تعرض هذه المواد لدرجة حرارة عالية جدا ويتم ضبط نسب الأخشاب والصمغ بدقة عالية من خلال الوزن ذلك للحصول على منتجات ذات جودة عالية؛
5. بعد خلط الأخشاب بالصمغ ينتج مزيج لين يتم تجفيفه وضغطه بدرجة عالية، ثم تبريده؛
6. يتم في هذه المرحلة تشكيل ألواح الأخشاب MDF بسماكة محددة ومتساوية؛
7. في المرحلة النهائية يتم كشط أسطح الألواح للحصول على سطح أملس وناعم؛
8. في الأخير يتم تقطيع الأخشاب بمقاسات مختلفة تلبي مختلف الاستخدامات في الأسواق ويتم إضافة الألوان حسب الطلب وتغليفه.

### المطلب الثاني: التعريف بالشركة

شركة بانوا الجزائر للخشب بالطارف هي شركة ذات مسؤولية محدودة أنشئت برأس مال قدره سبعين ألف دينار جزائري وهي شركة جزائرية متخصصة في تحويل الخشب MDF واستغلال الغابات.

تعد شركة بانو الجزائر الشركة الأكبر من نوعها على المستوى الوطني والعربي والثاني في إفريقيا بعد مصنع جنوب إفريقيا، حيث توظف أكثر من 220 موظفا عبر مختلف الوحدات وبمختلف التخصصات وبطاقة إنتاجية تقدر ب 250 متر مكعب في اليوم، إضافة إلى إن المهندسين كونوا على أيادي أجنبية مختصة برعاية شركة لتمكينهم من تشغيل مختلف الآلات الألمانية المستخدمة في الشركة والتي تشغلها أيادي جزائرية 100 بالمئة.

**أولا: الموقع والمساحة:** تقع الشركة في ولاية الطارف دائرة الطارف بلدية الطارف، منطقة النشاط التجاري المطروحة، الحصة 40، رقم السجل التجاري 13ب 0682952، الرقم الضريبي 001336019000455 بمساحة 3 هكتار و50ار.

**ثانيا: الهيكل التنظيمي لشركة بانو الجزائر للخشب بالطارف**

**شكل رقم 3-3: يوضح الهيكل التنظيمي لشركة بانو الجزائر للخشب بالطارف**

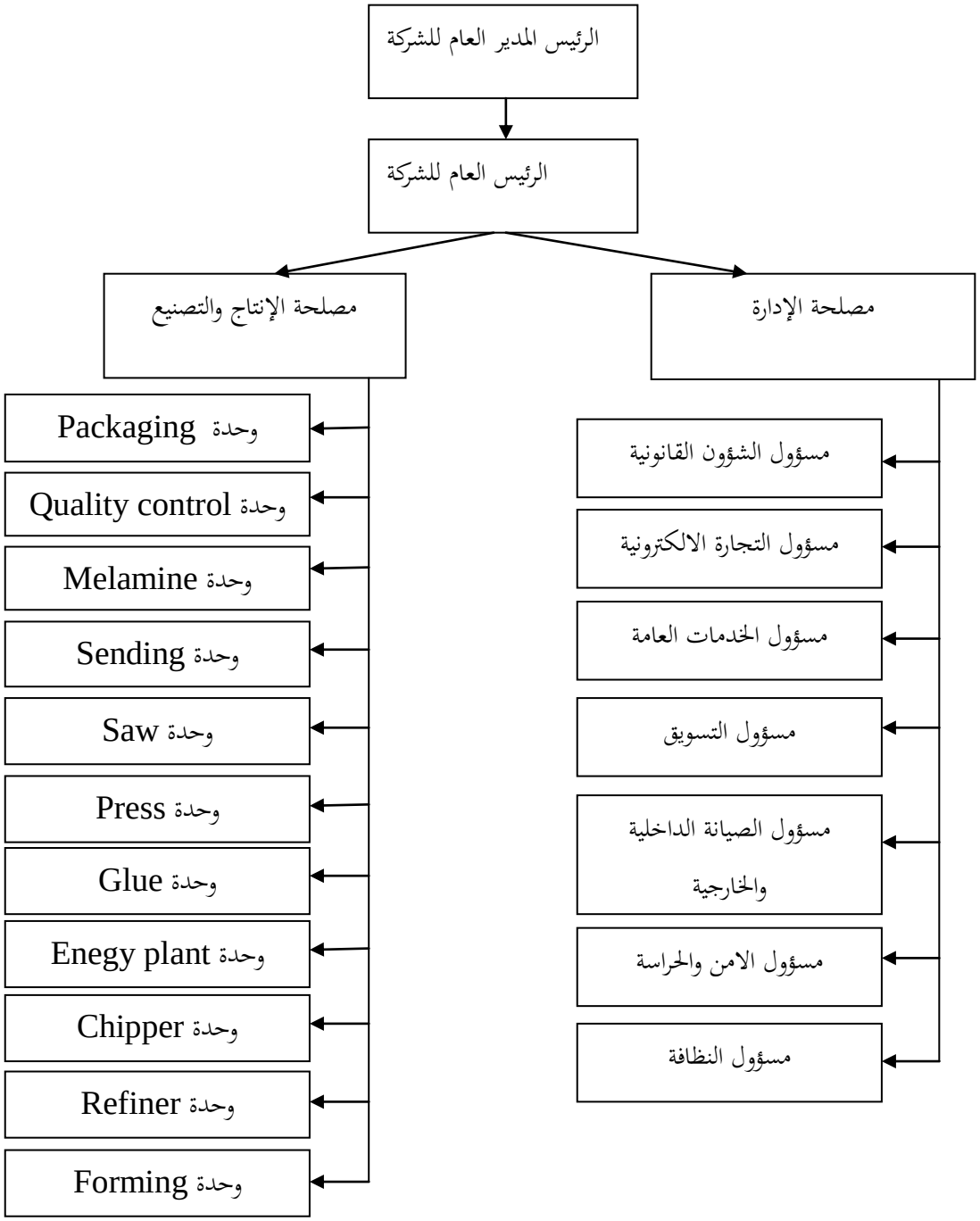


**ثالثا: أفاق الشركة**

1. لتوفير عدد كبير من مناصب الشغل بمصنع بانو سنة 2023 حيث تطمع للوصول إلى تشغيل 300 عامل بصفة مباشرة أو أزيد من 400 عامل بصفة غير مباشرة.
2. ومنتجات شركة بانو الجزائر من الخشب دخلت أسواق 58 ولاية تلبي كل احتياجات السوق الوطنية وتتطابق مع المعايير الدولية وهي ذات جودة عالية وتتجه لتصدير خلال سنة 2023 وتخفيض إستيراد الألواح من الخارج والحفاظ على العملات الأجنبية،

3. أما بخصوص المادة الأولية فإن بانو الجزائر ستستثمر في غرس مساحات واسعة من الأشجار لتوظيف النوع المستورد من أمريكا والذي يعتبر مادة أولية في الإنتاج.

**المطلب الثالث: مصادر البيانات ومجتمع الدراسة**

**أولامنهج الدراسة ومصادر جمع البيانات**

**1. منهج الدراسة**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في التعرف على مدى مساهمة المتغير المستقل المتمثل في المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية في شركة بانو الجزائر للخشب بالطارف، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم إتباع المنهج الوصفي من أجل وصف واقع المشاريع المبتكرة وكذا التنمية محل الدراسة، وتم إتباع المنهج التحليلي بهدف التعرف على تأثير المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق استمارةSPSS.

**2. مصادر جمع البيانات**

تطلبت عملية تحليل الدراسة الميدانية جمع مجموعة من البيانات والمعلومات من خلال مختلف المصادر، ويمكن تصنيفها كما يلي:

**المصادر الأولية:**

وقد تم جميع البيانات والمعلومات هنا عن طريق استخدام:

**الإستبيان:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب الإستبيان بإعتباره من أهم أدوات الدراسة التي تمكن من الحصول على المعلومات، وهو عبارة عن إستمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المكتوبة ذات الإجابات المحددة، سلمت للعاملين بشركة الخشب بانو الجزائر للخشب بالطارف للإجابة عنها وإرجاعها، وقد تم إعداد إستمارة الإستبيان بناءا على موضوع الدراسة ومتغيراته، حيث تضمن مجموعة من الفقرات موزعة على مجموعة من المحاور لكل متغير من متغيرات الدراسة، وذلك بداية من إعداد إستبيان أولي، ثم عرضوا على المشرف والمحكمين للتحقق من مدى ملائمته لمتطلبات الدراسة، وتصحيحه ووضع التعديلات اللازمة عليه، وبعد ذلك توزيعه على عينة الدراسة لجمع المعلومات اللازمة، وقد تم مراعاة أمرين أساسيين في تصميم الاستبيان منهاّ:

- ✓ البساطة والسهولة، وذلك عرب صياغة فقرات سهلة بسيطة وغير مركبة، مع اعتماد أسلوب الأسئلة المغلقة لتسهيل مهمة المبحوثين؛
- ✓ قدرة الاستبيان على تشخيص وقياس أثر المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية وتحديد دقيق لمختلف أبعاد المتغير المستقل المشاريع المبتكرة والمتغير التابع التنمية.

**الوثائق والسجلات:** تعبر الوثائق والسجلات في هذه الدراسة أداة مكملة لأدوات السالفة الذكر، حيث تم الاطلاع عليها واستخدام ما توفر من وثائق، سجلات، تقارير، نشرات داخلية وغَيرها من الوثائق الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة وتوظيفها في عملية البحث والتحليل

**المصادر الثانوية:**

والتي تشمل مختلف المراجع والأدبيات والدراسات السابقة من كتب، أبحاث، موسوعات، مقالات، أطروحات مذكرات، ملتقيات...الخ، ذات العلاقة بموضوع الدراسة المشاريع المبتكرة والتنمية، وذلك بجمع المعلومات اللازمة لتعرف على المتغير المستقل المشاريع المبتكرة وأبعادها والمتغير التابع التنمية وأبعادها لتصميم استبيان واضح.

**ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة**

**1. مجتمع الدراسة**

من خلال إجراء مسح شامل للإدارة بالإضافة لكافة العاملين في شركة بانو الجزائر للخشب بالطارف، وقد اخترنا هذه الفئة تحديدا لأنها المجتمع المناسب الذي تتوفر فيه متطلبات الدراسة، وبهدف دراسة اثر المشاريع المبتكرة على التنمية قمنا بتوزيع 32 استمارة واسترجعنا منها 32 استمارة.

**2. خصائص عينة الدراسة**

في هذا الجزء سيتم توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الشخصية والمتمثلة في: الجنس، العمر، المستوى العلمي، عدد سنوات الخبرة.

**ثالثا: أدوات الدراسة**

تناولت دراستنا لمجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية التي ساهمت في تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها منها:

**الاستبيان:** وثيقة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الدراسة.

**معامل الثبات ألفا كرونباخ:** وذلك لقياس ثبات أداة البحث، ويكون تفسير نتائجه حسب الجدول التالي:

**جدول رقم 3-1: يوضح مستويات معامل ألفا كرونباخ**

| قيمة معامل ألفا كرونباخ | التفسير |
|---|---|
| 0.90 فأكثر | ممتاز |
| 0.90-0.80 | جيد |
| 0.80-0.70 | مقبول |
| 0.70-0.60 | ضعيف |
| أقل من 0.50 | غير مقبول |

**اختبار صحة الاستبيان:** لقد تم اختيار فرضيات الدراسة من خلال إدخال البيانات في برنامج spss وتشغيله للحصول على النتائج التالية والجدول التالي يبين ذلك:

**جدول 3 –2: صحة الاستبيان**

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,762 | 32 |

**المصدر : من إعداد الطالبتان اعتمادا على برنامج SPSS .**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة ألفا كرومباخ تقدر ب 76.2%أكبر من60%، ومنه هذه الإستبانة تتميز بالصدق والثبات.

**المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة**

لقد تم في البداية تقسيم الاستبيان إلى ما يلي:

**المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الخاصة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة**

حيث يمكن تلخيص البيانات الشخصية لأفراد العينة في الجداول التالية:

**جدول رقم 3-3: توزيع مفردات العينة حسب الجنس**

| الذكـور | | الإنـــاث | |
|---|---|---|---|
| التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 14 | %43.8 | 18 | %56.3 |

**الشكل رقم 3 – 4: دائرة نسبية لتوزيع مفردات العينة حسب الجنس**

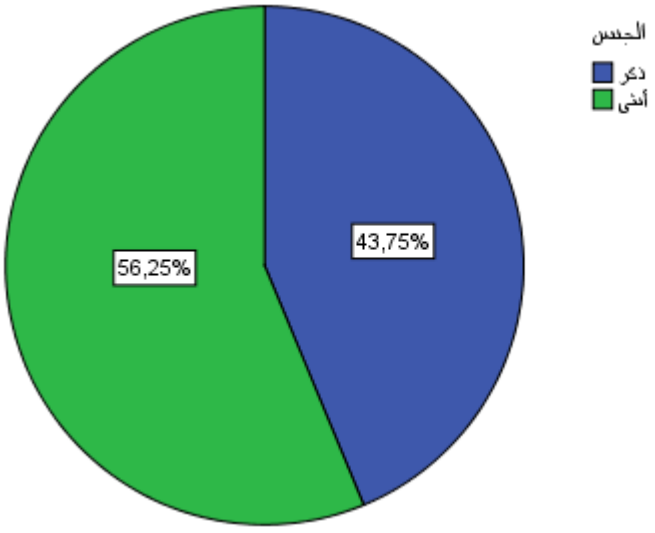


**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الإستبيان**

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب الجنس (ذكر، أنثى) حيث يتضح أن 56.3% من عينة الدراسة إناث، في حين بلغت نسبة مشاركة الذكور43.8%.

**جدول رقم 3- 4: توزيع مفردات العينة حسب السن**

| من 20 إلى 25 سنة | | من 26 إلى 30 سنة | | من 31 إلى 35 سنة | | أكثر من 35 سنة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 11 | %34.4 | 14 | %43.8 | 3 | %9.4 | 4 | %12.5 |

**الشكل رقم 3– 5: أعمدة نسبية لتوزيع مفردات العينة حسب السن**

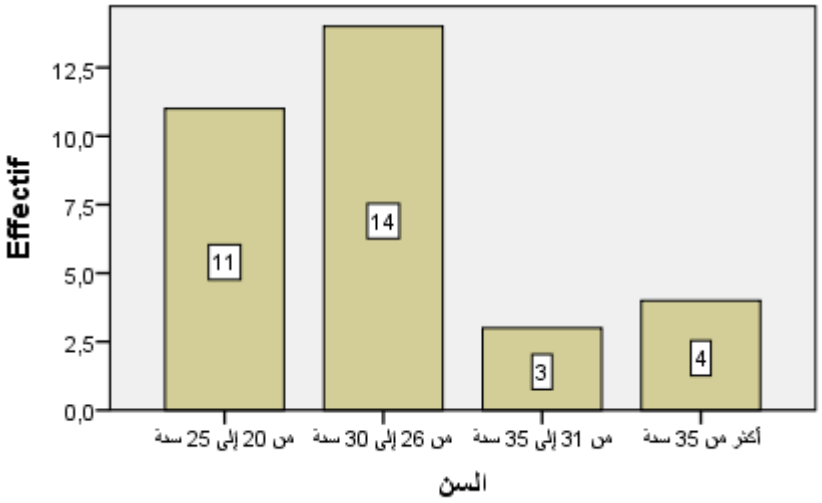


**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الإستبيان**

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن، حيث يتبين أن 43.8%من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من26 إلى30 سنة وهي تمثل أعلى نسبة، تليها نسبة 34.4%بلغت أعمارهم من 20 إلى 25 سنة، في حين أكثر من 35 سنة تقدر بنسبة 12.5%، وفي الأخير من 31 إلى 35 سنة بنسبة تقدر ب 9.4%.

**جدول رقم 3– 5: توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي**

| ليسانس أو ما يعادلها | | ماستر | | مهندس | | شهادات عليا ماجيستير –دكتوراه | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 9 | 28.1 % | 16 | %50 | 7 | % 21.9 | 0 | %0 |

**الشكل رقم 3 – 6: دائرة نسبية لتوزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي**

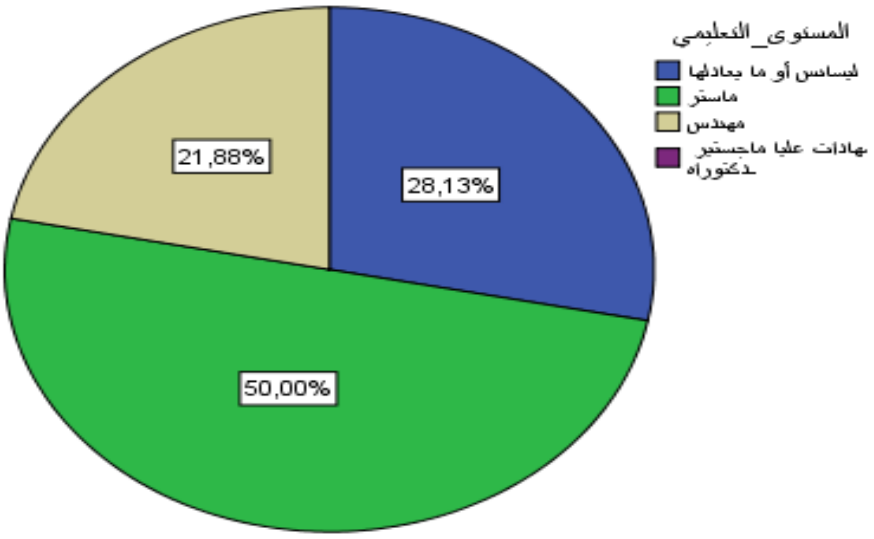


**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الإستبيان**

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي تقدر ب 50%لماستر، ثم تليها نسبة 28.1%ليسانس أو ما يعادلها، في حين المستوى التعليمي مهندس بنسبة تقدر ب 21.9%، وفي الأخير شهادات عليا ماجيستير – دكتوراه بنسبة معدومة تقدر ب 0%.

**جدول رقم 3 – 6: توزيع مفردات العينة حسب المستوى الوظيفي**

| مدير | | رئيس مصلحة | | موظف | |
|---|---|---|---|---|---|
| التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 1 | %3.1 | 9 | 28.1 % | 22 | 68.8 % |

**الشكل رقم 3 – 7: أعمدة نسبية لتوزيع مفردات العينة حسب المستوى الوظيفي**

**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الإستبيان**

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي بمنصب موظف تقدر ب 68.8%كأعلى نسبة، ثم تليها نسبة 28.1% من لديهم منصب رئيس مصلحة، وفي الأخير من لديهم منصب مدير بنسبة تقدر ب 3.1%.

**جدول رقم 3– 7: توزيع مفردات العينة حسب الخبرة**

| أقل من 5 سنوات | | من 5 إلى 10 سنوات | | من 11 إلى 15 سنة | | أكثر من 15 سنة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 24 | %75 | 5 | 15.6 % | 1 | %3.1 | 2 | %6.3 |

**الشكل رقم 3 – 8: دائرة نسبية لتوزيع مفردات العينة حسب الخبرة**

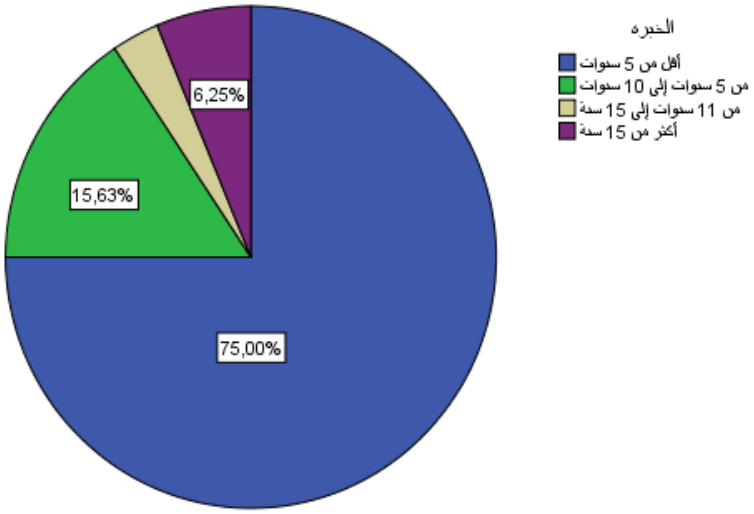


**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الإستبيان**

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب الخبرة أقل من 5 سنوات تقدر ب 75%كأعلى نسبة، ثم تليها نسبة 15.6% من لديهم مدة من 5 إلى 10 سنوات، ومن لديهم مدة أكثر من 15 سنة تقدر ب 6.3%،وفي الأخير من لديهم مدة من 11 إلى 15سنة بنسبة تقدر ب 3.1%.

**المطلب الثاني: التنمية في إطار المشاريع المبتكرة**

وتتمثل في الدراسة القياسية باستعمال برنامج spss.

**إجابات أسئلة الاستبيان:** حيث بلغ إجمالي عدد الفقرات 28 فقرة وقد كانت إجابة كل فقرة من أبعاد الدراسة على أسلوب ليكارت الخماسي كما يلي:

**جدول 3 – 8: جدول ليكارت الخماسي**

| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|
| **غير موافق تماما** | **غير موافق** | **محايد** | **موافق** | **موافق تماما** |

ولتحديد طول الخلايا لمقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) ثم حساب المدى( 5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد الخلايا أي (5/4=0.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الخلية الأدنى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه يتم تفسير النتائج في الجدول التالي:

**جدول رقم 3 – 9: يوضح إجابات أسئلة الاستبيان ودلالتهم:**

| الإجابة | الزمن | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|
| غير موافق تماما | 1 | [ 1 –1.8 ] |

| | | |
|---|---|---|
| غير موافق | 2 | ] 2.6 – 1.8 ] |
| محايد | 3 | ] 3.4 – 2.6 ] |
| موافق | 4 | ] 4.2 –3.4] |
| موافق تماما | 5 | ] 5–4.2] |

**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الإستبيان**

بعد عرض أداة الدراسة على الأستاذ المؤطر لغرض تقييمها وإجراء التصحيحات المطلوبة تم القيام بقياس وصدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وأيضا قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرة الاستبيان، وتعد نسبة 60% لمعامل ألفا كرونباخ مقبولة إحصائيا

**جدول رقم 3 – 10: معامل الثبات والصدق لأبعاد المشاريع المبتكرة والتنمية الاقتصادية.**

| المحور | عدد الفقرات | معامل الثبات | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| **المشاريع المبتكرة** | 12 | 0.792 | 0.889 |
| **التنمية الاقتصادية** | 15 | 0.632 | 0.795 |
| **الاستبيان ككل** | 27 | 0.789 | 0.888 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الإستبيان**

إن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ، تعني زيادة مصداقية وثبات البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، كما يمكن حساب معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات (ألفاكرونباخ)، هذا المعامل يقيس فيما إذا كان مقياس استبيان الدراسة يقيس فعلا ما وضعته الدراسة.

**جدول رقم 3 – 11: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة**

| متغيرات الدراسة | المشاريع المبتكرة | التنمية الاقتصادية |
|---|---|---|
| **إحصائية Kolomogorov–Smirnov** | 0.117 | 0.106 |
| **مستوى المعنوية sig** | 0.200 | 0.200 |

**المصدر: من إعداد الطلبة على ضوء نتائج الاستبيان.**

نلاحظ أن المتغيرات لديهم مستوى معنوية أكبر من 0.05 وبالتالي أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال إحصائية كولوموغروف سيمورنوف.

**المطلب الثالث: تحليل فقرات محاور الدراسة**

**أولا: تحليل فقرات المحور الأول المشاريع المبتكرة**

**تحليل فقرات البعد الأول: الكفاءات**

**جدول رقم 3 – 12: الوسيط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الكفاءات**

| الرقم | العبارات | العدد والنسبة | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | تدرك الشركة أهمية تطوير البنية التحتية للابتكار والإبداع. | العدد | 1 | 4 | 3 | 20 | 4 | 3.69 | 0.965 |
| | | النسبة | 3.1 | 12.5 | 9.4 | 62.5 | 12.5 | | |
| 02 | تمكن الأفكار الإبداعية للعمال في الشركة من تقليص الوقت. | العدد | 0 | 1 | 1 | 22 | 8 | 4.16 | 0.628 |
| | | النسبة | 0 | 3.1 | 3.1 | 68.8 | 25 | | |
| 03 | تهتم الشركة بالأفكار الإبداعية والابتكارية الخاصة بالعمال. | العدد | 0 | 5 | 6 | 11 | 10 | 3.81 | 1.061 |
| | | النسبة | 0 | 15.6 | 18.8 | 34.4 | 31.3 | | |
| 04 | تعمل الشركة على المشاركة في اتخاذ القرارات. | العدد | 0 | 4 | 5 | 17 | 6 | 3.78 | 0.906 |
| | | النسبة | 0 | 12.5 | 15.6 | 53.1 | 18.8 | | |
| | الكفاءات | | | | | | | 3.85 | 0.634 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الاستبيان.**

نلاحظ من الجدول أن جميع الفقرات ضمن المجال موافق، في حين أن الفقرة الثانية تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.16 وبانحراف معياري مقدر ب 0.628 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة بأن تمكن الأفكار الإبداعية للعمال في الشركة من تقليص الوقت، في حين تحتل المرتبة الثانية كل من الفقرة الثالثة والسادسة بمتوسط حسابي 3.81 وبانحراف معياري 1.061 بأن تهتم الشركة بالأفكار الإبداعية والابتكارية الخاصة بالعمال، ثم تأتي الفقرة الرابعة في المرتبة الثالثة بمتوسط

حسابي 3.78وانحراف معياري 0.906 بأن تعمل الشركة على المشاركة في اتخاذ القرارات، وفي الأخير تحتل الفقرة الأولى في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.69 وبانحراف معياري 0.965 بأن تدرك الشركة أهمية تطوير البنية التحتية للابتكار والإبداع، في حين أن بعد الكفاءات ضمن المجال موافق بمتوسط حسابي 3.85 وإنحراف معياري 0.634.

**تحليل فقرات البعد الثاني: التكنولوجيا**

**جدول رقم 3 – 13: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التكنولوجيا**

| الرقم | العبارات | العدد والنسبة | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | تعتبر الشركة الابتكار والمعرفة المتوفرة لديها كأصل من أصولها. | العدد | 0 | 0 | 7 | 21 | 4 | 3.91 | 0.588 |
| | | النسبة | 0 | 0 | 21.9 | 65.6 | 12.5 | | |
| 02 | تحتوي الشركة على قواعد بيانات شاملة ومنظمة. | العدد | 1 | 3 | 3 | 18 | 7 | 3.84 | 0.978 |
| | | النسبة | 3.1 | 9.4 | 9.4 | 56.3 | 21.9 | | |
| 03 | تعتمد الشركة على التكنولوجيا الحديثة في القيام بمهامها. | العدد | 0 | 1 | 2 | 17 | 12 | 4.25 | 0.718 |
| | | النسبة | 0 | 3.1 | 6.3 | 53.1 | 37.5 | | |
| 04 | يتسم نظام الشركة بالموضوعية والدقة عند نشر على المعلومات المطلوبة. | العدد | 2 | 4 | 3 | 17 | 6 | 3.66 | 1.125 |
| | | النسبة | 6.3 | 12.5 | 9.4 | 53.1 | 18.8 | | |
| | التكنولوجيا | | | | | | | 3.91 | 0.577 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الاستبيان.**

نلاحظ من الجدول أن جميع الفقرات ضمن المجال موافق وموافق بشدة، في حين أن الفقرة الثالثة تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.25 وبانحراف معياري مقدر ب 0.718 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة بأن تعتمد الشركة على التكنولوجيا الحديثة في القيام بمهامها، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة الأولى بمتوسط حسابي 3.91 وبانحراف معياري

0.588 بأن تعتبر الشركة الابتكار والمعرفة المتوفرة لديها كأصل من أصولها، ثم تأتي الفقرة الثانية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.84 وانحراف معياري 0.978 بأن تحتوي الشركة على قواعد بيانات شاملة ومنظمة، وفي الأخير تحتل الفقرة الرابعة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.66 وبانحراف معياري 1.125 بأن يتسم نظام الشركة بالموضوعية والدقة عند نشر على المعلومات المطلوبة، في حين أن بعد التكنولوجيا ضمن المجال موافق بمتوسط حسابي 3.91 وإنحراف معياري 0.577.

**تحليل فقرات البعد الثالث: الأرباح**

**جدول رقم 3– 14: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الأرباح**

| الرقم | العبارات | العدد والنسبة | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | يسعى العمال داخل الشركة إلى تحقيق أعلى ربح. | العدد | 0 | 1 | 2 | 18 | 11 | 4.22 | 0.706 |
| | | النسبة | 0 | 3.1 | 6.3 | 56.3 | 34.4 | | |
| 02 | تسعى الشركة إلى الارتقاء بالأعمال التجارية بسرعة. | العدد | 1 | 1 | 3 | 16 | 11 | 4.09 | 0.928 |
| | | النسبة | 3.1 | 3.1 | 9.4 | 50 | 34.4 | | |
| 03 | تساهم الشركة في زيادة الناتج القومي. | العدد | 2 | 2 | 3 | 16 | 9 | 3.88 | 1.100 |
| | | النسبة | 6.3 | 6.3 | 9.4 | 50 | 28.1 | | |
| 04 | تساعد الشركة في تحقيق مستويات أعلى للناتج المحلي. | العدد | 0 | 0 | 3 | 15 | 14 | 4.34 | 0.653 |
| | | النسبة | 0 | 0 | 9.4 | 46.9 | 43.8 | | |
| | الأرباح | | | | | | | 4.13 | 0.625 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الاستبيان.**

نلاحظ من الجدول أن جميع الفقرات ضمن المجال موافق وموافق بشدة، في حين أن الفقرة الرابعة تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.34 وبانحراف معياري مقدر ب 0.653 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة بأن تساعد الشركة في تحقيق مستويات أعلى للناتج المحلي، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة الأولى بمتوسط حسابي 4.22 وبانحراف معياري

0.706 بأن يسعى العمال داخل الشركة إلى تحقيق أعلى ربح، ثم تأتي الفقرة الثانية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.09 وانحراف معياري 0.928 بأن تسعى الشركة إلى الارتقاء بالأعمال التجارية بسرعة، وفي الأخير تحتل الفقرة الثالثة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.88 وبانحراف معياري 1.100 بأن تسعى الشركة إلى الارتقاء بالأعمال التجارية بسرعة، في حين أن بعد الأرباح ضمن المجال موافق بمتوسط حسابي 4.13 وإنحراف معياري 0.625.

**ثانيا: تحليل فقرات المحور الثاني التنمية الاقتصادية**

**تحليل فقرات البعد الأول: البعد المادي**

**جدول رقم 3 – 15: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد المادي**

| الرقم | العبارات | العدد والنسبة | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | تسعى الشركة إلى التحديث المستمر في الإنتاج. | العدد | 0 | 0 | 3 | 17 | 12 | 4.28 | 0.634 |
| | | النسبة | 0 | 0 | 9.4 | 53.1 | 37.5 | | |
| 02 | تسعى الشركة إلى التطور في تقسيم العمل. | العدد | 4 | 2 | 2 | 21 | 3 | 3.53 | 1.164 |
| | | النسبة | 12.5 | 6.3 | 6.3 | 65.6 | 9.4 | | |
| 03 | تساهم كفاءات الشركة في تقديم خدماتها بشكل متميز. | العدد | 0 | 1 | 5 | 18 | 8 | 4.03 | 0.740 |
| | | النسبة | 0 | 3.1 | 15.6 | 56.3 | 25 | | |
| البعد المادي | | | | | | | | 3.94 | 0.542 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الاستبيان.**

نلاحظ من الجدول أن جميع الفقرات ضمن المجال موافق وموافق بشدة، في حين أن الفقرة الأولى تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.28 وبانحراف معياري 0.634، وهذا يعني درجة موافقة كبيرة بأنتسعى الشركة إلى التحديث المستمر في الإنتاج، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة الثالثة بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.740 تساهم كفاءات الشركة في تقديم خدماتها بشكل متميز، وفي الأخير تحتل الفقرة الثانية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.53

وبانحراف معياري 1.164 بأن تسعى الشركة إلى التطور في تقسيم العمل، في حين أن البعد المادي ضمن المجال موافق بمتوسط حسابي 3.94 وإنحراف معياري 0.542.

**تحليل فقرات البعد الثاني: البعد الاجتماعي والحضاري**

**جدول رقم 3 – 16: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد الاجتماعي والحضاري**

| الرقم | العبارات | العدد والنسبة | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | تعمل الشركة على توفير مناصب شغل والتقليل من البطالة. | العدد | 0 | 0 | 1 | 21 | 10 | 4.28 | 0.523 |
| | | النسبة | 0 | 0 | 3.1 | 65.6 | 31.3 | | |
| 02 | تعمل الشركة على توفير احتياجات السكان. | العدد | 0 | 3 | 3 | 23 | 3 | 3.81 | 0.738 |
| | | النسبة | 0 | 9.4 | 9.4 | 71.9 | 9.4 | | |
| 03 | تسعى دائما الشركة على تقديم خدماته متميزة للمجتمع. | العدد | 0 | 1 | 7 | 20 | 4 | 3.84 | 0.677 |
| | | النسبة | 0 | 3.1 | 21.9 | 62.5 | 12.5 | | |
| 04 | تهتم الشركة بتغيير الهياكل الاجتماعية للسكان. | العدد | 8 | 3 | 7 | 12 | 2 | 2.91 | 1.329 |
| | | النسبة | 25 | 9.4 | 21.9 | 37.5 | 6.3 | | |
| | البعد الاجتماعي والحضاري | | | | | | | 3.71 | 0.504 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الاستبيان.**

نلاحظ من الجدول أن جميع الفقرات ضمن المجال محايد وموافق وموافق بشدة، في حين أن الفقرة الأولى تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.28 وبانحراف معياري مقدر ب 0.523 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة بأن تعمل الشركة على توفير مناصب شغل والتقليل من البطالة، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة الثالثة بمتوسط حسابي 3.84 وبانحراف معياري 0.677 بأن تسعى دائما الشركة على تقديم خدماته متميزة للمجتمع، ثم تأتي الفقرة الثانية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 0.738 تعمل الشركة على توفير احتياجات السكان، وفي الأخير تحتل الفقرة

الرابعة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.91 وبانحراف معياري 1.329 بأن تهتم الشركة بتغيير الهياكل الاجتماعية للسكان، في حين أن البعد الاجتماعي والحضاري ضمن المجال موافق بمتوسط حسابي 3.71 وإنحراف معياري 0.504.

**تحليل فقرات البعد الثالث: البعد السياسي**

**جدول رقم 3 – 17: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد السياسي**

| الرقم | العبارات | العدد والنسبة | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | تسعى الشركة إلى التخلص من التبعية الاقتصادية. | العدد | 0 | 0 | 3 | 20 | 9 | 4.19 | 0.592 |
| | | النسبة | 0 | 0 | 9.4 | 62.5 | 28.1 | | |
| 02 | تهتم الشركة بالتحرر الاقتصادي. | العدد | 0 | 1 | 5 | 19 | 7 | 4.00 | 0.718 |
| | | النسبة | 0 | 3.1 | 15.9 | 59.4 | 21.9 | | |
| 03 | تهتم الشركة بتحقيق الاستقلال الاقتصادي. | العدد | 0 | 1 | 2 | 24 | 5 | 4.03 | 0.595 |
| | | النسبة | 0 | 3.1 | 6.3 | 75 | 15.6 | | |
| 04 | تهتم الشركة بتوفير الأمن والاستقرار في البيئة التي تعمل فيها. | العدد | 0 | 0 | 2 | 18 | 12 | 4.31 | 0.592 |
| | | النسبة | 0 | 0 | 6.3 | 56.3 | 37.5 | | |
| | البعد السياسي | | | | | | | 4.13 | 0.430 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الاستبيان.**

نلاحظ من الجدول أن جميع الفقرات ضمن المجال موافق وموافق بشدة، في حين أن الفقرة الرابعة تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.31 وبانحراف معياري مقدر ب 0.592 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة بأن تهتم الشركة بتوفير الأمن والاستقرار في البيئة التي تعمل فيها، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة الأولى بمتوسط حسابي 4.19 وبانحراف معياري 0.592 بأن تسعى الشركة إلى التخلص من التبعية الاقتصادية، ثم تأتي الفقرة الثالثة في المرتبة الثالثة بمتوسط

حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.595 تهتم الشركة بتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وفي الأخير تحتل الفقرة الثانية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.00 وبانحراف معياري 0.718 بأن تهتم الشركة بالتحرر الاقتصادي، في حين أن البعد السياسي ضمن المجال موافق بمتوسط حسابي 4.13 وإنحراف معياري 0.430.

**تحليل فقرات البعد الرابع: البعد الدولي**

**جدول رقم 3 – 18: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد الدولي**

| الرقم | العبارات | العدد والنسبة | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | تهتم الشركة بمواكبة التطورات الدولية. | العدد | 1 | 0 | 3 | 14 | 14 | 4.25 | 0.880 |
| | | النسبة | 3.1 | 0 | 9.4 | 43.8 | 43.8 | | |
| 02 | تهتم الشركة بتحقيق التعاون الدولي. | العدد | 1 | 6 | 4 | 14 | 7 | 3.63 | 1.129 |
| | | النسبة | 3.1 | 18.8 | 12.5 | 43.8 | 21.9 | | |
| 03 | تمتلك الشركة نقاط قوة تساعدها في العمل على تطوير علاقاتها الدولية. | العدد | 1 | 5 | 6 | 13 | 7 | 3.63 | 1.100 |
| | | النسبة | 3.1 | 15.6 | 18.8 | 40.6 | 21.9 | | |
| 04 | تهتم الشركة بالاستثمار الأجنبي. | العدد | 0 | 2 | 3 | 16 | 11 | 4.13 | 0.833 |
| | | النسبة | 0 | 6.3 | 9.4 | 50 | 34.4 | | |
| | البعد الدولي | | | | | | | 3.90 | 0.694 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان على ضوء نتائج الاستبيان.**

نلاحظ من الجدول أن جميع الفقرات ضمن المجال موافق وموافق بشدة، في حين أن الفقرة الأولى تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.25 وبانحراف معياري مقدر ب 0.880 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة بأن تهتم الشركة بمواكبة التطورات الدولية، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة الرابعة بمتوسط حسابي 4.13 وبانحراف معياري 0.833 بأن تهتم الشركة بالاستثمار الأجنبي، وفي الأخير تحتل الفقرة الثانية والثالثة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.63 وبانحراف معياري 1.129 و 1.100 على التوالي بأن تهتم الشركة بتحقيق التعاون الدولي وتمتلك الشركة نقاط قوة تساعدها في العمل على تطوير علاقاتها الدولية، في حين أن البعد الدولي ضمن المجال موافق بمتوسط حسابي 3.90 وإنحراف معياري 0.694.

**المبحث الثالث: تقدير نموذج ما مدى مساهمة المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية باستخدام برنامج spss.**

لدراسة النموذج القياسي المقدر والخاص ما مدى مساهمة المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية، قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صحته من الناحية الإحصائية، وبعدها يتم اختيار أفضل نموذج لاختباره من الناحية الاقتصادية.

**المطلب الأول: الدراسة القياسية**

لقد تم الحصول على معطيات الدراسة من خلال الإستبانة، وتتمثل في ما مدى مساهمة المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية حيث لدينا متغيرين هما:

- **المشاريع المبتكرة: يمثل المتغير المستقل X.**
- **التنمية الاقتصادية: يمثل المتغير التابع Y.**

بعد جمع البيانات الخاصة بالمتغيرين والتعرف على المتغير التابع والمتغير المستقل يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي وشكل الدالة المعبرة على هذا النموذج وتعد أول خطوة لبناء نموذج قياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

**جدول رقم 3 – 19: يبين الانحدار الخطي البسيط**

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | T | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 2,835 | ,474 | | 5,982 | ,000 |
| | المشاريع_المبتكرة | ,274 | ,119 | ,389 | 2,313 | ,028 |

a. Variable dépendante : الإقتصادية_التنمية

**المصدر : من إعدادالطالبتان اعتمادا على برنامج SPSS .**

ونموذج الانحدار البسيط ما مدى مساهمة المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية الاقتصادية قدر بالمعادلة التالية:

$$Y=2.835+0.274X$$

حيث أن:

$$2.835=\alpha$$

$\beta = 0.274$

**X: المشاريع المبتكرة**

**Y: التنمية الاقتصادية.**

و عليه يمكننا القيام بالدراسة الاقتصادية من خلال دراسة إشارة المتغيرات السابقة مع مراعاة توافقها مع النظرية الاقتصادية.

**المطلب الثاني: الدراسة الاقتصادية**

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل المشاريع المبتكرة ($\beta$) إشارته موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية ، حيث إذا تغيرت المشاريع المبتكرة بوحدة واحدة، فإن التنمية الاقتصادية تتغير ب 0.274، إذن Y له معنوية اقتصادية، وشكل الانتشار يبين العلاقة الخطية بين المشاريع المبتكرة والتنمية الاقتصادية فيوضحها المنحنى، حيث نلاحظ أن الإحداثيات لها اتجاه خطي موجب.

**الشكل رقم 3 – 9 : يمثل الشكل الانتشاري لمدى مساهمة المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية الاقتصادية**

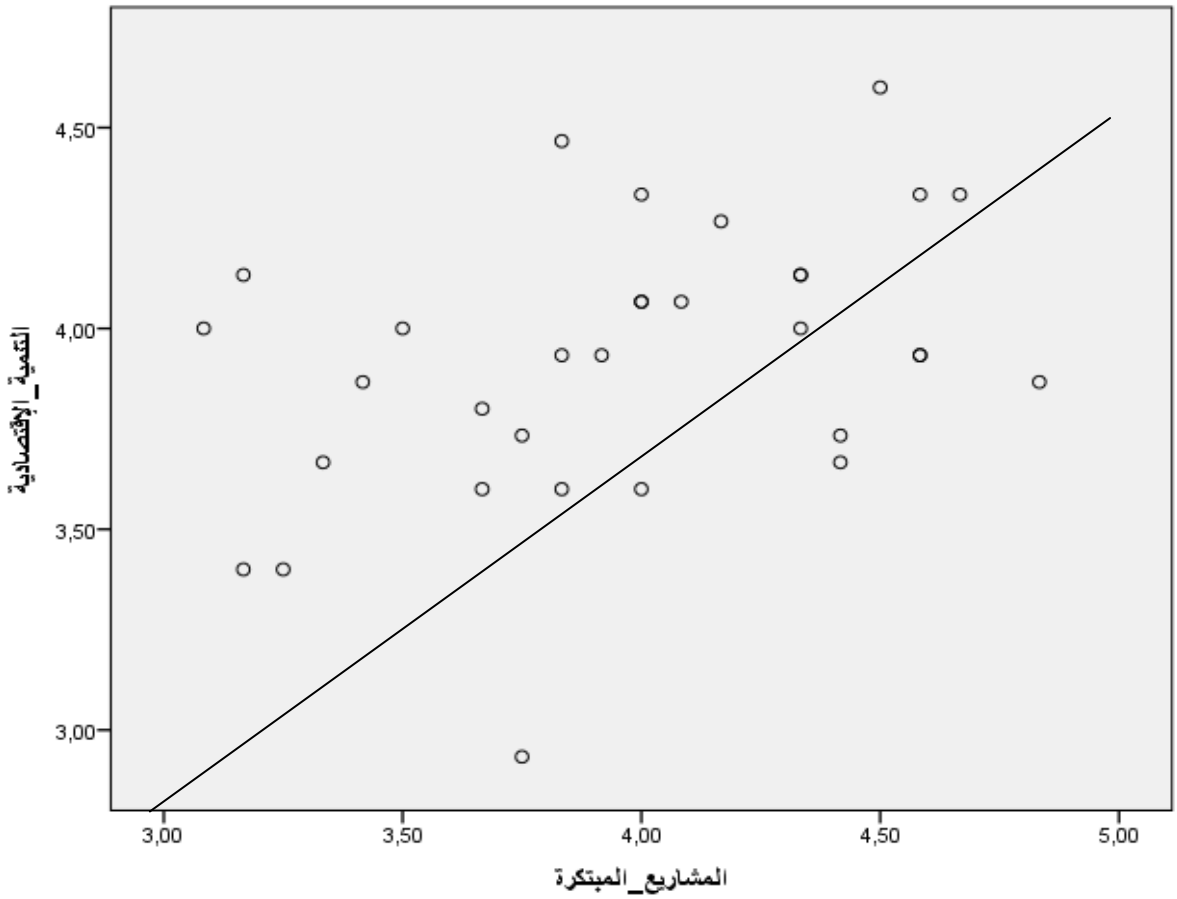


**المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على برنامج SPSS .**

**المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية**

عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى إحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر للعلاقة بين المشاريع المبتكرة والتنمية الاقتصادية باستعمال المعايير الإحصائية التالية:

1. **اختبار معنوية المعلمات:** يهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج المقدر ($\beta$ و $\propto$ ) و ذلك باستخدام احصائية ستيودنت (t).

**تقدير المعلمة $\propto$:** حيث نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المعلمة ($\propto$) لها معنوية إحصائية تدل عليها قيمة ستيودنت المحسوبة$t=5.982$ بمعنوية ($sig = 0.000$)أقل من المعنوية ($\propto = 0.05$) المعتمدة في الدراسة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة المقدرة غير معنوية وقبول الفرضية البديلة بأنها معنوية.

**تقدير المعلمة $\beta$:**

حيث نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المعلمة ($\beta$) لها معنوية إحصائية تدل عليها قيمة ستيودنت$t=2.313$بمعنوية ($sig =0.028$) أقل من المعنوية ($0.05$) المعتمدة في الدراسة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن قيمة ($\beta$) المقدرة غير معنوية وقبول الفرضية البديلة بأنها معنوية.

2. **اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر:** نستعمل اختبار فيشر F،يستخدم هذا الاختبار لاختبار المعنوية الكلية للنموذج، وجدول ANOVA التالي يبين تحليل الانحدار بين المجموعات وخارج المجموعات:

**جدول رقم 3 – 20: يبين تحليل تباين الانحدارANOVA**

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | ,553 | 1 | ,553 | 5,351 | ,028[b] |
| | Résidu | 3,101 | 30 | ,103 | | |
| | Total | 3,654 | 31 | | | |

a. Variable dépendante : الإقتصادية_التنمية

b. Valeurs prédites : (constantes), المبتكرة_المشاريع

**المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على برنامج SPSS .**

بعد إجراء تباين الانحدار (ANOVA) التي يبينها الجدول أعلاه فإن قيمة F الجدولية (D) و التي تقدر ب 5.351 عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (1 و30)، وبما أن$sig= 0.028$ أقلمن مستوى المعنوية 0.05 المعتمد في الدراسة فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاريع

المبتكرة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ونقبل الفرضية البديلة القائلة أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومنه النموذج الكلي المقدر معنوي.

3. **اختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد** ($\mathbf{R^2}$): هو عبارة عن مؤشر يقيس القوة التفسيرية لنموذج الانحدار،أي نسبة التباين في المتغير التابع من قبل المتغيرات أو المتغير المستقل، والجدول التالي يوضح شدة العلاقة بين المشاريع المبتكرة والتنمية الاقتصادية.

**جدول رقم 3 – 21: يبين معاملات الإرتباط.**

**Récapitulatif des modèles[b]**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation | Changement dans les statistiques | | | | | Durbin-Watson |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Variation de R-deux | Variation de F | ddl1 | ddl2 | Sig. Variation de F | |
| 1 | ,389[a] | ,151 | ,123 | ,32152 | ,151 | 5,351 | 1 | 30 | ,028 | 1,783 |

a. Valeurs prédites : (constantes), المبتكرة_المشاريع

b. Variable dépendante : الإقتصادية_التنمية

**المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS .**

من الجدول يتضح أن قيمة (R=0.389)قريبة من الواحد وبالتالي نقول أن هناك علاقة بين المتغيرين: المشاريع المبتكرة والتنمية الاقتصادية، كما أن معامل التحديد ($R^2$) بلغ 0.151، مما يعني أن 15.1% من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع(التنمية الاقتصادية) يرجع إلى التغير الحاصل في المتغير المستقل(المشاريع المبتكرة).وهذا كافي لتأكيد وتفسير العلاقة بين المتغير المستقل والتابع.

وبما أن Durbin-Watson = 1.783أكبر من 0 ومحصور ضمن المجال 1.5 و2.5 فإن هناك ارتباط ذاتي موجب بين المشاريع المبتكرة والتنمية الاقتصادية.

من خلال هذه الاختبارات ثبت أن هناك انحدار خطي بسيط معنوي و ارتباط خطي وأن هناك علاقة تفسيرية بين المتغير التابع والمستقل قدرت بمعامل التحديد المعدل ( 15.1%)، مما يجب قبول الفرضية الرئيسية القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**جدول 3 – 22: معامل الارتباط لاختبار الفرضية الرئيسية.**

| المحور | المشاريع المبتكرة | التنمية الاقتصادية |
|---|---|---|
| معامل الارتباط | 0.389 | 1 |
| احتمال Sig | 0.028 | - |

**المصدر: من إعداد الطالبتان على مخرجات SPSS.**

بما أن معامل الارتباط يساوي 0.389 عند مستوى دلالة 0.05 يفسر ذلك أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يتضح لنا أن مستوى الدلالة المعنوية sig=0.028 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة أنها لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**جدول 3 – 23: معامل الارتباط لاختبار الفرضيات.**

| المحور | البعد المادي | البعد الاجتماعي والحضاري | البعد السياسي | البعد الدولي | المشاريع المبتكرة |
|---|---|---|---|---|---|
| معامل الارتباط | 0.654 | 0.009 | 0.203 | 0.205 | 1 |
| احتمالSig | 0.000 | 0.963 | 0.265 | 0.259 | - |

**المصدر: من إعداد الطالبة على مخرجات SPSS.**

**اختبار الفرضية الأولى: يوجد ارتباط للمشاريع المبتكرة والبعد المادي للتنمية عند درجة معنوية 0.05.**

بما أن معامل الارتباط يساوي 0.654 عند مستوى دلالة 0.05 يفسر ذلك أنه هناك يوجد ارتباط للمشاريع المبتكرة والبعد المادي للتنمية عند درجة معنوية 0.05، كما يتضح لنا أن مستوى الدلالة المعنوية sig=0.000 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة أنها لا يوجد ارتباط للمشاريع المبتكرة والبعد المادي للتنمية عند درجة معنوية 0.05، ونقبل الفرضية البديلة القائلة أنها يوجد ارتباط للمشاريع المبتكرة والبعد المادي للتنمية عند درجة معنوية 0.05.**ومنه قبول الفرضية الأولى.**

**اختبار الفرضية الثانية: هناك تأثير للمشاريع المبتكرة على البعد الاجتماعي والحضاري للتنمية الاقتصادية عند مستوى معنوية 0.05.**

بما أن معامل الارتباط يساوي 0.009 عند مستوى دلالة 0.05 يفسر ذلك أنه ليس هناك تأثير للمشاريع المبتكرة على البعد الاجتماعي والحضاري للتنمية الاقتصادية عند مستوى معنوية 0.05، كما يتضح لنا أن مستوى الدلالة المعنوية sig=0.963 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أنها لا يوجد هناك تأثير للمشاريع المبتكرة على البعد الاجتماعي والحضاري للتنمية الاقتصادية عند مستوى معنوية 0.05.**ومنه رفض الفرضية الثانية.**

**اختبار الفرضية الثالثة: ترتبط المشاريع المبتكرة مع البعد السياسي للتنمية عند درجة معنوية 0.05.**

بما أن معامل الارتباط يساوي 0.203 عند مستوى دلالة 0.05 يفسر ذلك أنه ليس هناك علاقة أن ترتبط المشاريع المبتكرة مع البعد السياسي للتنمية عند درجة معنوية 0.05، كما يتضح لنا أن مستوى الدلالة المعنوية sig=0.265 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أنها لا ترتبط المشاريع المبتكرة مع البعد السياسي للتنمية عند درجة معنوية 0.05.**ومنه رفض الفرضية الثالثة.**

**اختبار الفرضية الرابعة: يوجد تأثير للمشاريع المبتكرة على البعد الدولي للتنمية عند مستوى معنوية 0.05.**

بما أن معامل الارتباط يساوي 0.205 عند مستوى دلالة 0.05 يفسر ذلك أنه يوجد تأثير للمشاريع المبتكرة على البعد الدولي للتنمية عند مستوى معنوية 0.05، كما يتضح لنا أن مستوى الدلالة المعنوية sig=0.259 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أنها لا يوجد تأثير للمشاريع المبتكرة على البعد الدولي للتنمية عند مستوى معنوية 0.05.**ومنه رفض الفرضية الرابعة.**

**خلاصة الفصل الثالث**

جاءت الدراسة الميدانية لمعرفة اثر المشاريع المبتكرة في تحقيق التنمية في شركة بانو الجزائر للخشب بالطارف، في قالب تحليل ميداني لمعرفة هذا الأثر، حيث تم تحديد طبيعة ومنهج الدراسة ووسائل جمع البيانات، وتحديد مجتمع وأداة الدراسة، ومن ثم اختبار صدق الاستبيان وثباته، وتحليل محاوره وفقراته .وبعد المعاجلة والتحليل تم التوصل إلى انه لا توجد علاقة ارتباط وتأثير لكل من المشاريع المبتكرة والتنمية، حيث أنه توجد علاقة تأثير بين المشاريع المبتكرة والتنمية في البعد المادي فقط، أما في البعد الاجتماعي والحضاري، والبعد السياسي، والبعد الدولي فلا توجد علاقة، وبالتالي فقد أسقطنا الدراسة النظرية على الواقع الميداني في شركة بانو الجزائر للخشب.

# الخاتمة

إنطلاقا من الدراسة التي تم القيام بها والتي ركزت في المقام الأول على تقديم قراءة حول دراسة المشاريع المبتكرة والتنمية، وقد تم أخذ عينة من مجموعة موظفي شركة بانو الجزائر للخشب، أين تم تقديم دراسة تفصيلية لتحديد ومعرفة أراء عينة الدراسة حول أهمية المشاريع المبتكرة ودورها في تحقيق التنمية بالطارف، لذا كانت هذه الدراسة التي تم القيام بها عن طريق تصميم إستمارة وجهت لعينة الدراسة، وقد تم تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة برنامج SPSS بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار الفرضيات للتأكد من صحتها أو ن، حيث تم استنتاج مجموعة من النتائج والتوصل إلى التوصيات التي تساعد الشركة مستقبلا.

وبعد الإنتهاء من إعداد هذا البحث الذي اكتمل بشقيه النظري والتطبيقي يمكن تقديم مجموعة من النتائج المتوصل لها، مع إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة كما يلي:

**أولا: النتائج**

- ✓ للمؤسسات الناشئة خصائص تجعلها ذات أولوية تنموية ضمن البرامج الوطنية؛
- ✓ ضرورة تبني مثل هذه المؤسسات من أجل بعث الحركية الإقتصادية الوطنية؛
- ✓ استحداث آليات تمويلية مرنة تتماشى مع خصوصية هذه المؤسسات؛
- ✓ ارتباط هذا النوع من المؤسسات بالإقتصاد المعرفي؛
- ✓ تشجيع قطاع المؤسسات الناشئة من خلال تقديم حوافز لحاملي المشاريع المبتكرة؛
- ✓ ضرورة التحول من الاقتصاد الريعي نحو هذا النوع من المؤسسات في إطار التنويع الاقتصادي،

**ثانيا: تحليل الفرضيات**

- ✓ بنيت الفرضية الأولى على أنه يوجد ارتباط للمشاريع المبتكرة والبعد المادي للتنمية وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة أنها لا يوجد ارتباط للمشاريع المبتكرة والبعد المادي للتنمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أنها يوجد ارتباط للمشاريع المبتكرة والبعد المادي للتنمية، ومنه قبول الفرضية الأولى؛
- ✓ بنيت الفرضية الثانية على أنه هناك تأثير للمشاريع المبتكرة على البعد الإجتماعي والحضاري للتنمية الإقتصادية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أنها لا يوجد هناك تأثير للمشاريع المبتكرة على البعد الإجتماعي والحضاري للتنمية الإقتصادية، ومنه رفض الفرضية الثانية؛
- ✓ بنيت الفرضية الثالثة على مدى ارتباط المشاريع المبتكرة مع البعد السياسي للتنمية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أنها لا ترتبط المشاريع المبتكرة مع البعد السياسي للتنمية، ومنه رفض الفرضية الثالثة؛
- ✓ بنيت الفرضية الرابعة على وجد تأثير للمشاريع المبتكرة على البعد الدولي للتنمية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أنها لا يوجد تأثير للمشاريع المبتكرة على البعد الدولي للتنمية، ومنه رفض الفرضية الرابعة.

**التوصيات:**

بناء على أهداف البحث ونتائج التحليل الإحصائي فإن هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تتخذها شركة بانو الجزائر للخشب كما يلي:

- ✓ ضرورة تبني الشركة للجوانب التنظيمية المتعلقة بالمشاريع المبتكرة؛
- ✓ العمل على تدريب العمال ومشاركتهم في إتخاذ القرارات لدعم وتنمية الأفكار الإبداعية في الشركة؛
- ✓ السعي لإشباع رغبات وحاجات العمال بشكل مستمر لتحسين ظروف العمل مما يساهم في زيادة الإنتاجية والأرباح؛
- ✓ الإهتمام أكثر بأبعاد المشاريع المبتكرة بهدف تحقيق التنمية.

**آفاق الدراسة:**

من خلال ما تطرقنا له يمكن القول انه فتح لنا عدة مجالات للتعرف على بعض الجزيئات المتعلقة بالمشاريع المبتكرة والتنمية، والتي لم تكن أساسية في هذه الدراسة لكنها جديرة بالبحث والإثراء كما يمكن أن تمثل أفاقا لدراسات مستقبلية تكون أكثر تحليلا، لذا فإننا نقترح بعض المواضيع ذات الصلة بموضوع البحث كما يلي:

- ✓ دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الشمول الاقتصادي؛
- ✓ المؤسسات الناشئة كمحفز للأفكار الإبتكارية؛
- ✓ متطلبات تأهيل قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

# قائمة

# المراجع

**أولا: الكتب**


1. إبراهيم العيسوي، التنمية في علم متغير –دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها–، دار الشروق للنشر، الطبعة 2، القاهرة، مصر.
2. احمد مُحَمَّد عبد العظيم الجمل، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة 1، الإسكندرية، القاهرة، 2007.
3. حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1988.
4. رشاد احمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الطبعة 1، الإسكندرية، مصر، 2011.
5. زيد بن مُحَمَّد الرماني، دراسات اقتصادية: الإنسان –البيئة–التنمية–الإسراف والتبذير–الفقر والفقراء، دار طويق للنشر والتوزيع، الطبعة1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.
6. سعاد إبراهيم السلموني، إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
7. عمر بن فيجان المرزوقي التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
8. مُحَمَّد الفاتح، مُحَمَّد البشير المغربي، إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 2020.
9. مُحَمَّد صالح التركي القريشي، علو اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة1، جامعة مؤتة، الأردن.
10. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية: مفاهيم، والخصائص، النظريات الإستراتيجية، المشكلات، مطبعة البصيرة، جامعة الإسكندرية، مصر، .2008
11. محمود مُحَمَّد معايرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية –دراسة مقارنة بالقانون الإداري–، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2011.
12. مصطفى عطية جمعة، الإسلام والتنمية المستدامة –تأصيل في ضوء الفقه وأصوله–، شمس للنشر والتوزيع، طبعة1، القاهرة، مصر، 2017.


**ثانيا: المجلات والدورات العلمية**


1. احمد سلامي مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح –دراسة تحليلية للفترة 1970-2013–، المجلة الجزائرية للتنمية والاقتصاد، العدد 02، المجلد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015.

2. اوعيل نعيمة، دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية –حالة البنك الإسلامي للتنمية–، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، المجلد 1، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.
3. بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، واقع وأفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة بشائر في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد زبانة، غليزان، الجزائر، المجلد 7، العدد 3، 2020.
4. بن طيبة مهدية، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في ترقية المؤسسات الناشئة، تجربة ماليزيا نمودجا ، مجلة الإبداع جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2020.
5. بن عياد جليلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية صنف ج، العدد 01، المجلد 08، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2022.
6. بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين المتطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 02، المجلد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016.
7. بوعكة كاملة، المؤسسات الناشئة في الجزائر، واقع وتحديات–، مجلة الجزائر لقانون الأعمال، جامعة مُحَمَّد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2022.
8. جواد علي، طهراوي فريدة، نحو قياس أفضل للتنمية البشرية: مؤشر التنمية البشرية المقترح، مجلة إضافات اقتصادية، العدد 02، المجلد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2017.
9. حسين بوسة، صديقي إسماعيل، دراسة ميدانية، لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات، جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، المجلد8، العدد1، 2021.
10. حسين يوسف، صديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات، جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، المجلد8، العدد1، 2021.
11. رحالي حجلة، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مجلة دراسات التنمية والمجتمع، العدد 02، المجلد 02، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 2015.
12. شلوش بوعلام، الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، الجزائر، المجلد2، العدد2، 2022.
13. ضروري الطيب، اثر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية على الناتج المحلي الإجمالي والبطالة دولة الإمارات العربية نموذجا، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، المجلد 10، المركز الجامعي احمد زبانة، غليزان، الجزائر، 2019.
14. طهراوي فريد، تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1990-2014، مجلة معرف، العدد 22، المجلد 12، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2017.

15. طويل امال، علاوي صفية، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 03، العدد 06، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، الجزائر، 2020.

16. عبد القادر احمد، حفيظ برهان عمر، إبراهيم مفتوح، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان –دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة–، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 03، العدد 03، جامعة ظفار، سلطنة عمان، 2019.

17. عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضراء، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر الجديدة – دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة–، مجلة حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة الطاهر مُحَّد، بشار، الجزائر، المجلد 8، العدد1، 2021.

18. العرباوي منال، قادري علاء الدين، اثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية –اقتصاد السودان نموذجا–، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 03، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالي الياس، بلعباس، الجزائر، 2019.

19. فتيحة زايدي، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغير المنشاء في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ورقلة–، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة، ورقلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 3، 2022.

20. فتيحة نعار، تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، المجلد 16، العدد3، 2021.

21. فضيلة ملواح، على مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 02، المجلد 17، جامعة المدية، الجزائر، 2020.

22. فيصل شياد، قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مالمكوسيت –دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة 2003-2009، مجلة دراسات اقتصاديات إسلامية، المجلد 18، العدد 02، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية.

23. مصطفى بورنان، ، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم المؤسسات الناشئة، حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2020.

24. مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم المؤسسات الناشئة، حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2020.

25. نصيرة يحياوي، مراد مهدي، الجباية البيئية شكل من أشكال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018.

26. نوي مُحَّد الأمين، دهان مُحَّد، نحو تنظيم أفق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائص دراسة منهجية منفصلة، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 3، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر 2020.

27. يوسفي رشيد، بن حراث حياة، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم–، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 02، المجلد 02، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2012.

**ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية**

1. بن فاضل وسيلة، آليات تطوير قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة تحليلية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2020-2021 .

2. بورويةكاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018.

3. بوستة زهر الدين، ميكانيزمات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2019-2020.

4. حبيب فاطمة، الجباية العقارية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2020.

5. حبيب فاطمة، الجباية العقارية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2020.

6. خالد عياد نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الاردن–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

7. زواوي فضيلة، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر –دراسة حالة مؤسسة سونلغاز–، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، علوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.

8. سعد مقص، تطور القطاع الخاص في ظل الإصلاحات الاقتصادية ودوره في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر (1995-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات في التنمية الاقليمية والمحلية، جامعة ثلجي عمار، الاغواط، الجزائر، 2020.

9. طويل أمال، علاوي صفية، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة، 1990-2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 06، المجلد 03، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، الجزائر، 2020.

10. عمار أبو رضوان، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006.

11. العيد غربي، دراسة تحليلية لأثر التنمية وتفعيل القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2011.

12. فكرون السعيد، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر دراسة نظرية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علو الاجتماع والديمغرافيا، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005.

13. قنادرة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.

14. ليلى العجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.

15. محيي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل –دراسة حالة الجزائر–، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2009.

16. مربيعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر–الواقع والأفاق–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير موارد بشرية، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2013.

17. موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تخطيط اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

18. هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية للفترة 2004، 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

**رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية:**

1. بوزري خير الدين، خوالد ابو بكر، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائريين الواقع والمامول، دراسة تحليلية، مقال منشور في الكتاب الجامعي الدولي بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة.

2. روبورتاج نصيرة سيد علي، مصطفى ق، بات لها دور أساسي لتحقيق الإقلاع ...المؤسسات الناشئة محرك أساسي للاقتصاد الوطني، مجمع الحوار، 11 سبتمبر 2022، اطلع عليه يوم 6 فيفري 2023
3. زكية معزوز، زهوة مخلوط، دور تحليل البيئة التسويقية، في تطوير أداء المؤسسات الناشئة، مقال منشور في كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة اكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر.
4. سالمي رشيدة، عزي هاجر، واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر مداخلة في الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، –دراسة تجارب بعض الدول–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 2018.
5. عمار ابو رضوان، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006.
6. عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.
7. قسوري انصاف، قشوط الياس، شركات رأس مال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مقال منشور في الكتاب الجامعي الدولي بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر 2021.
8. مولود قنوش، عمرو هاني، مُحَّد هاني، عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة، مقال منشور في الكتاب الجماعي بعنوان المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة البويرة، الجزائر.

**خامسا: مواقع الانترنيت الرسمية**

1. https//www.arrajol.com
2. المؤسسات الناشئة: دور حاسم في التنمية الاقتصادية للجزائر، 12 مارس 2022، اطلع عليه يوم 6 فيفري 2023،
3. موقع مجلة الرجل، https //www.arrajol.com اطلع عليه بتاريخ 13 اكتوبر 2022.
4. موقع، 10/02/2023, http://www.starshams.com , 20.23h.
5. النصر يوميات كل: القراء، جريدة جزائرية، 06 ديسمبر 2022. https//www.annasronline.com

# قائمة

# الملاحق

**الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي لشركة بانو الجزائر للخشب بالطارف**

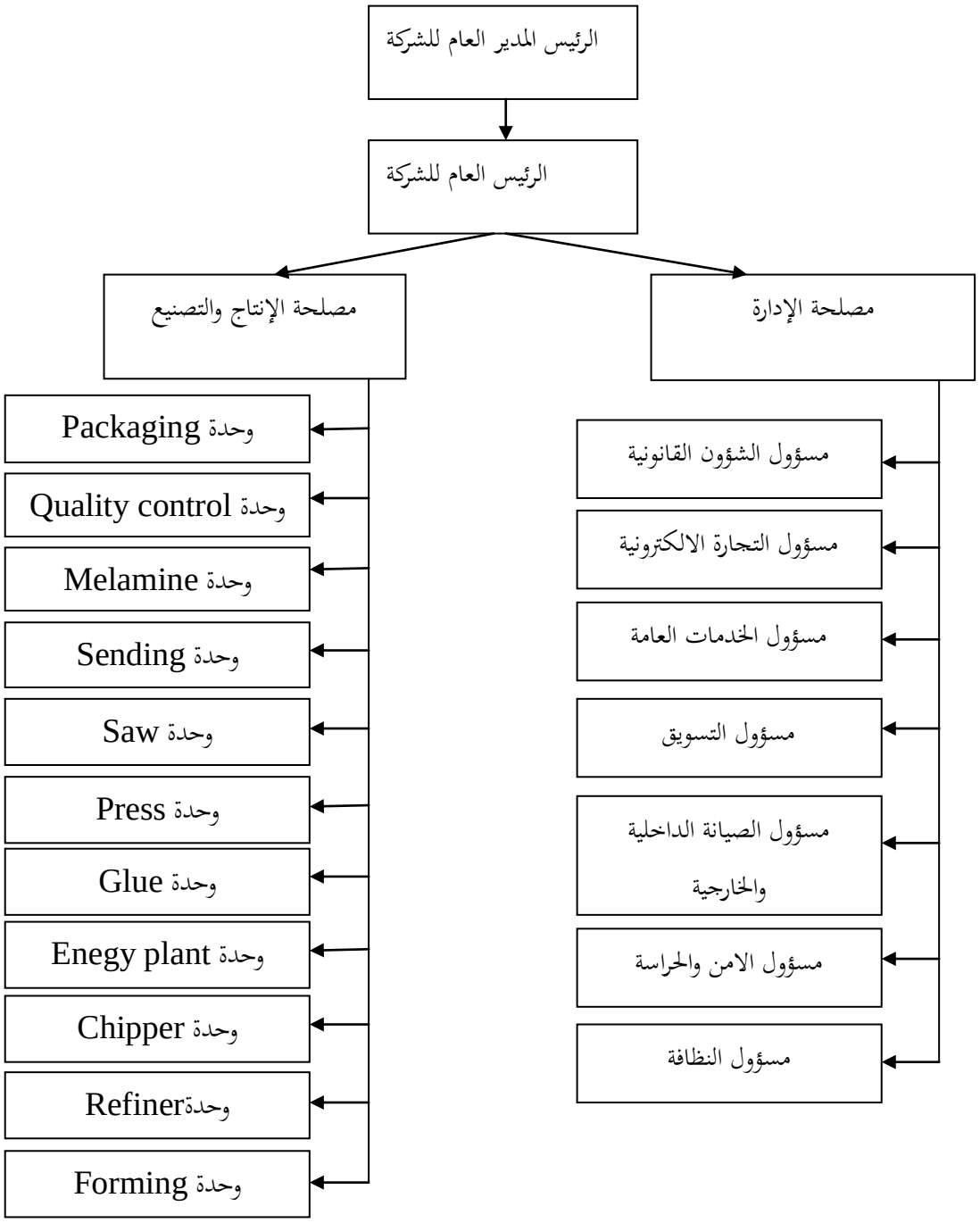

**الملحق رقم 02: مراحل تصنيع الخشب**

**الملحق رقم 03: نموذج استمارة الاستبيان**

***الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية***

***وزارة التعليم العالي والبحث العلمي***

***جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –***

**كلية:** العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

**قسم:** علوم التسيير

**تخصص:** إدارةإستراتيجية

**المستوى:** ماستر 2

سيدي، سيدتيالمحترم (ة):

تحية طيبة وبعد،

**في إطار تحضير مذكرة الماستر بعنوان " آليات تحقيق التنمية في إطار المشاريع المبتكرة " نتوجه إليكم بهذا الاستبيان ونرجو منكم التكرم بالإجابة وبكل مصداقية على الأسئلة التي يتضمنها، علما أن المعلومات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.**

**شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا.**

**ملاحظة:** يرجى اختيار الإجابة المناسبة من وجهة نظرك بوضع إشارة (×).

**من إعداد الطالبتان** **تحث إشراف**

- ساسي حياة د/ لونيسي محمد
- قداش اميرة

**السنة الجامعية**

**2023-2022**

**الجزء الأول: جزء خاص بالمتغيرات الشخصية**، يرجى وضع إشارة (X) أمام الاجابة المختارة.

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

**2. السن:**

| من 20 إلى 25 سنة | من 26 إلى 30 سنة | من 31 إلى 35 سنة | أكثر من 35 سنة |
|---|---|---|---|
| | | | |

**3. المستوى التعليمي:**

| ليسانس أو ما يعادلها | ماستر | مهندس | شهادات عليا ماجستير – دكتوراه |
|---|---|---|---|
| | | | |

**4. المستوى الوظيفي:**

| مدير | رئيس مصلحة | موظف |
|---|---|---|
| | | |

**5. الخبرة:**

| اقل من 5 سنوات | من 5 سنوات إلى 10 سنوات | من 11 سنوات إلى 15 سنة | أكثر من 15 سنة |
|---|---|---|---|
| | | | |

**الجزء الثاني: المتغير الأول (المشاريع المبتكرة)**، يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يوافق خياركم.

| الرقم | العبـــارات (الفقـرات) | درجة القدرة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | غير موافق تماما | غيرموافق | محايد | موافق | موافق تماما |
| **المحور الأول: المؤسسات الناشئة** | | | | | | |
| **البعد الأول: الكفاءات** | | | | | | |
| .1 | تدرك الشركة أهمية تطوير البنية التحتية للابتكار والإبداع. | | | | | |
| .2 | تمكن الأفكار الإبداعية للعمال في الشركة من تقليص الوقت. | | | | | |
| .3 | تهتم الشركة بالأفكار الإبداعية والابتكارية الخاصة بالعمال | | | | | |
| .4 | تعمل الشركة على المشاركة في اتخاذ القرارات. | | | | | |
| **البعد الثاني: التكنولوجيا** | | | | | | |
| .5 | تعتبر الشركة الابتكار والمعرفة المتوفرة لديها كأصل من أصولها. | | | | | |
| .6 | تحتوي الشركة على قواعد بيانات شاملة ومنظمة. | | | | | |
| .7 | تعتمد الشركة على التكنولوجيا الحديثة في القيام بمهامها. | | | | | |
| .8 | يتسم نظام الشركة بالموضوعية والدقة عند النشر على المعلومات المطلوبة. | | | | | |
| **البعد الثالث: الأرباح** | | | | | | |
| .9 | يسعى العمال داخل الشركة إلى تحقيق أعلى ربح. | | | | | |
| .10 | تسعى الشركة إلى الارتقاء بالأعمال التجارية بسرعة. | | | | | |
| .11 | تساهم الشركة في زيادة الناتج القومي. | | | | | |
| .12 | تساعد الشركة في تحقيق مستويات أعلى للناتج المحلي | | | | | |

**الجزء الثالث: المتغير الثاني (التنمية الاقتصادية)** يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يوافق خياركم.

| **المحور الثاني: التنمية الاقتصادية** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **البعد الأول: البعد المادي** | | | | | | |
| .13 | تسعى الشركة إلى التحديث المستمر في الانتاج. | | | | | |
| .14 | تسعة الشركة إلى التطور في التقسيم الاجتماعي للعمل. | | | | | |
| .15 | تساهم كفاءات الشركة في تقديم خدماتها بشكل متميز. | | | | | |
| **البعد الثاني: البعد الاجتماعي والحضاري** | | | | | | |
| .16 | تعمل الشركة على توفير مناصب شغل والتقليل من البطالة. | | | | | |
| .17 | تعمل الشركة على توفير احتياجات السكان. | | | | | |
| .18 | تسعى دائما الشركة على تقديم خدماته متميزة للمجتمع. | | | | | |
| .19 | تهتم الشركة بتغيير الهياكل الاجتماعية للسكان. | | | | | |
| **البعد الثالث: البعد السياسي** | | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 20. | تسعى الشركة إلى التخلص من التبعية الاقتصادية. | | | | | |
| 21. | تهتم الشركة بالتحرر الاقتصادي. | | | | | |
| 22. | تهتم الشركة بتحقيق الاستقلال الاقتصادي. | | | | | |
| 23. | تهتم الشركة بتوفير الأمن والاستقرار في البيئة التي تعمل فيها. | | | | | |
| **البعد الرابع: الدولي** | | | | | | |
| 24. | تهتم الشركة بمواكبة التطورات الدولية. | | | | | |
| 25. | تهتم الشركة بتحقيق التعاون الدولي. | | | | | |
| 26. | تمتلك الشركة نقاط قوة تساعدها في العمل على تطوير علاقاتها الدولية. | | | | | |
| 27. | تهتم الشركة بالاستثمار الأجنبي. | | | | | |

**الملحق رقم 04: جدول تحكيم استمارة الاستبيان**

| اسم ولقب المحكم | الرتبة العلمية | المؤسسة |
|---|---|---|
| لونسي محمد | أستاذ محاضر | جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف– |
| بوسيف سيد أحمد | أستاذ محاضر | جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف– |
| طار عبد القدوس | أستاذ محاضر | جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف– |
| بوريال راوية | مسؤول | مسؤولة الشؤون القانونية في شركة بانو الجزائر للخشب –الطارف– |

**الملحق رقم 04: نتائج برنامجspss**

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,762 | 32 |

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,789 | 27 |

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,792 | 12 |

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,632 | 15 |

**الجنس**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ذكر | 14 | 43,8 | 43,8 | 43,8 |
| | أنثى | 18 | 56,3 | 56,3 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**السن**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | 25 إلى 20 من سنة | 11 | 34,4 | 34,4 | 34,4 |
| | 30 إلى 26 من سنة | 14 | 43,8 | 43,8 | 78,1 |
| | 35 إلى 31 من سنة | 3 | 9,4 | 9,4 | 87,5 |
| | سنة 35 أكثرمن | 4 | 12,5 | 12,5 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**التعليمي_المستوى**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ليسانسأومايعادلها | 9 | 28,1 | 28,1 | 28,1 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ماستر | 16 | 50,0 | 50,0 | 78,1 |
| | مهندس | 7 | 21,9 | 21,9 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**الوظيفي_المستوى**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | مدير | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | رئيسمصلحة | 9 | 28,1 | 28,1 | 31,3 |
| | موظف | 22 | 68,8 | 68,8 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**الخبرة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | سنوات 5 أقلمن | 24 | 75,0 | 75,0 | 75,0 |
| | 10 سنواتإلى 5 من سنوات | 5 | 15,6 | 15,6 | 90,6 |
| | 15 سنواتإلى 11 من سنة | 1 | 3,1 | 3,1 | 93,8 |
| | سنة 15 أكثرمن | 2 | 6,3 | 6,3 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Statistiques**

| | | X1 | X2 | X3 | X4 |
|---|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Manquante | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Moyenne | | 3,69 | 4,16 | 3,81 | 3,78 |
| Ecart-type | | ,965 | ,628 | 1,061 | ,906 |

**X1**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافقتماما | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | غيرموافق | 4 | 12,5 | 12,5 | 15,6 |
| | محايد | 3 | 9,4 | 9,4 | 25,0 |
| | موافق | 20 | 62,5 | 62,5 | 87,5 |
| | موافقتماما | 4 | 12,5 | 12,5 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**X2**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافق | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | محايد | 1 | 3,1 | 3,1 | 6,3 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | موافق | 22 | 68,8 | 68,8 | 75,0 |
| | موافقتماما | 8 | 25,0 | 25,0 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**X3**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافق | 5 | 15,6 | 15,6 | 15,6 |
| | محايد | 6 | 18,8 | 18,8 | 34,4 |
| | موافق | 11 | 34,4 | 34,4 | 68,8 |
| | موافقتماما | 10 | 31,3 | 31,3 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**X4**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافق | 4 | 12,5 | 12,5 | 12,5 |
| | محايد | 5 | 15,6 | 15,6 | 28,1 |
| | موافق | 17 | 53,1 | 53,1 | 81,3 |
| | موافقتماما | 6 | 18,8 | 18,8 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Statistiques**

| | | X5 | X6 | X7 | X8 |
|---|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Manquante | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Moyenne | | 3,91 | 3,84 | 4,25 | 3,66 |
| Ecart-type | | ,588 | ,987 | ,718 | 1,125 |

**X5**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 7 | 21,9 | 21,9 | 21,9 |
| | موافق | 21 | 65,6 | 65,6 | 87,5 |
| | موافقتماما | 4 | 12,5 | 12,5 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**X6**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافقتماما | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | غيرموافق | 3 | 9,4 | 9,4 | 12,5 |
| | محايد | 3 | 9,4 | 9,4 | 21,9 |
| | موافق | 18 | 56,3 | 56,3 | 78,1 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | موافقتماما | 7 | 21,9 | 21,9 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**X7**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافق | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | محايد | 2 | 6,3 | 6,3 | 9,4 |
| | موافق | 17 | 53,1 | 53,1 | 62,5 |
| | موافقتماما | 12 | 37,5 | 37,5 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**X8**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافقتماما | 2 | 6,3 | 6,3 | 6,3 |
| | غيرموافق | 4 | 12,5 | 12,5 | 18,8 |
| | محايد | 3 | 9,4 | 9,4 | 28,1 |
| | موافق | 17 | 53,1 | 53,1 | 81,3 |
| | موافقتماما | 6 | 18,8 | 18,8 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Statistiques**

| | | X9 | X10 | X11 | X12 |
|---|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Manquante | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Moyenne | | 4,22 | 4,09 | 3,88 | 4,34 |
| Ecart-type | | ,706 | ,928 | 1,100 | ,653 |

**X9**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافق | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | محايد | 2 | 6,3 | 6,3 | 9,4 |
| | موافق | 18 | 56,3 | 56,3 | 65,6 |
| | موافقتماما | 11 | 34,4 | 34,4 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**X10**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافقتماما | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | غيرموافق | 1 | 3,1 | 3,1 | 6,3 |
| | محايد | 3 | 9,4 | 9,4 | 15,6 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | موافق | 16 | 50,0 | 50,0 | 65,6 |
| | موافقتماما | 11 | 34,4 | 34,4 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**X11**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافقتماما | 2 | 6,3 | 6,3 | 6,3 |
| | غيرموافق | 2 | 6,3 | 6,3 | 12,5 |
| | محايد | 3 | 9,4 | 9,4 | 21,9 |
| | موافق | 16 | 50,0 | 50,0 | 71,9 |
| | موافقتماما | 9 | 28,1 | 28,1 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**X12**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 3 | 9,4 | 9,4 | 9,4 |
| | موافق | 15 | 46,9 | 46,9 | 56,3 |
| | موافقتماما | 14 | 43,8 | 43,8 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Statistiques**

| | | Y1 | Y2 | Y3 |
|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 32 | 32 | 32 |
| | Manquante | 0 | 0 | 0 |
| Moyenne | | 4,28 | 3,53 | 4,03 |
| Ecart-type | | ,634 | 1,164 | ,740 |

**Y1**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 3 | 9,4 | 9,4 | 9,4 |
| | موافق | 17 | 53,1 | 53,1 | 62,5 |
| | موافقتماما | 12 | 37,5 | 37,5 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Y2**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافقتماما | 4 | 12,5 | 12,5 | 12,5 |
| | غيرموافق | 2 | 6,3 | 6,3 | 18,8 |
| | محايد | 2 | 6,3 | 6,3 | 25,0 |
| | موافق | 21 | 65,6 | 65,6 | 90,6 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | موافقتماما | 3 | 9,4 | 9,4 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Y3**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافق | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | محايد | 5 | 15,6 | 15,6 | 18,8 |
| | موافق | 18 | 56,3 | 56,3 | 75,0 |
| | موافقتماما | 8 | 25,0 | 25,0 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Statistiques**

| | | Y5 | Y6 | Y7 | Y8 |
|---|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Manquante | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Moyenne | | 4,28 | 3,81 | 3,84 | 2,91 |
| Ecart-type | | ,523 | ,738 | ,677 | 1,329 |

**Y5**

| | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | موافق | 21 | 65,6 | 65,6 | 68,8 |
| | موافقتماما | 10 | 31,3 | 31,3 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Y6**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافق | 3 | 9,4 | 9,4 | 9,4 |
| | محايد | 3 | 9,4 | 9,4 | 18,8 |
| | موافق | 23 | 71,9 | 71,9 | 90,6 |
| | موافقتماما | 3 | 9,4 | 9,4 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Y7**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافق | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | محايد | 7 | 21,9 | 21,9 | 25,0 |
| | موافق | 20 | 62,5 | 62,5 | 87,5 |
| | موافقتماما | 4 | 12,5 | 12,5 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Y8**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافقتماما | 8 | 25,0 | 25,0 | 25,0 |
| | غيرموافق | 3 | 9,4 | 9,4 | 34,4 |
| | محايد | 7 | 21,9 | 21,9 | 56,3 |
| | موافق | 12 | 37,5 | 37,5 | 93,8 |
| | موافقتماما | 2 | 6,3 | 6,3 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Statistiques**

| | | Y9 | Y10 | Y11 | Y12 |
|---|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Manquante | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Moyenne | | 4,19 | 4,00 | 4,03 | 4,31 |
| Ecart-type | | ,592 | ,718 | ,595 | ,592 |

**Y9**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 3 | 9,4 | 9,4 | 9,4 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| e | موافق | 20 | 62,5 | 62,5 | 71,9 |
| | موافقتماما | 9 | 28,1 | 28,1 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Y10**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافق | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | محايد | 5 | 15,6 | 15,6 | 18,8 |
| | موافق | 19 | 59,4 | 59,4 | 78,1 |
| | موافقتماما | 7 | 21,9 | 21,9 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Y11**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافق | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | محايد | 2 | 6,3 | 6,3 | 9,4 |
| | موافق | 24 | 75,0 | 75,0 | 84,4 |
| | موافقتماما | 5 | 15,6 | 15,6 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Y12**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 2 | 6,3 | 6,3 | 6,3 |
| | موافق | 18 | 56,3 | 56,3 | 62,5 |
| | موافقتماما | 12 | 37,5 | 37,5 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Statistiques**

| | | Y13 | Y14 | Y15 | Y16 |
|---|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Manquante | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Moyenne | | 4,25 | 3,63 | 3,63 | 4,13 |
| Ecart-type | | ,880 | 1,129 | 1,100 | ,833 |

**Y13**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافقتماما | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | محايد | 3 | 9,4 | 9,4 | 12,5 |
| | موافق | 14 | 43,8 | 43,8 | 56,3 |
| | موافقتماما | 14 | 43,8 | 43,8 | 100,0 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Y14**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافقتماما | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | غيرموافق | 6 | 18,8 | 18,8 | 21,9 |
| | محايد | 4 | 12,5 | 12,5 | 34,4 |
| | موافق | 14 | 43,8 | 43,8 | 78,1 |
| | موافقتماما | 7 | 21,9 | 21,9 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Y15**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافقتماما | 1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| | غيرموافق | 5 | 15,6 | 15,6 | 18,8 |
| | محايد | 6 | 18,8 | 18,8 | 37,5 |
| | موافق | 13 | 40,6 | 40,6 | 78,1 |
| | موافقتماما | 7 | 21,9 | 21,9 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Y16**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غيرموافق | 2 | 6,3 | 6,3 | 6,3 |
| | محايد | 3 | 9,4 | 9,4 | 15,6 |
| | موافق | 16 | 50,0 | 50,0 | 65,6 |
| | موافقتماما | 11 | 34,4 | 34,4 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**Statistiques descriptives**

| | N | Minimum | Maximum | Moyenne | Ecart type |
|---|---|---|---|---|---|
| الكفاءات | 32 | 2,50 | 4,75 | 3,8594 | ,63480 |
| التكنولوجيا | 32 | 2,75 | 5,00 | 3,9141 | ,57715 |
| الأرباح | 32 | 2,50 | 5,00 | 4,1328 | ,62535 |
| المادي_البعد | 32 | 3,00 | 5,00 | 3,9479 | ,54285 |
| الاجتماعي_البعد_ والحضاري | 32 | 2,25 | 4,75 | 3,7109 | ,50445 |
| السياسي_البعد | 32 | 3,00 | 5,00 | 4,1328 | ,43061 |
| الدولي_البعد | 32 | 1,50 | 5,00 | 3,9063 | ,69488 |
| N valide (listwise) | 32 | | | | |

**Tests de normalité**

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistique | ddl | Signification | Statistique | ddl | Signification |
| المشاريع_المبتكرة | ,117 | 32 | ,200* | ,964 | 32 | ,348 |
| التنمية_الإقتصادية | ,106 | 32 | ,200* | ,972 | 32 | ,561 |

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

**Récapitulatif des modèles[b]**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation | Changement dans les statistiques | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Variation de R-deux | Variation de F | ddl1 | ddl2 | S |
| 1 | ,389[a] | ,151 | ,123 | ,32152 | ,151 | 5,351 | 1 | 30 | |

a. Valeurs prédites : (constantes), المبتكرة_المشاريع

b. Variable dépendante : الإقتصادية_التنمية

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | ,553 | 1 | ,553 | 5,351 | ,028[b] |
| | Résidu | 3,101 | 30 | ,103 | | |
| | Total | 3,654 | 31 | | | |

a. Variable dépendante : الإقتصادية_التنمية

b. Valeurs prédites : (constantes), المبتكرة_المشاريع

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 2,835 | ,474 | | 5,982 | ,000 |
| | المشاريع_المبتكرة | ,274 | ,119 | ,389 | 2,313 | ,028 |

a. Variable dépendante : الإقتصادية_التنمية

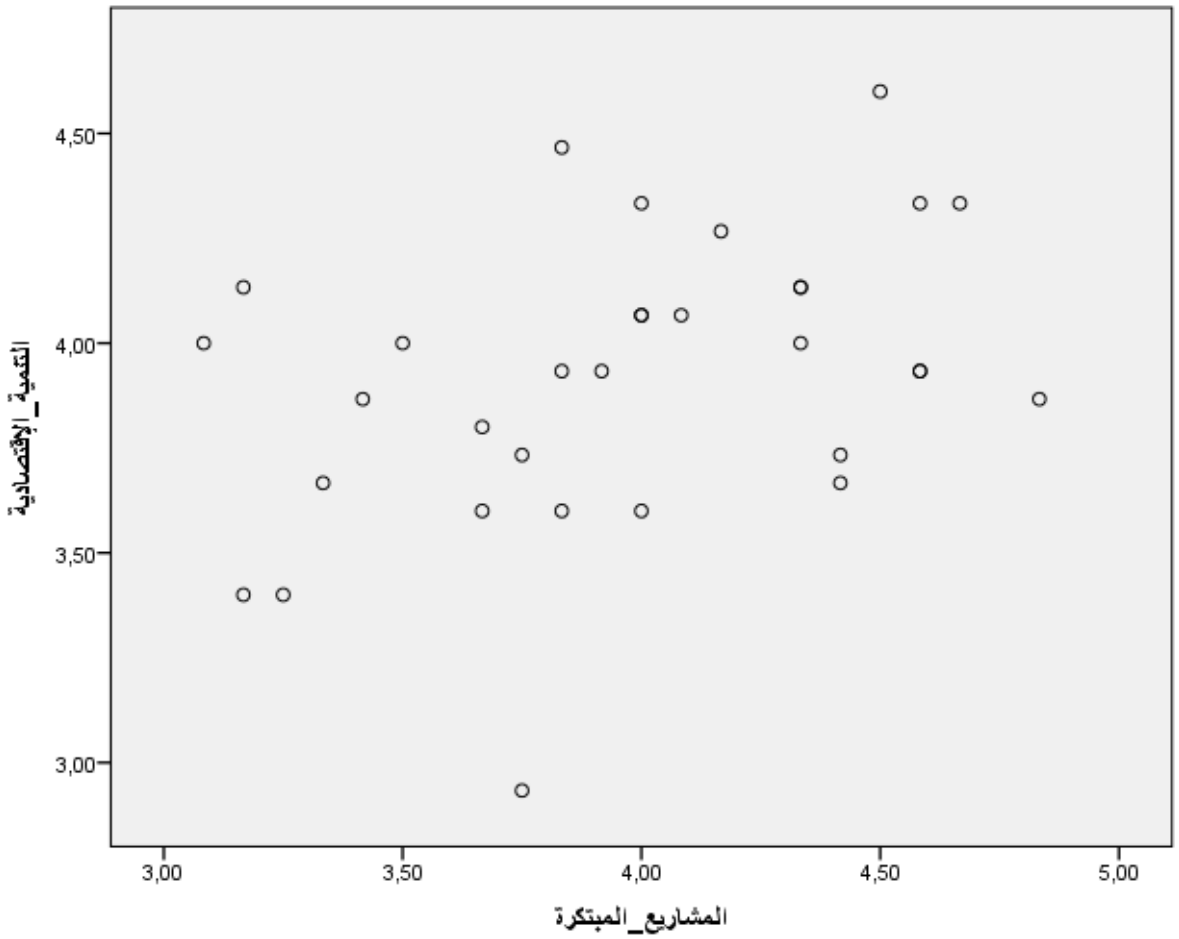

**Corrélations**

| | | _البعد المادي | الاجتماعي_البعد والحضاري_ | _البعد السياسي | _البعد الدولي | _المشاريع المبتكرة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المادي_البعد | Corrélation de Pearson | 1 | ,228 | ,295 | ,350* | ,654** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,210 | ,101 | ,050 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| _الاجتماعي_البعد والحضاري | Corrélation de Pearson | ,228 | 1 | -,180 | ,064 | ,009 |
| | Sig. (bilatérale) | ,210 | | ,325 | ,728 | ,963 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| السياسي_البعد | Corrélation de Pearson | ,295 | -,180 | 1 | ,346 | ,203 |
| | Sig. (bilatérale) | ,101 | ,325 | | ,052 | ,265 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| الدولي_البعد | Corrélation de Pearson | ,350* | ,064 | ,346 | 1 | ,205 |
| | Sig. (bilatérale) | ,050 | ,728 | ,052 | | ,259 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| المبتكرة_المشاريع | Corrélation de Pearson | ,654** | ,009 | ,203 | ,205 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,963 | ,265 | ,259 | |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

**Corrélations**

| | | _المشاريع المبتكرة | _التنمية الإقتصادية |
|---|---|---|---|
| _المشاريع المبتكرة | Corrélation de Pearson | 1 | ,389* |
| | Sig. (bilatérale) | | ,028 |
| | N | 32 | 32 |
| _التنمية الإقتصادية | Corrélation de Pearson | ,389* | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,028 | |
| | N | 32 | 32 |

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).